جلال الدين الحمامصي

القربة المقطوعة



دار الشروق

القربة المقطوعة

الطبعة الأولى

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

دار الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني - هاتف: ٧٧٤٨١٤ - برقيا: شروق القاهرة - تلكس: 93091 SHROK UN
بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٢١٥٠١٠ - برقيا: داشروق - تلكس: SHOROK 20175 LE

جلال الدين الحمامصي

القربة المقطوعة

دار الشروق

إهـداء

إلى كل من حمل القلم .. ولم يخن يومًا أمانة الكلمة

مقدمة الكتاب

فى عام ١٩٧٤ رفعت الرقابة الرسمية عن الصحف . وبعد فترة وجيزة من ممارسة الصحفيين لحرياتهم ، بدأت الحياة تدب فى الكلمات المطبوعة بالصحف المصرية بحيث أصبحت ذات طعم خاص عند القارئ ــ بعد أن كان يقرؤها فقط بحكم التعود على ذلك .- ونتيجة لهذا التطور زاد الإقبال على قراءتها وطلب المزيد منها .

فالكلمة الميتة لا سحر لها . بينما الكلمة المطبوعة المطعمة بعصارة الفكر الحر لها جاذبية خاصة لا يقوى القارئ على مقاومتها . .

على أنه من سوء حظ الصحافة والصحفيين أن ممارسة الحرية الصحفية بدأت فى نفس الوقت مع تطور اقتصادى رأت الدولة انتهاجه وأطلق عليه اسم « الانفتاح » . ولست أعترض على هذا التطور بشرط أن تأتى ولادته طبيعية ، وأن يكون هدفه هو صالح الشعب أولاً وقبل كل شيء . ولكن بدلاً من أن تخطو هذه السياسة خطواتها الطبيعية وتعكس نفعها وفوائدها أولاً على الشعب بحيث ترفع عن كاهله المعاناة التى كان يعيشها بدلاً من ذلك ، تكالب على استغلالها عشرات إن لم يكن مئات من أصحاب النفوذ وغيرهم ، ممن أرادوا أن يخضعوا الانفتاح لتحقيق الثراء السريع .

واتسعت نتيجة لذلك ، رقعة الانحراف ، وأصبح الحديث عنه يملأ الصحف العالمية ، وتردد الحديث فى كل موقع عن عمولات تدفع وثروات تتراكم مما أدى فى فترة قصيرة من الزمن إلى تكوين « طبقة جديدة » من أصحاب الملايين . تسببت فى اتساع رقعة الفوارق بين الطبقات وتضاعفت معاناة الطبقات الكادحة . وهو الأمر الذى فرض على الكتاب الأحرار تجنيد أقلامهم لحماية المجتمع من عواقب هذا التحول الخطير .

وأحست «الطبقة الجديدة» . التى زاد الثراء الذى حققته لنفسها من جشعها . أنها تواجه «صحافة» لن تتركها تنعم بهذا الثراء الذى كونته لنفسها بوسائل سريعة . وغير مشروعة بل بدأت تتعقبها وتذيع تصرفاتها وتنتقدها نقدًا شديدًا . وتطالب بالتحقيق فى هذه المخالفات الخطيرة . ومن هنا فقد واجهت الصحافة . فى أول مراحل ممارستها لحرياتها أو كما أطلقت عليها اسم مرحلة «النقاهة» قوة جبارة معادية تستند فى حربها ضدها إلى أقوى سلاحين : المال . والنفوذ معًا . مما دفعها دفعًا إلى خوض معارك ضارية فى أكثر من ميدان . وهى معارك لم يتوفر لها التكافؤ . رغم ما تتمتع به الصحافة الحرة من قوة . ولكن هل كانت الصحافة حرة فعلا ؟ أم أنها كانت تحس بأن شيئًا قد تقرر بشأنها ؟

وبدأت الصحافة تتلقى الإنذار تلو الإنذار من المسئولين . وهى إنذارات كانت تجزم بأن «الطبقة الجديدة من أثرياء الاشتراكيين» يقفون وراءها . وأنها بدأت بالفعل فى حشد كل قواها لذلك حصن «الحرية» ممهدة لهذا الهجوم المتوقع بادعاءات شرسة كاذبة وهى أن صحافتنا إنما تستخدم حريتها «لنشر الغسيل المصرى القذر» على العالم . بينما الواقع أن هذا العالم كان هو البادئ بالحديث عما يجرى فى مصر تحت راية الانفتاح . فالقول بأن صحافتنا كانت هى البادئة بنشر «الغسيل القذر» ثم التقطته منها صحف العالم ونشرته فى الخارج . إنما هو ادعاء كاذب . بل لابد من القول أيضًا بأن صحافتنا بهذه المشاركة مع صحف العالم فى نقد ما يجرى من انحرافات إنما كانت تحاول أن تثبت لهذا العالم أن الشعب المصرى لا يرضيه ما يجرى فى داخله . وأنه لهذا قد جند كل قواه لتمزيق هذا الغسيل القذر .

هل فى هذا ما تلام عليه صحافتنا ؟ وهل إذا قلنا إن الشعب برىء من تأييده لهذا الانحراف يقال لنا هذا «عيب» ؟ وهل إذا قلنا إن الشعب يتطلع إلى محاسبة المنحرفين اتهمت الصحافة بأنها تشهر بالشعب . وتطعن بلادها فى ظهرها ؟

ولقد كانت الصحافة فى حاجة إلى وقت لتحقيق هذا الهدف وكشف عناصر الشر ووضعها فى قفص الاتهام . وهذا ما لم يتوفر لها . إذ بدأت الضربات السريعة المتلاحقة تنزل على رأسها ضربة بعد أخرى . وانتهت هذه الضربات إلى إجراء تعديلات جذرية فى مجالس إدارات الصحف . وأبعد عن المناصب التحريرية الرئيسية من أبعد من الكتاب الأحرار . وأدخلت الحرية فى قفص حديدى جديد . وذلك باختيار شخصيات صحفية لها مواصفات معينة لرئاسة المؤسسات بحيث تكون لها القدرة على فرض حظر النشر على كل ما يتصل بالانحراف ثم امتد الحظر بعد ذلك إلى أى نقد سياسى أو غير سياسى .

وكنت واحدًا من الكتاب الذين تعرضوا لهذه الإجراءات التعسفية . وبعد أن كان عمودى «دخان فى الهواء» يظهر فى جريدة الأخبار يوميا . ... إذا به يظهر يومًا . ويختفى أيامًا . بل حدث أكثر من ذلك . إذ كان رئيس التحرير الأستاذ موسى صبرى يتدخل فى بعض مقالاتى بحذف بعض الفقرات أو بالتغيير فى بعض الألفاظ دون الرجوع إلىّ لمعرفة ما إذا كنت أوافق على التعديل أو لا أوافق .

وفى هذه المرحلة الحرجة أحس الجمهور بأن تغييرًا فكريًا قد طرأ على ما يقدمه له كتابه الأحرار . وواجهنا حيرة شديدة : كيف نصل إلى الجمهور لنقول له الحقيقة ومن هنا فكرت فى كتابة هذا المؤلف وانتهيت منه فعلاً فى فترة قصيرة . فقد كانت مادته جاهزة من واقع الممارسة القاسية . وكان مفروضًا أن يطبع منذ أعوام ليعرف الشعب كل الحقائق التى أخفيت عنه عمدًا . فى غيبة الحرية يخيم الظلام على كل ما تريد السلطة إخفاءه عن الجماهير وكان من بين ما أخفته هذه الإجراءات الجديدة التى أخرت صدور هذا الكتاب .

بل لست أدرى . وأنا أكتب هذه المقدمة بعد سنوات من انتهاء عملى فى هذا المؤلف . متى يصل إلى أيدى الجمهور .

وإذا كانت مادة هذا الكتاب لا تتعرض ولا تتناول الفترة التى تعرضت فيها الصحافة لمحنتها الجديدة كاملة أى منذ عام ١٩٧٤ حتى اليوم . إلا أنها تتناول الفترة الهامة من المعارك الضارية التى دارت بين عشاق الحرية وأعدائها . والتى انتهت بإعادة الصحافة قهرًا إلى سابق ما كانت عليه من هزال واستسلام للرأى الواحد . والفكر الواحد . والتوجيه الواحد .

ولهذا فأنا أرجو أن يقرأ هذا الكتاب على أساس أنه ـ يتناول الجزء الأول من مراحل الحرب بين الصحافة وأعدائها وأن يكون القارئ على علم بأن هذه الحرب استمرت بعد ذلك حتى أزهقت روحها .

وقد حرصت على تقسيم هيكل الكتاب إلى أقسام ثلاثة :

• القسم الأول : يبدأ مع بداية رفع الرقابة عن الصحف عام ١٩٧٤ . وممارسة الكتاب لحرياتهم وكذلك الشك الذى سيطر على القراء من أن ممارسة هذه الحرية ما هى إلا تمثيلية يكتب أدوارها بين النظام الحاكم ورجال الصحافة . ثم كيف أنهم حاولوا علاج الانحراف الكبير الذى طرأ على المجتمع المصرى نتيجة لتسابق الكثيرين من المسئولين وغيرهم لتحقيق أكبر ما يمكن من الثراء السريع . إلى جانب الإخلاص لثورة التصحيح والإصرار على جعلها اسمًا على واقع . وقد حرصت على أن أوضح بالأمثلة والوقائع ـ أن الصحافة أرادت فى معالجة حالات الانحراف تجنب الإثارة . أو الاتهام بغير دليل . تأكيدًا منها على أنها تخدم «التصحيح» وتخوفها من أن يتغير الوضع فتتطور ثورة التصحيح التى ولدت مع مطلع ١٥ مايو ١٩٧١ . لتصبح فى حاجة إلى ثورة تصحيح أخرى . وذلك إذا ما ترك أصحاب الانحراف منطلقين فى جمع الثروات والعمولات على حساب الشعب .

• القسم الثانى : حرصت فيه على تقديم بعض الوقائع عن المرحلة الأخيرة من مراحل الضغط على الكتاب الأحرار . والذى أدى فى نهايته نتيجة لتفكك الأسرة الصحفية إلى الإسراع فى الإجهاز على كل فكر حر . وبدأ النظام الحاكم خطوته الأخيرة لدك حصن الحرية . وإعادة أوضاع الصحافة إلى ما كانت عليه وهو

ما تحقق له فيما بعد الفترة التى غطاها هذا الكتاب .

• القسم الثالث : أردت أن أتعرض فيه إلى فترة من تاريخنا الصحفى المتصل قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبعدها ـ واعتمدت فيه على دراسات مقارنة تؤكد أن الصحفيين يتحملون الجزء الأكبر من المسئولية فى تمكين قوى الشر الممثلة فى الطبقة الجديدة من الأثرياء الاشتراكيين من دك حصن الحرية . ففى الحالات التى تتكاتف فيها كل الصفوف الصحفية مهما اختلفت اتجاهات أصحابها السياسية وميولهم الحزبية تنتصر الحرية . وفى الحالات التى تتفرق فيها صفوفهم ويغلب الصحفيون المصالح الشخصية تنتصر عناصر الشر ويصبح سهلاً على السلطة الانفراد بالصحفيين واحدًا بعد الآخر ويتحقق لها النجاح فى إحباط أية محاولة لتجمع الصحفيين وتكتلهم انتصارًا لحريتهم .

لقد كان هدفى فى هذا القسم أن أقول . بصراحة وشجاعة . أن المسئولية فيما أصيبت به الحرية الصحفية لا تقع على النظام الحاكم فقط . بل يشارك فيها مجموعة كبيرة من الزملاء الصحفيين الذى آثروا الاستسلام . وركلوا بأقدامهم أى فرصة للمقاومة أو محاربة خصوم الحرية . ولم يكلفوا خاطرهم بأن يأخذوا من تاريخنا الصحفى القديم ما يؤكد أن الصحافة قوة لا تهزم . إلا إذا جاءت الهزيمة من داخلها ـ من الأسرة الصحفية ذاتها ـ ومن هنا استطاع النظام استنادًا إلى مبدأ «فرق تسد» أن يحقق له السيادة على الصحافة .

وإذا كنت قد قلت إنى انتهيت من هذا المؤلف فى فترة زمنية معينة . فليس هذا معناه أن ما حدث فى محيطنا الصحفى بعد ذلك لا يستحق التسجيل بل إن الخطوات الرسمية تجاه الصحافة والتى وقعت فى السنوات الأخيرة قد تكون أخطر . ولكنها فى كل الحالات كانت تصرفات القائد المنتصر الذى أراد بعد دك حصن حرية الصحافة وحصن نقابة الصحفيين أن يشيد حصنًا جديدًا للصحافة على أن تكون حوائطه الرقيقة من صنعه . وساكنوه ممن قبلوا الاستسلام . ورضوا بالعيش فى نطاق حرية مرسومة بخطوط باهتة . لا حياة فيها ولا روح . بل تعيد الصحافة المصرية إلى ماكانت عليه قبل ثورة التصحيح . صحافة بلا روح . وكلمة بلا طعم .

وقد تعمدت ألا أدخل أى تعديل على الكتاب كما سطرته فى دقة استنادًا إلى أن تاريخنا الصحفى مازال متصلاً وأن كتبًا أخرى لابد وأن تظهر فيما بعد لتسجل فتراته واحدة بعد الأخرى . اللهم إلا فى فصل واحد يتعلق بالصحف المعارضة كما سأوضح فى مضمون الكتاب .

إن «جيوب الكفاح» مازالت قائمة وموجودة فى كل مكان ومؤسسة صحفية تعمل وتقاوم بلا يأس أو ملل . وفى تصورى أنها قادرة على احتمال المقاومة المتصلة مهما ازدادت مشقتها ولعل القسم الأخير من هذا الكتاب والذى تضمن حوارًا بينى وبين شباب الصحافة الذى عاش الفترة الأخيرة بحلوها ومرها . لعل هذا الحوار يؤكد أن هذا الشباب مازال يأبى قبول الجانب «المر» بل يصر على أن يعيد للصحافة حلاوتها وحيويتها .

ولهذا فإنى أضع أملى كله فى هذا الشباب . ومن يدرى لعله يكون أكثر استعدادًا للمقاومة وأعنف رفضًا للاستسلام . وأدق إحساسًا بمسئوليته أمام تاريخ بلاده . وتاريخ صحافته .

يناير ١٩٨٠

جلال الدين الحمامصى

مدخل إلى الكتاب

عنوان هذا الكتاب ليس من عندى . بل هو من عند قرائى وقراء الآخرين من كتاب الصحف المصرية الذين مارسوا حرية الصحافة بعد ثورة التصحيح .

ولقد بدأ بعض القراء يستعملون كلمة القربة المقطوعة مع بداية عودتى إلى كتابة عمودى «دخان فى الهواء» بعد غيبة مستمرة اتصلت أربعة عشر عامًا . وكان من الواضح لى أن هؤلاء القراء هم من النوع البشرى الذى يجد منفعته فى تحطيم قواعد الحماس أو الإصرار على مواجهة عيوب المجتمع فى محاولة لتقويمها أو المساهمة فى إصلاح شأنها . ولهذا كنت أقرأ رسائل القراء ولا أجد فيها ما يستحق الاهتمام أو إعطاء الآراء التى تضمنتها أية عناية تجنبا للاستسلام لروح اليأس المسيطرة عليها إذ كيف يمكن أن أفعل ذلك ومازلنا فى بداية تجربة يجب أن تنجح ، ومازلنا نتحسس طريقنا من الظلام القديم إلى النور الجديد .

وكنت خلال الفترة التى بدأت فيها الصحافة ممارسة حرياتها بعد رفع الرقابة الرسمية عنها ، أقوم بتدريس مادة الصحافة فى كلية الإعلام بجامعة القاهرة ، وعلى اتصال يومى بطلاب الكلية فى مختلف سنوات الدراسة . ومعظمهم – إن لم يكن كلهم – لا يفهمون معنى الحرية الصحفية . ذلك أنهم نشأوا فى ظل صحافة الرأى الواحد . والكاتب الواحد . ولا يتصورون أن فى قدرة الصحفى أو الصحافة محاسبة الوزير أو رئيس الوزراء أو توجيه نقد إليه . بل أذكر أنى مع مطلع كل عام

دراسى كنت أبدأ لقائى مع طلاب السنة الأولى ، القادمين من المدارس الثانوية ، بمحاضرة عن تحديد للعناصر التى يتحتم توافرها أو توافر بعضها فى النبأ بحيث يصبح صالحا للنشر . ومن هذه العناصر أن يكون فيه الجديد الذى يهم الجماهير . أو يمس حياتهم أو حياة قطاع من الرأى العام أو يتضمن صداما . أو أن يكون غريبًا . ثم كنت أطرح عليهم مثلاً لتحليله والبحث عن العنصر الذى أجاز للنبأ حق النشر . وفى كل عام كنت أحصل من الطلبة على جواب واحد . وكان الجواب خاطئا مائة فى المائة .

وكان هذا المثل يقول : «وجه أحد أعضاء مجلس الشعب سؤالا إلى وزير الزراعة يتعلق باستخدام مبيدات حشرية تسببت فى وفاة أربعة من العمال الزراعيين . وعقب الإجابة التى أدلى بها الوزير قام عضو المجلس بالتعليق على إجابة الوزير فقال إنها غير مقنعة . وجرت مناقشة بين الطرفين انتهت بأن قال عضو المجلس إنه سيحول سؤاله إلى استجواب لأن الوزير مسئول وتجب محاسبته» .

وكنت أسأل الطلبة : «ما هو العنصر الهام الذى يتضمنه هذا النبأ؟» وكان الطلاب يسارعون إلى رفع أيديهم للإجابة على السؤال . وكانت إجاباتهم جميعا بلا استثناء تجمع على أنه «عنصر الغرابة» .

وأعود لأسأل الطلاب وأين هو موقع عنصر الغرابة فى النبأ ؟ وتأتى الإجابة الإجماعية : «كيف يجوز لعضو فى المجلس انتقاد الوزير أو اتهامه بارتكاب الخطأ» .

وكان ذلك كله قبل رفع الرقابة عن الصحف . وكنت أجد صعوبة فى إقناع الطلاب بأن محاسبة الوزير ومن هو أكبر من الوزير جائزة ، بل

وواجبة فى الحالات التى يرتكب فيها الوزير الخطأ الكبير الذى يتعارض مع صالح الجماهير . ولم أفلح فى إقناع الطلاب أو قبولهم لهذا الرأى . بل لعل سكوتهم والتزامهم الصمت فى نهاية الحوار إنما كان احتراما لأستاذهم أو عدم الضغط عليه وهم لا يزالون معه فى بداية مرحلة التعارف .

ومع هذا فإن الطلاب كانوا يعاودون الحوار معى فى المحاضرات التالية رغبة فى معرفة المزيد عن هذه الحريات الصحفية التى أتكلم عنها والتى تعطى الصحفى والكاتب حق محاسبة من يجلس فى موقع المسئولية . وكنت أروى لهم قصصا من الماضى : عندما كانت الصحافة تهاجم المسئول وتحاوره ، وتحاسبه وتتهمه بالدليل . وكيف كان الصحفيون يقفون أمام القضاء فيستخلصون من القانون أحكام البراءة إذا كانوا على حق .. والطلاب يستمعون إلى هذا الكلام مرة فيصدقون ، ومرات فيترددون فى التصديق . إلى أن رفعت الرقابة عن الصحف . وانطلقت الصحافة تمارس مهامها بأسلوب جديد .

* * *

واتخذ حوارى مع طلابى بعد ذلك طابعًا جديدًا . وكنت أذهب يوميًا إلى المحاضرة وأنا أتوقع محاسبة عسيرة . فهم قد سمعوا منى قبلا عن قصص مواقف صحفية رائعة فى مواجهة حكام ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وكنت أتخذ من هذه المواقف دليلاً على أن الحرية عندما تتوافر لا يقف فى وجه الصحفى إلا كلمة القانون . وهم اليوم يريدون أن تتكرر هذه المواقف نفسها مادامت الحرية الصحفية قد وجدت .. وكان طلابى قد بدأوا يقرأون الصحف اليومية باهتمام وعمق بحثا عن الحرية ..

فكانوا يجدون بعض جوانبها ولا يجدون الجوانب المكملة لها ويتساءلون : «أين الحرية الكاملة» . ؟

ومع أنى كنت أحاول الإبقاء على الحوار حيًّا ومنتعشا ولأنى فى الوقت نفسه كنت أشارك الطلبة فى رأيهم إلا أنى مع هذا لم أشأ أن أصدمهم ببعض الواقع الذى نعيشه ، ولم أكن أحب أن أقول لهم إننا نمارس الحرية بحذر خوفا من أن تختفى اختفاء نهائيًّا . ولهذا كنت أشعر أنهم كانوا ، وهم يحاسبوننى ، فى الموقف الأحسن . وكنت أنا فى الموقف الأسوأ .

واستطاعت الحرية الصحفية أن تشق طريقها . وأن تستكمل بعض ـ وليس كل ـ جوانبها ، ولكن الطلاب كانوا يضغطون علىّ فى حوارهم المستمر يريدون لها الوجود الكامل الذى لا يقيده إلا القانون . وكنت سعيدًا بهذا الضغط لأن جيش الإعلام للمستقبل يجرى إعداده بالوسائل الحديثة . وأن ما لا نستطيع تحقيقه الآن ، يستطيع هذا الجيل الجديد تعويضه مستقبلا .

* * *

وبدأت كلمة القربة المقطوعة تتردد فى قاعة المحاضرات ، عندما كانت الصحافة تبدأ فى تفجير مشكلة ما ثم لا ينتهى هذا التفجير إلى نتيجة ما .

وكان الطلاب قد تعودوا طرح الأسئلة علىّ قبل نهاية المحاضرة بكتابتها فى أوراق صغيرة توضع أمامى لأجيب عليها متى حان وقت الحوار اليومى . وكان عدد مرات استعمال كلمة القربة المقطوعة يزداد يوما بعد يوم . ومحاضرة بعد محاضرة ، .. وكنت أتجنب الإجابة على

هذه الأسئلة أحيانا . وأحيانا أخرى أقول لطلابى إنه إذا كانت القربة مقطوعة حاليا ، فنى إمكاننا إصلاحها .

* * *

ولكن الطلاب لم يكونوا وحدهم فى هذا المجال . فقد بدأت رسائل القراء تتضمن هذه الكلمة . كما لو كانت حكاية القربة المقطوعة شائعة الاستعمال . مسيطرة على أفكار الناس .. ولكن من هو الذى تسبب فى إحداث المزيد من الثقوب فى القربة المقطوعة ؟ وهل أصبحت القربة الحالية غير صالحة للاستعمال وأنه لابد لنا من البحث عن قربة جديدة ؟

وكان لابد من كتاب يتضمن قصة هذه القربة المقطوعة ... ويشتمل على بحث نسعى من خلاله إلى تبرئة الصحافة عامة ، وبعض حملة الأقلام خاصة من تهم نسبت إليهم ظلماً ، بأنهم استغلوا الحرية للإساءة إلى سمعة مصر ، بينما الواقع كان يصرخ بأن المسئولين هم الذين استغلوا سياسة الباب المفتوح للاستهتار والسماح بانطلاق الانحراف بكل قوته وجبروته مما أجبر الصحافة على التقدم لنقد هذه الأخطاء بأسلوب حذر فى البداية وبأسلوب تحذير كخطوة ثانية ـ وبصراحة كاملة فى النهاية .. فانفجرت القربة .. ودخلت صحافتنا مرحلتها الحالية ـ مرحلة انعدام الوزن .

(أبريل ١٩٧٧)

«جلال الدين الحمامصى»

القسم الأول

لئلا نحتاج إلى ثورة تصحيح أخرى!

١

قبل .. وبعـد

فى صباح يوم ـ من أيام عام ١٩٧٤ ، خرجت الصحف تعلن أن الرقابة قد رفعت عنها . وأن مرحلة جديدة من الحرية قد بدأت .

وقرأت النبأ كما قرأه غيرى من القراء فقد كنت مستمرًّا فى إبعاد نفسى عن العمل التحريرى الذى أحبه ، مكتفيًا بتولى مهمة صحفية علمية وذلك خلال رحلة عمل إعلامى جديد بدأت فى الجامعة الامريكية بالقاهرة عام ١٩٦١ . وانتهت بعودتى إلى مؤسسة أخبار اليوم كرئيس لتحرير جريدة الأخبار بعد ١٤ عامًا ولتلك الرحلة قصة .

كان ارتباطى بالعمل الصحفى الفعلى قد انتهى فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٠ عندما تلقيت مع أول أيام السنة الجديدة قرارًا أصدره الأستاذ كمال رفعت ـ الذى كان قد عين على رأس مؤسسة أخبار اليوم ولكن لم يوقعه ، وإنما وقعه ياوره وسكرتيره الخاص الضابط العسكرى ويدعى على ما أذكر الصاغ على إسماعيل . وكان القرار مصوغًا فى كلمات قليلة تضمنت : «يعفى جلال الدين الحمامصى من عمله بمؤسسة أخبار اليوم» . ويبدو أن الأستاذ السيد أبو النجا ـ العضو المنتدب للمؤسسة كان يرى فى صيغة القرار استهانة بكرامة الصحفى ، لأنه أبلغنى إياه برسالة مسجلة بعلم الوصول جاء فيها : «أنه تلقى القرار المرفق وأنه يقوم

بإبلاغه إليَّ» . ومع الرسالة شيك بمبلغ بسيط هو باقى مرتبى عن شهر ديسمبر ١٩٦٠ .

وبهذا القرار كنت الصحفى الوحيد الذى فصل من عمله خلال حكم جمال عبد الناصر فصلاً كاملاً . ذلك لأن الوسيلة التى كان يتبعها فى تأديب الصحفيين والذين يبدون رأيًا فيما يجرى أمامهم من أحداث تقتصر على النقل إلى عمل لا صلة له بالصحافة ، أو أن تصرف لهم مرتباتهم بلا عمل . وذلك كى يوصف الرئيس بالإنسانية . ولكنه لم يشأ ـ وهذا فضل منه ـ أن يكون كذلك معى .

ومن المؤكد أن عبد الناصر توقع رفضى قبول أىٍّ من هذين الإجراءين . وهذا آثر ألا يعاملنى كما كان يعامل الزملاء وذلك بنقلى إلى مؤسسة لا صله لها بالصحافة . وإنما فضل معالجة حالتى بقرار فصل سريع ومباشر .

ولم يكن القرار مفاجئًا . بل كنت أتوقعه بعد أن أبلغنى مصطفى أمين أن « سيادة الرئيس » غاضب مما أكتب وأنه يسأله دائما : « هوه جلال عاوز إيه ؟ » وإذا كان القرار قد تأخر بعض الوقت فما ذلك إلا لأنى كنت أعلم أن جمال عبد الناصر يترقب الفرصة التى لا تتيح لى أن أكون مبعدًا عن الصحافة بسبب ما أكتب . وقد حانت هذه الفرصة عندما وقع صدام فى مجلس إدارة أخبار اليوم ، مع العضو المنتدب الضابط أمين شاكر . وبادر جمال عبد الناصر فأصدر قرارًا بحل مجلس الإدارة وتعيين الضابط كمال رفعت مفوضًا عامًّا .

وكنت فى مكتبى عندما اتصل بى على أمين وطلب أن أنتظره عند باب الدار للانصراف معًا . وفى سيارة مصطفى أمين أبلغنى بقرار

«الإجازة المفتوحة» وأن القرار يشملنا نحن الثلاثة . وأدركت وقت ذاك أن هذه «بداية» تنفيذ القرار الناصرى الذى أخذ يتحين الفرصة له .

وبعد أيام أصدر الرئيس الراحل قراره بتعيين مصطفى وعلى أمين وحدهما فى دار الهلال ، أما أنا فقد ظل القرار الخاص بى سرًّا لا يعلمه إلا هو .

وفى ٣١ ديسمبر ١٩٦٠ وبينما كان جمال عبد الناصر يتأهب لمغادرة البلاد بالباخرة الحرية إلى المغرب اتصل تليفونيًّا بكمال رفعت وقال له ما نصه : «ابعت قرار فصل لجلال الدين الحمامصى» ونفذ كمال رفعت الأمر .

واتخذت فى ذلك الوقت قرارًا بالنسبة لنفسى : أن أبتعد عن العمل الصحفى ابتعادًا تامًّا . فقد كانت التجربة فى ظل ديكتاتورية الفرد قد ركزت على كبت حرية الرأى . وبدأت فى تحويل الصحافة إلى أداة خدمة شخصية ، وإرغام رجال الصحافة على السير فى ركاب الفرد وحده . ومن لم يكن لديه الاستعداد لقبول العمل بهذه الشروط فعليه ترك عمله أو إرغامه على تركه .

وقد كان الرئيس جمال عبد الناصر أصلاً يتظاهر بغير هذا المظهر . كان يبدو فى أوائل الثورة رجل الحريات العامة ، والحريص على حرية الصحافة . ومن المؤكد أنه كان يفعل ذلك لاستمالة الصحفيين إلى جانبه فى وقت كان الصراع على أشده داخل مجلس قيادة الثورة الذى كان يعمل للسيطرة عليه تمامًا وإقصاء من لا يرتضى بذلك . هذا الصراع الذى جعل سنوات الثورة الأولى تطلق مشروعاتها الإصلاحية بغير دراسة عميقة لأن الذين فرض عليهم التخطيط للمستقبل القريب والبعيد معًا

كانوا غارقين فى خلافات شخصية ليس هذا مجال دراستها أو تحليلها .

المهم أنه ما كاد عبد الناصر يستأثر بالسلطة وتمت له تصفية مجلس الثورة حتى بدأ يتطلع إلى فرض سلطانه تمامًا على الصحافة . فكان التأميم الذى أطلق عليه اسم ملكية الشعب للصحافة . وإذا كان عام ١٩٦٠ هو عام التأميم رسميًّا . إلا أن الفكرة كانت تراوده ، وفى خلال صراعه مع زملائه أعضاء مجلس الثورة منذ عام ١٩٥٦ ، إذ فاتحنى فى هذا الأمر وأنا أستعد لإنشاء وكالة أنباء الشرق الأوسط ، وسألنى عن رأيى فى تأميم الصحافة . وقلت له وقت ذاك ، إن الوضع الصحفى لا يحتاج إلى هذه الخطوة ، وأن الصحافة كلها تقف وراء الثورة فما الذى يدعوه إلى التفكير فى إجراء يهز كيان المجتمع ؟ وقد طال الحوار بيننا فى هذه المحادثة التليفونية وامتد إلى أكثر من ساعة ، ولكنه لم يقتنع بما قلت له ، ولم أقتنع أنا بوجهة نظره ، وهو لهذا لم يتكلم معى بشأنها مرة أخرى على الإطلاق إلى أن فوجئت بالقرار منفذًا بطريقة بوليسية فى الصباح الباكر من يوم ٢٤ مايو ١٩٦٠ .

ويبدو أنه أحس فى عام ١٩٥٦ بوصوله إلى مرحلة الانتصار على زملائه داخل مجلس الثورة ، فأخذ يعد العدة للخطوة التالية الهامة ويمهد لها ، وهى وضع يده على الصحافة وعقول العاملين فيها يرسم لها خطوات تفكيرها واتجاهات عملها ولا يقبل مناقشته فى أى رأى يخالف رأيه .

وكنت قبل ذلك ، وفى أوائل عام ١٩٥٤ قد بدأت الاتصال الشخصى والصحفى المباشر بالرئيس عبد الناصر بعد أن قبلت دعوة ملحة للإشراف على صحيفة الجمهورية وصحف دار التحرير نائبًا لرئيسها محمد أنور السادات إثر اعتذار كل الصحفيين المحترفين من أصحاب

الخبرة بما فيهم الأستاذ محمد حسنين هيكل من مد يد المشاركة فى إصدار أول صحيفة للثورة ، ثم رفضهم بعد ذلك رفضًا قاطعًا المساهمة فى إنقاذ أوضاعها بعد اصطدامها فى أول شهورها بانصراف الجمهور عنها وبدء مرحلة الهبوط التوزيعى .

وذهبت مع الرئيس محمد أنور السادات إلى منزل عبد الناصر ـ البسيط إذ ذاك ـ فى منشية البكرى وكان الوقت صيفًا والجو حارًا . وكان أثاث الصالون الذى ضمنا فى غاية البساطة . وكذلك كان الحديث الذى امتد حتى بعد منتصف الليل ، حاولت خلاله أن أفهم الرجل وما يدور فى فكره سياسيًّا عامة وبالنسبة للصحافة خاصة . وكانت الأسئلة التى دارت فى ذهنى ونحن فى الطريق إليه : هل هو من أنصار حرية الصحافة ؟ وإلى أى مدى ؟ هل يرى أن للكاتب الصحفى حرية النقد بلا قيد إلا قيد القانون ؟ وهل من رأيه أن تكون صحافة الثورة ملتزمة بإغراق نفسها فى الموضوعات الجافة أو لا مانع من امتزاجها بالتنويع الذى يجعلها صحافة مقبولة لدى الجماهير.

ولست أدعى أنى خرجت من هذه المقابلة الطويلة بإجابات شاملة وصريحة لهذه الأسئلة ولغيرها ، ولكن الذى أحسست به هو أن الرجل يخفى داخله شيئًا ما لا يفصح عنه ، وأنه لا يريد ، ولا ينوى الالتزام حاليًّا بمنهج معين ، أو اتجاه مكشوف يمكن أن يناقش فيه يومًا إذا خرج عنه . ولكن الذى لمسته أنه رجل مازال يتحسس طريقه السياسى وأنه من أجل هذا يحب أن يسمع ولا يرتبط بأمر ما ، بل يبدو للجالس معه كما لو كان يريد أن يفهم أكثر مما يملى . ولكن الذى فوجئت به خلال هذا الحديث هو قوله إن الثورة أخطأت بإغلاق جريدة المصرى والتى كان يصدرها المرحوم محمود أبو الفتح ويرأس تحريرها الأستاذ أحمد

أبو الفتح . ويبدو أنه كان قد أعطى وعدًا للأخير بألا يمس حكم محكمة الثورة المشكلة برئاسة السيد/عبد اللطيف البغدادى لمحاكمة الشقيقين محمود وحسين أبو الفتح وضع الجريدة وأن تظل قائمة مهما كان نوع الحكم . ولهذا وعندما صدر الحكم مشتملاً على إغلاق الجريدة اعترض عبد الناصر. ولكن هيئة المحكمة أصرت على رأيها بالتصديق على الحكم كاملاً . ولم يكن جمال عبد الناصر فى ذلك التاريخ ـ عام ١٩٥٤ ـ قد امتلك بعد السيطرة على المجلس .

ولست أدرى هل كان حرص عبد الناصر على بقاء جريدة المصرى بسبب الوعد الذى قطعه على نفسه أم حرصًا على حرية الصحافة . ولكن الذى أستطيع الجزم به هو أن المصير الذى واجهته هذه الصحيفة وهو الغلق فى عام ١٩٥٤ كان أفضل بكثير من إخضاعها للتأميم . لأنها على الأقل واجهت المصير المشرف . مصير الاستشهاد . لأن التأميم وما تم بعده كان فى واقع الأمر إغلاقًا للعقول والأفكار وإذلالاً لكل من بقى فى الميدان الإعلامى مستسلمًا لكل ما يواجهه من وسائل كبت الرأى .

على أنه ربما كان أسف الرئيس جمال عبد الناصر وندمه على إغلاق المصرى هو أنه أتاح لها فرصة الاستشهاد وهو الأمر الذى حرمه على كل صحفى مصرى فيما بعد . بل جعل فى يده ـ بنقل احتكار الصحف من الأفراد إلى فرد واحد ـ مصائر كل العاملين فى الصحافة بصفة خاصة والإعلام بصفة عامة . فهو لا يفصل الصحفى بسبب ما يكتب ويمنعه الرقيب ولا يقرؤه الناس . بل كان يؤجل اتخاذ قرار الإبعاد إلى وظيفة أخرى أو الإقصاء عن العمل الصحفى إلى أن تحين فرصة لا يحس فيها الناس بأن حكمًا بالإعدام قد نفذ . أو أن تتوفر له ظروف معينة يصور فيها العمل الذى ارتكبه الصحفى على أنه خيانة أو جريمة فى حق

الوطن ، كما فعل مع مصطفى أمين .

المهم هو أن جمال عبد الناصر كان يظهر فى السنوات الأولى من الثورة بمظهر الحريص على الحريات ، ويبدو أنه كان فى حاجة ـ خلال صراعه مع زملائه فى مجلس الثورة على الانفراد بالسلطة ـ إلى أن يلبس هذا الثوب . فلما نجح فى الوصول إلى أهدافه بدأ يزحف على الصحافة لإدراكه بأنها ستكون سلاحه فى تدعيم أركان حكمه ، وذلك عن طريق تسخير كل الأقلام لخدمة أهدافه وأطماعه ونزواته . إما بالرضاء والاستسلام ، وإما بالوعد والوعيد ، أو بتنفيذ أحكام الإعدام الفكرى .

وقد كان عبد الناصر يعامل الصحفيين على أساس الشك فى اتجاهاتهم وميولهم السياسية ، لا على أساس الثقة فى نواياهم إلى أن يثبت له العكس ، وغالبًا ما كان يكون رأيه على أساس تقارير المخابرات أو المباحث العامة . ولكنه كان مستعدًّا فى نفس الوقت لتأجيل اتخاذ أى تصرف تجاه من يتأكد الشك فى اتجاهاته أو معاملاته مع الخارج مادام هذا الصحفى مخلصًا له فى نفس الوقت ولا تؤثر هذه الاتجاهات أو المعاملات على مدى الإخلاص لذاته شخصيًّا ، ولكنه كان يحرص بين الوقت والآخر على أن يكشف معرفته بكل شىء يتعلق بهذا الصحفى كنوع من أنواع التحذير .

وخطوة .. خطوة استطاع عبد الناصر ، بلا جهد كبير ، السيطرة الكاملة لا على مصائر الصحفيين فقط . بل وعلى ألسنتهم وأقلامهم ، وبدأ الانحدار المهنى يزحف على الصحف المصرية بحيث فقدت زعامتها على العالم والفكر العربى ، وبدأت الصحف اللبنانية ـ والتى كان عبد الناصر يصرف على بعضها بسخاء ضمانًا لتأييدها له ـ تقتطع من قوة

الصحافة المصرية تدريجيًا حتى تحولت صحافة لبنان إلى أداة فعالة ومؤثرة فى العالم العربى وتدفقت عليها أموال الخليج العربى لترفع من نوعيتها واستخدامها لأحدث وسائل الطباعة الفنية بحيث بدت صحفنا إلى جانبها كالقزم العجوز الذى لا قدرة له على التحرك أو التفاعل مع الأحداث أو التأثير فيها .

وهدأ عبد الناصر .. واستراح . ولعل ذلك فى تصورى كان هو النصر الوحيد الذى حققه لنفسه فى الداخل .. وبعد فترة قصيرة من تأميم الصحافة ، تحولت الصحافة المصرية المتحركة والملتهبة إلى كيان محترق لا نفع فيها .. لا تتأثر ولا تؤثر ..

وتبخرت أمامى كل ما بنيت من آمال نحققها لحرية الرأى وللصحافة كمهنة تخدم الشعب وكصناعة قومية وعربية تبقى على مصر كمنارة للفكر الحر ، والرأى المناضل .

تبخرت كل هذه الآمال ، رغم كل المحاولات التى بذلتها وبذلها غيرى من المخلصين لفكر الثورة من أجل إزالة الشكوك التى سيطرت على فكر عبد الناصر ودفعته إلى تحويل الصحافة المصرية الحية إلى جثة شبه هامدة إن رفعت صوتها فإنما ترفعه لتقول كلمة واحدة « ناصر » .

وكان ختام علاقتى بالصحافة الأول من يناير ١٩٦١ عندما تلقيت قرار فصلى من العمل .. ولست أذكر أنى تألمت من هذا القرار . بل اعتبرته وسامًا وإعفاء من المساهمة فى عملية الإجهاز على آدمية الصحفى المصرى ، وكرامة المهنة كما أراها ويراها كل عاشق لحرية الانطلاق فى حدود القانون .

ولم أكن أتصور أنى سأعود إلى الصحافة فى عهد عبد الناصر . ولهذا

اتجهت بعد فصلى من العمل إلى الناحية الأكاديمية .. عندما دعيت إلى تدريس مادة الصحافة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة . ورتبت حياتى على هذا الأساس ..

وتمضى الأعوام لأفاجأ بعرض من الأستاذ محمد حسنين هيكل كى أعود إلى العمل الصحفى مرة أخرى ، وكانت سيطرته قد امتدت من الأهرام إلى مؤسسة أخبار اليوم وإلى مؤسسة دار المعارف ..

وترددت كثيرًا . وشاورت أكثر من صديق فى الأمر . وأكد لى هيكل أن كل شىء قد تغير . وأنى سأجد جوًّا أحسن حالاً مما كان عليه الوضع الصحفى يوم فصلت من عملى بالأخبار .. وأن عودتى ستكون إلى أخبار اليوم التى فصلت منها متوليًا منصب «المشرف العام على التحرير» .

وكان إجماع الأصدقاء الذين شاورتهم فى الأمر هو أن أعود إلى العمل الصحفى. بل ذهب البعض منهم إلى حد القول : لئلا يقال إنك فضلت العمل فى مجال أجنبى هو الجامعة الأمريكية عن مجالك المصرى .

وقلت لهيكل «سأعود . ولكن ليكون مفهومًا أنى لم أتغير . وأن إبعادى عن الصحافة بقرار فصل لم يغير فى موقفى القديم الذى فصلت بسببه» .

وتطلع هيكل إلىّ ثم قال بعد صمت قصير : «ومتى تبدأ ؟» .

قلت : «سأبدأ مع مطلع العام الجديد . فى أول يناير ١٩٦٧» .

وقد اخترت هذا اليوم ـ وكان شهر ديسمبر ١٩٦٦ على وشك الانتهاء ـ لأنه كان اليوم الذى أبلغت فيه بقرار فصلى من أخبار اليوم فى عام ١٩٦١ .

ولكن كان هناك قرار آخر أبقيته لنفسى وهو أن لا أكتب رأيًا . وإنما أكتفى بالمساهمة مع الزملاء القدامى فى عمل فنى بحت .. ومع هذا فإنه لم تكد تمضى بضعة أشهر على عودتى إلى العمل بالأخبار حتى وقع انقلاب جديد فى الوسط الصحفى ، واختيرت مؤسسة أخبار اليوم كى تكون قاعدة شيوعية من جديد وأسندت رئاسة مجلس إدارتها إلى الأستاذ محمود أمين العالم القطب الشيوعى البارز .. وجاءنى هيكل فى مساء نفس اليوم الذى كان مقررًا فيه إحداث هذا الانقلاب ليبلغنى بالأمر ويسألنى : « وماذا تنوى أن تفعل ؟ » .. وتطلعت إليه . وسكت .

وبادر يقول : « إن عودتك إلى الجامعة الأمريكية ممكنة .. لأنى أعرف أنها قد أبقت منصبك شاغرًا حتى اللحظة ، وإن أردت أن تعمل معنا بالأهرام فإننا نرحب بذلك » ..

وأحسست أنى أواجه نفس الموقف الذى واجهنى عندما دعانى هيكل للعودة إلى الصحافة ، وبالقطع فإنى كنت أفضل العودة إلى الجامعة الأمريكية ، ولكنى فى نفس الوقت لم أكن أحب أن يقال ـ حتى على لسان الشيوعيين المصريين ـ إنى رفضت التعاون معهم مفضلاً العمل فى جامعة أجنبية . وإن كان طلبتها كلهم ـ أو غالبيتهم ـ من المصريين .

وأبلغت هيكل بلا تردد أنى سأعمل معه بالأهرام ، ولكن فى مجال أكاديمى أيضا ، واقترحت إنشاء قسم للدراسات الصحفية وأن يكون من بين مهامه أن يدرب ويؤهل ويعد تقارير يومية عن الأخطاء التى يقع فيها تحرير الأهرام ، إلى آخر مايدخل تحت نطاق التوجيه الصحفى .

وكانت سنوات عصيبة . سنوات عشتها محرما على قلمى أن يكتب .

أو على الأصح مفضلا له ألا يكتب فى التافه كى ينشر. أو فى المليان فيمنع. ولكن الذى خفف من حدة الحرمان هو أنى كنت قد بدأت عملا آخر هو مساهمتى فى وضع أسس إنشاء أول معهد للإعلام، والذى تحول فيما بعد إلى كلية تابعة لجامعة القاهرة. إذ وجدت أن مساهمتى فيه ستتيح لى متابعة ما بدأته فى الجامعة الأمريكية وهو المساهمة فى تكوين الجيل الإعلامى الجديد القادر على حمل أعباء المهنة بعذابها ومشقتها وكفاحها. فلم أكن أشك لحظة فى أن هذا البلاء الذى امتطى صحافتنا لابد وأن يزول.. أن ينتهى.

ولهذا وعندما عدت رئيسًا لتحرير جريدة الأخبار فى عام ١٩٧٤ وبعد أن رفعت الرقابة على الصحف فى عهد الرئيس السادات. لم أسارع فى العودة إلى كتابة عمودى اليومى « دخان فى الهواء ».. فقد كنت مترددًا. شاعرًا بأن الأمر ليس جديًا.. بل كنت واقعًا تحت تأثير فكر راود الجمهور لوقت طويل وهو أن رفع الرقابة ماهو إلا تمثيلية وأن الوضع لن يتغير كثيرًا.. وأن العودة إلى ممارسة مهنة النقد والبحث عن المتاعب لم يحن أوانها بعد.

ولكن الذين اعتدت التشاور معهم كانوا يرون أنه لابد من العودة إلى الكتابة ومواجهة الواقع وامتحانه علنا فإما أن يثبت أن الأمر ليس تمثيلية وإما أن يثبت العكس فيكون لى وللآخرين وضع آخر.

واقتنعت ــ بعد تردد ــ وبدأت كتابة أول مقال لى بعد غيبة طويلة وكان عنوانه « ماأحلى الرجوع إليها » ووضع الأستاذ مصطفى أمين مقدمة لهذا المقال جاء فيها:

[يعود جلال الدين الحمامصى للكتابة فى « الأخبار » بعد أن صدر قرار منذ ١٤ سنة بمنعه من كتابة « دخان فى الهواء ». واليوم يعود « دخان فى الهواء » بعد عودة حرية الصحافة].

وهذا هو المقال :

لم يسبق لهذا القلم أن أحس برهبة الموقف ، موقف مواجهة الجماهير ، كما يحس بها الآن ، وهو يعاود الكتابة من جديد ، وتحت عنوانه القديم «دخان فى الهواء» .

وسر الرهبة التى تسيطر على هذا القلم هو أنه اختفى منذ أربعة عشر عامًا ، فى ظروف تعسفية ، ثم فرض الصمت على نفسه بعد ذلك لأنه لم يحس بتوافر المناخ الصحى المناسب كى يقول ما اعتاد قوله ! !

وأعترف بأنى أعود إلى لقاء القراء تحت ضغط من بعض الزملاء . فهم يرون أن المناخ اليوم أحسن من المناخ فى الماضى ، وهم يحسون بأن الكاتب يستطيع أن ينطلق بقلمه ليكتب عن كل شىء ، بلا رقيب يحذف ما يشاء ، ويأمر بنشر ما يشاء . وهم ينصحون بأن يحاول كل كاتب أن يكون له (المنبر) الذى يخاطب من فوقه كل الناس .

وأعترف بأنى ترددت فى قبول النصيحة . وإن كنت لم أرفضها . فقد يكون فيما رآه الزملاء بعض الصدق . ولكنه ليس كل الصدق .

[فما زالت بعض العقليات الحاكمة تضيق بالنقد وترى فيه اتجاهًا هدامًا وخروجًا على ما أسموه (الالتزام) و(الخط) الذى يجب أن نتزاحم على السير فيه كالأغنام وهى فى طريقها إلى المذبح ! !] .

ولكنى راجعت نفسى . وعدت بذاكرتى إلى فترة طويلة من الزمن قضيتها فى المعتقل مع الرئيس أنور السادات . وقد كانت ـ رغم ما فيها من مرارة الاعتقال ـ فترة سعيدة لأنى ألممت فيها بأفكار رجل لم تكن له مسئولية رسمية . وإن كان يحمل على أكتافه مسئولية شعبية أدخلته المعتقل .

وأفكار هذا الرجل تتركز حول معنى كبير هو : حرية الرأى ، وتقديس حرية الرأى ، وضرورة إصرار كل فرد على الدفاع عن هذه الحرية مهما يكن الثمن .

كانت هذه أفكاره الشعبية منذ ثلاثين عامًا . ولما تولى منصبه بما يحيط به من تبعات والتزامات ومخلفات بالغة الصعوبة والتعقيد ، لم يغير رأيه . ولم يتردد فى فتح أبواب الحرية المغلقة ليقول للناس «تكلموا كما تشاءون فلا يخاف من هذا الكلام إلا العاجز . وأنا لست عاجزًا» .

وربطت بين كلام أنور السادات فى عام ١٩٤٣ . وكلامه فى عام ١٩٧٣ . وقلت إن الرجل صادق . بل يتحتم أن نصدقه .

[ولكنى مع هذا لم أكن أحس ــ وما زلت ــ بأن الذين يعملون مع أنور السادات يحسون بهذا الإحساس ، ويدركون معنى كلماته عن الحرية . ربما لأنهم من مدرسة غير مدرسته . أو ربما لأنهم لم يذوقوا مرارة الحرمان من الحرية ! !] .

ومن هذا الواقع الذى أعرفه عن أنور السادات وهو فرد عادى ، وألمسه منه وهو رئيس الجمهورية فإن العودة إلى ممارسة حق الكتابة وحق النقد ، أصبحت أمرًا مفروضًا على كل كاتب ، يمارسها بكل صدق وبكل أمانة ، وبكل ما تحمله الحرية ، من انطلاقات لا حدود لها .

ومن الواجب على رئيس الجمهورية أن يفتح أبواب الحرية كما تفرضها هذه الحرية ، ذلك لأن عليه مسئوليات كبيرة . وهو قد وضع ــ وبعد عملية العبور التاريخية ــ خطوطًا لمشروعات كبيرة تحقق المستقبل الكبير الذى يحلم به لمصر . .

[وما لم تتوافر حرية (المراقبة) من جانب الصحافة ، وكل وسائل الإعلام للسبل التى تنفذ بها هذه المشروعات ، فإنه سيحس ــ فى المستقبل القريب ــ بأن عليه أن يعد لعمليات عبور داخلية تزيل آثار النكسات التى يمكن أن تقع لو أطلقت أيدى المسئولين تواجه هذه المسئوليات بعقول غير قادرة على فهمها أو هضمها ! !]

ولعلنا نحس اليوم ــ كشعب ــ أن مشروعات الانفتاح و الانطلاق

التى رسمها أنور السادات ، لم تجد بعد عقولاً قادرة على دفعها إلى الأمام بالقدر الذى يهيئ لها المناخ الصحى المناسب !

لقد بدأ الناس يتكلمون ، ويهمسون ويتهكمون .. وبعض هذا الكلام أو الهمس والتهكم له ما يبرره ، والبعض الآخر قد يكون مفتعلاً أو مغرضًا . ولا سبيل إلى الفصل بين الاتجاهين ، إلا بأن تنطلق الصحافة فى طريقها لتوضح الخطأ ، وتكشف النيات .. وتطالب بتصحيح المسار .

[وكما أن لا مكان اليوم للرهبة ، أو الخوف ، أو التردد لأى قلم ، فإنه لا مكان للغضب أو للثورة من جانب المسئول إذا واجهته الصحافة بالأخطاء] .

إن الذى يخاف هو المخطئ عن عمد . أما الذى لا يخاف ولا يخشى النقد فهو المسئول خالص النية فى عمله ، والذى يسعده أن يصحح مساره عن طيب خاطر..

إن قلمى ، وقد أوشك أن يختم مقاله ـ بعد فترة غياب إجبارية طويلة ـ يحس أن الرهبة قد زالت عنه ـ بعض الشيء ـ وهو يرى معاودة الإنطلاق فى الطريق الذى رسمه لنفسه بلا رهبة . وبلا تردد . بل بإصرار على قول الحق ...

ثم .. ألم ينجح جنودنا فى إزالة خط بارليف المنيع فى عملية عسكرية بالغة النجاح ؟ . فلماذا لا يتضامن أصحاب الأقلام فى إزالة حوائط الرهبة ومواجهة أعداء الحرية بكل ما يملكون من قوة ..

وإذا لم نستطع ؟ ..

إذا لم نستطع .. فإننا لا نكون جديرين بحمل الأقلام ..

وفى كل الحالات : ما أحلى الرجوع إليها ! !

* * *

كانت هذه الكلمات ـ التى كتبت بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٧٤ ونشرت فى اليوم التالى ١٤/٧/١٩٧٤ ـ كانت بداية مرحلة طويلة شاقة ، وصراع قد تكون الجماهير أحست ببعضه إحساسًا ملموسًا ولكنها لم تحس بأغلبه لأنه كان يجرى فى مكاتب أخبار اليوم وفى اجتماعات يعقدها الرئيس مع الصحفيين أو فى ثورات غضب من الرئيس عبر التليفون لأن المدى الذى ذهبت إليه فى مقالاتى وفى نقدى ـ فى تصورهم ـ قد تعدى الحدود .

ولكن أى حدود ؟ وهل كانت للصحافة الحرة فى يوم ما حدود تقف عندها إلا ما يأمر به القانون ويمنع من اجتيازه لأنه يخالف العرف والشرع وآداب المجتمع .

لقد كنت واحدًا من الذين يرون أن هناك تعاقدًا غير مكتوب بين الكاتب الصحفى والقراء . وأن هذا التعاقد لا ينص على أكثر من قيام الكاتب بواجبه للتعبير عن كل ما يعانيه الشعب ، فى محاولة لدفع هذه المعاناة أو رفعها أو مجازاة المتسبب فيها . وأنه ما لم يقم الكاتب باحترام هذا التعاقد ، فإنه يفقد كيانه كخادم للمجتمع . وأكثر من ذلك كبشر له كيان آدمى ..

والرئيس عبد الناصر ـ على الأقل ـ كان يتعامل مع رجال الصحافة عن طريق رقابة مفروضة ويباشر الرقيب الرسمى سلطاته داخل صالات التحرير آمرًا ، ناهيًا . إن شاء أمر بطبع الجريدة بعد تنفيذ كل تعليماته . وإن شاء عطل طبعها إلى أن تنفذ هذه التعليمات . وإن شاء أمر بمصادرتها أو منع تداولها لأنها لا ترضى الرضوخ لأوامره .

وقد قبلت كل الصحف فى عهد الرئيس عبد الناصر الرضوخ لأوامر الرقيب ، لما وراء الرفض من إجراءات تعسفية لا تمس الصحيفة نفسها بقدر ما تمس الذى يتعالى ويتشجع ويقول للرقيب : لا . ومع هذا .

ورغم كل هذه القيود التي كانت معروفة للجميع فقد سخط الشعب على الصحفيين جميعًا لأنهم لم يعبروا عنه أو يتحدوا الرقابة . أما الآن ، حيث لا رقابة على الصحف ، والرئيس السادات يصرح المرة بعد الأخرى بأن الصحافة المصرية تنعم الآن بحرية لم تنعم بها منذ أربعين عامًا على الأقل . . فما هو العذر الذى يمكن أن يتعلل به الكتاب ورجال الصحافة إذا هم وقفوا موقف الحساب أمام الشعب ـ وسيأتى هذا الوقت حتماً ـ لأنهم لم يمارسوا هذه الحرية ممارسة كاملة ؟

لقد كنت أرى ـ خلال فترة حكم الرئيس عبد الناصر ـ أن على الكاتب الصحفى إزاء الضغوط التى يواجهها إعطاء قلمه إجازة مفتوحة . ذلك أنه إذا قبل الكتابة فى موضوع ترضى عنه الرقابة وتجيزه فإنه يصبح أمام القارئ مالكًا للقدرة على الكتابة فى أى موضوع وأنه مالم يكتب ويعالجه العلاج السليم فهو محكوم عليه شعبيًّا بالتقصير أو الخوف . أو الجبن أو التردد أو أنه يفضل الحفاظ على لقمة العيش .

أما فى عهد الرئيس السادات فالوضع قد اختلف . فالرقباء سحبوا نهائيًا من دور الصحف . ولم تعد للرقيب العام الجالس فى وزارة الإعلام سلطات الحذف والشطب وإصدار التعليمات اليومية بما لا يجوز نشره . بل أصبح كل صحفى هو المسئول عن نفسه وعما يكتبه ، وعلى أن يكون حسابه مع القانون . لا أمام أى فرد . وعلى هذا الأساس فلم تعد الإجازة المفتوحة لأى صحفى أو كاتب مقبولة بل أصبح مفروضًا على الجميع العودة إلى ممارسة المهنة بكل ما فيها من التزامات .

وإذا كانت أول كلمة كتبتها بعد إلغاء القيود التى فرضت علىَّ ، وفرضتها على نفسى ، قد تضمنت المخاوف والشكوك فى أن تكون الممارسة الجديدة بلا عوائق ، فإنها تضمنت أيضًا توقعات وأمنيات فى كلمات قليلة :

● **أولاً** : إن «بعض» العقليات الحاكمة ما زالت تضيق بالنقد وترى فيه اتجاهًا حرامًا وخروجًا على ما أسموه الالتزام ، أو الخط الذى يجب أن نتزاحم على السير فيه كالأغنام وهى فى طريقها إلى المذبح .

● **ثانيًا** : أن الذين يعملون مع أنور السادات لم يتشبعوا بما تشبع به من حب للحرية ، ربما لأنهم من غير مدرسته أو ربما لأنهم لم يذوقوا مرارة الحرمان من الحرية .

● **ثالثًا** : من الواجب على رئيس الجمهورية فتح أبواب الحرية كما تفرضها هذه الحرية ، لأن عليه مسئوليات كبيرة ، وهو قد وضع بعد عملية عبور أكتوبر ١٩٧٣ خطوطًا لمشروعات كبيرة تحقق المستقبل الكبير الذى يحلم به لمصر. ولهذا فإنه مالم تتوافر حرية المراقبة من جانب الصحافة وكل وسائل الإعلام للوسائل التى تنفذ بها هذه المشروعات فإنه سيحس ـ فى المستقبل القريب ـ بأن عليه أن يعد لعمليات عبور داخلية تزيل أثر النكسات التى يمكن أن تقع لو أطلقنا أيدى المسئولين لتواجه هذه المسئوليات بعقول غير قادرة على فهمها أو هضمها .

● **رابعًا** : لقد بدأ الناس وهم يتابعون ما يجرى من تصرفات وانحرافات يتكلمون ويهمسون ويتهكمون ..

● **خامسًا** : لا مكان للغضب أو الثورة من جانب المسئول إذا واجهته الصحافة بالأخطاء . فالذى يخاف هو «المخطئ» عن عمد . أما الذى لا يخاف ولا يخشى النقد فهو الرجل المسئول خالص النية فى عمله والذى يسعده أن يصحح مساره إذا نبه للخطأ .

● **سادسًا** : إن أصحاب الأقلام يجب أن يتضامنوا فى إزالة حوائط الرهبة ومواجهة أعداء الحرية بكل ما يملكون من قوة .

وإذا لم نستطع .. ؟ إذا لم نستطع فإننا لا نكون جديرين بحمل الأقلام .

وبدأت الرحلة مع هذه الآمال .. الممتزجة بالتوقعات والمخاوف .

ومع بدايتها .. كانت المتاعب والمشقات ثم الثورات على الصحفيين ، وعلى الصحافة .

٢

القضية الأولى

كلما جاء ذكر الصحافة فى خطب الرئيس محمد أنور السادات ، كلما أشار ، وبصيغة مؤكدة إلى أن الصحافة المصرية ، تتمتع حاليًّا بحرية لم تتمتع بها منذ أربعين عامًا .

وكنت إذ ذاك أتفق مع الرئيس فى هذا الرأى اتفاقًا جزئيًّا . فإذا قورنت حرية الصحافة فى عهده ، بوضعها فى عهد عبد الناصر فلا خلاف فى الرأى على الإطلاق . بل شتان بين الوضعين . ولكن إذا امتدت هذه المقارنة إلى ما قبل الثورة فهنا يبرز الخلاف الجزئى بل يمتد ليصبح خلافًا كليًّا خاصة بعد أن سحبت هذه الحرية وكبلت الكلمة الحرة بقوانين : القيم والصحافة كسلطة رابعة وبما تضمنته لائحتها التنفيذية .

* * *

ولكى ندلل على سلامة حججنا فى هذا الخلاف فلا بد من الارتكاز على وقائع معينة ، لا على مجرد الكلام النظرى .

وقد أظهرت هذه الوقائع فى بداية ممارسة حرية الصحافة أن استعداد المسئولين لتقبل النقد ما زال ضعيفًا جدًّا . ولهم العذر . فقد عاشوا خلال فترة حكم عبد الناصر فى حماية الرقابة . وكان الرقيب يتصل بالوزير المسئول أو من هو دونه فى المركز يعرض عليه ما كتب عنه وأعد للنشر

فى اليوم التالى . ويكفى أن يقول المسئول للرقيب : « تمنع » لينفذ التعليمات فورًا . ولهذا كان المسئولون لا يفاجأون فى الصباح بما لم يتوقعوه . ومن الطبيعى أنه ما من مسئول صغر حجمه أوكبر ، كان يقبل أن تنشر الصحف نقدًا لعمل من أعماله .

ولكن الدكتور عبد العزيز حجازى ، وقد كان يشغل مع بداية ممارسة حرية الصحافة منصب النائب الأول لرئيس الوزراء[1] فوجئ صباح يوم ٥ أغسطس ١٩٧٤ بمقال منشور فى الصفحة الثالثة من جريدة الأخبار تحت عنوان « دخان فى الهواء » تناول مأساة مؤلمة يعيشها سكان القاهرة .

وثار الدكتور حجازى ثورة عارمة . استدعى مندوب الأخبار بالرئاسة الزميل كامل مرسى وعنفه . وأخطره بأنه يعد ردًا ؛ وعلى الصحيفة نشره بالكامل . كما كان مقررًا أن يرأس بعد ظهر هذا اليوم اجتماعًا لمجموعة من المهندسين والأخصائيين المسافرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى مهمة رسمية ، فقضى معظم وقت الاجتماع يتحدث عما جاء فى المقال ، ووصف كاتب المقال بأوصاف قاسية .

وما جاء فى المقال لا يستحق ذلك كله . لأنه إذا ما قورن فى أسلوبه ومضمونه الواقعى بما كانت تنشره الصحف المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ لجاءت نتيجة المقارنة مذهلة . ذلك أن الدكتور عبد العزيز حجازى خوطب فى المقال بأسلوب هادئ لين بسيط لا لوم فيه ولا مصارحة علنية بحقيقة ما يردده الناس المتألمون من الوضع الذى يعيشون فيه صباح مساء . وتساءلت وأنا أسمع ما ردده الدكتور حجازى عن ماذا كان يمكن

---

(١) كان الرئيس محمد أنور السادات يرأس الوزارة فى تلك الفترة .

أن يكون موقفه لو أنى خاطبته فى مقالى كما خوطب المرحوم الدكتور محمد هاشم ـ وكان وزيرًا فى وزارة حسين سرى باشا عام ١٩٥٠ ـ فى مقال نشرته آخر لحظة وكان عنوانه « أخرج أيها الوزير الصغير » . وما جاء فى مضمون المقال بعد ذلك فإن أسلوبه لم يكن يقل عنفًا عما تضمنه العنوان ؟

ولكن ماذا كان مضمون المقال الذى أثار ثائرة الدكتور عبد العزيز حجازى ؟ وهل يشعر إذا قرأه الآن بالمرارة التى شعر بها يوم نشر؟

المقال يقول :

هذه مأساة مؤلمة ، يعيشها معظم سكان القاهرة فى الأسابيع الأخيرة بصورة متكررة بلا توقف . وهذه المأساة لا تروى قصتها لأول مرة ، ولكن يبدو أن السكوت عليها أو عدم إثارتها بصورة متكررة على صفحات الصحف قد جعل المسئولين عنها يتصورون أن سكان القاهرة قد استسلموا لمتاعبها ورضوا بما هم فيه من غم وذل .

والقصة هى قصة المياه . المياه التى تنقطع عن المنازل ـ فى عز حر يوليو وأغسطس ـ لفترات تمتد إلى ساعات طويلة . وكذلك المياه التى تصل إلى المنازل ـ فى الفترات التى يسمح فيها بذلك ـ محملة بالطين وغير الطين ، ومن القاذورات التى لا نعلم هل هى من المسموح بها طبيًا أو لا ؟ والله أعلم بما تحتوى عليه .

وأنا لا أدرى ماذا يفعل الدكتور عبد العزيز حجازى النائب الأول لرئيس الوزراء ، عندما تنقطع عنه المياه ، وهو يستعد للذهاب إلى مكتبه لتدبير أمورنا ، وأمور شعب القاهرة ؟ .

ولست أدرى أيضًا ما هو شعور النائب الأول لرئيس الوزراء وهو يرى المياه تصل إلى «حنفيات» منزله محملة بالطين والقاذورات وغير

القاذورات .. ولقد رضيت بالسكوت مرة وثانية ظنًا منى أن التعرض لهذا الأمر الخطير قد يكون فيه ظلم للنائب الأول . إذ لا بد من أن نترك له الفرصة كى يعالج الأمر ويباشر ويتابع علاج هذه المشكلة بإجراءات حازمة تجعله وتجعل الناس يحسون بأنهم يعيشون كما يعيش البشر فى نهاية القرن العشرين . ولكن المشكلة استفحلت .. وأصبح محكومًا على الناس أن يتحملوا فى صمت على أساس أن هذا البلاء يتعرض له النائب الأول لرئيس الوزراء وكافة المسئولين .. وأن المساواة فى البلاء عدل .

ولست أدرى هل أنا بهذا الكلام أظلم الدكتور عبد العزيز حجازى أو أحمله ما هو فوق طاقته ؟ وهل أصبح علينا أن نمد فى صبرنا إلى هذا الحد الخطير الذى يحولنا إلى شعب لا قيمة لحياة الفرد فيه . وإذا كان هذا هو الوضع المهين الذى يجب أن نتحمله فى صمت ، فلماذا لا يتكلم الدكتور حجازى ويطالبنا بهذا فى صراحة ؟ وهل هانت كرامة الفرد المصرى إلى الحد الذى أصبح لا يعرف فيه ما إذا كان من حقه ـ على الأقل كدافع لضرائب باهظة ـ أن يطالب بنصيب من المياه التى يغسل بها وجهه أو يستحم بها ونصيب آخر من مياه نظيفة يشربها وهو مطمئن إلى أنه لا تدخل جوفه مجموعات ضخمة من ديدان الأرض ..

إن المسئولية فى هذا كله هى مسئولية الحكومة ومن حق الشعب أن يقال له لماذا وصل به الوضع البشرى إلى هذه المهانة والمذلة ومتى ينتهى هذا البلاء .. ؟ وإذا كان النائب الأول لرئيس الوزراء يقضى وقته الآن بعيدًا عن القاهرة فلماذا لم يفكر فى أن ينقل شعب القاهرة كله إلى الإسكندرية حتى يتوافر الحل للمأساة التى يعيشها معظم سكان العاصمة الأولى ؟ أليس هذا هو أبسط الحلول ؟ .

انتهى المقال .

وأقول مرة أخرى لو أن الدكتور حجازى قرأه الآن ، لما وجد فيه ما يدعو إلى الغضبة التى عاشها يومًا وبعض يوم . ولكنه كان معذورًا ، لأنه كان أول مسئول يجلس على كرسى رئاسة الوزراء ويواجه بنقد . وهو الشيء الذى لم يتعوده صغار المسئولين فما بالك بالكبار؟

ولم يكن الدكتور حجازى هو وحده الذى أصيب بالدهشة . بل فوجئت صباح اليوم الذى نشر فيه المقال ، وخلال اجتماعى الصباحى العادى بالمحررين ، فوجئت بأن الشباب منهم قد أسعده أن يقرأ مقالاً فيه ما أسماه الجرأة والشجاعة . وتطلعت إلى وجوههم السعيدة ولم أقل شيئًا . فقد آلمنى حقيقة أن تعتبر هذه الكلمات البسيطة التى خوطب بها النائب الأول لرئيس الوزراء معبرة عن شجاعة وجرأة . بل كان الأدهى من ذلك هو رد فعل الجماهير لهذا المقال . فقد اعتبره البعض علامة صحية ودليلاً على أن الحرية الصحفية قد بدأت تخطو خطواتها الأولى . «وشجاعة منقطعة النظير» من كاتب صحفى وإن كان البعض القليل الباقى اعتبره جزءًا من تمثيلية يراد من ورائها إيهام الجماهير بأن هناك حرية صحفية .

المهم هو أن هذا المقال كان فاتحة ليقظة الرأى العام ، وزاد فى هذه اليقظة رد النائب الأول لرئيس الوزراء الذى نشر فى اليوم التالى وختمه كاتبه ــ الرجل المسئول ــ بفقرة قصيرة تضمنت الكلمات التالية الموجهة إلىّ : «ومع تمنياتى لك بأن تقضى إجازتك كما تعودت على شواطئ الإسكندرية أو بالخارج لا كما أقضيها أنا بين أوراق العمل ومقابلات المسئولين ومن أجل الشعب ... » .

وقد آثرت ألَّا ينشر تعليق على رد الدكتور حجازى فى نفس اليوم . بل آثرت أن أترك له مجال التفاعل وحده مع فكر الرأى العام مؤجلاً

المناقشة إلى اليوم التالى ، فمن حقه ، كما يفعل الصحفى لنفسه ، أن ينفرد بعقول الناس وتفكيرهم لمدة ٢٤ ساعة .

وقرأ الناس فى اليوم التالى ردى على الدكتور حجازى وكان استمرار الحوار بين كاتب ونائب رئيس الوزراء هو السبب فى تساؤل طرحه الكثيرون : «إيه الحكاية ؟ » فلم يكونوا يتصورون إمكانية حدوث هذا الحوار . بينما قال البعض الآخر : «يبدو أن حرية الصحافة هى فعلاً حقيقة » . ولكن الأغرب هو أن المحنكين أبوا التنازل عن رأيهم فى أن هذا كله ما هو إلا من باب التمثيل والإخراج المتفق عليه بين الصحافة والمسئولين .. وكان هذا البعض يتحدى ويؤكد أن الأمر لن يستمر طويلاً .. هل كان هذا الفريق الأخير هو أبعد نظراً ، أم يعرف قراءة خطوط المستقبل ؟

وكان عنوان مقال الرد على النائب الأول لرئيس الوزراء هو «آلام الناس فى أيدى الكبار » .

وفيما يلى نص هذا المقال :

عندما قيل لى إن الدكتور عبد العزيز حجازى النائب الأول لرئيس الوزراء قد أعد ردًّا على ما كتبته عن مأساة المياه فى العاصمة ، توقعت أن تكون المواجهة بين الصحافة والنائب الأول لرئيس الوزراء بداية مناقشة مفيدة . ولكم تمنيت أن يبتعد الدكتور حجازى عن استعمال الأرقام فى محاولة إقناع الناس بأن المشكلة فى طريق الحل . لا لأن الأرقام تكذب ، وإنما لكثرة ما استعملت هذه الأرقام شفويًّا فى علاج مرافقنا العامة ومشكلات الناس .. لدرجة أن الناس أصبحوا لا يؤمنون ولا يصدقون الأرقام ، وإنما يصدقون الواقع الذى يعيشون فيه . وواقعنا اليوم يصرخ بالألم .

والدكتور حجازى سبح رسميًا فى بحر الأرقام سنوات طويلة ، وعرف كيف ترصد الأرقام فى الميزانيات وتعلن على الناس .. ثم كيف تسحب لتصرف فى غير أوجهها بلا اعتراض من المسئول عن المال . وكل ما نرجوه أن تعيد الأرقام التى وردت فى رد النائب الأول لرئيس الوزراء إلى الناس الثقة فى أن الأرقام التى ترصد لشىء ما ، تصرف فى أوجهها الصحيحة والمعلنة .. وقد توقعت أن يشتمل رد الدكتور حجازى على القول بأن مشكلة المياه ليست مشكلة جديدة علينا وأنها تتردد فى المواسم لأن هناك موقفًا نعرفه وهو أن مرفق المياه فى القاهرة شأنه فى ذلك شأن كثير من المرافق فى حالة تخلف تحتاج إلى حلول جذرية .. الخ . ولكنى لم أتوقع أن أقرأ أنه طلب بحثًا عاجلاً عن مياه النيل وتنقيتها بعد انحسار الطمى عنها وأثر المواد الكيماوية .. الخ . إذ كيف يعترف بأن هذه مشكلة موسمية أى أنها تقع فى موسم معين هو مع بداية الصيف ـ بمعنى أنها كانت متوقعة الحدوث ـ ثم يقول إنه طلب تقريرًا كاملاً وأجرى تحقيقًا عن أسباب التخلف فى معالجة مشكلة المياه .. بينما الموسم الذى أشار إليه قد أصبح فى طريقه إلى الانقضاء .

والدكتور حجازى ـ وهو المسئول الأول عن مشاكلنا جميعًا والذى يبدو أنه ركز كل السلطات فى يده ـ يعرف أننا نحاول دائمًا تعليق الأخطاء فى شماعات تبدأ من وكلاء الوزارات فنازلاً . بينما هذه الشماعات الرسمية مظلومة .. لأنها كثيرًا ما حذرت وأنذرت . فلما لم تجد أى صدى لهذا كله فى المستويات الأعلى استسلمت للأمر الواقع . .. ورضيت بالسكوت على البلاء .. وما أقسى لقمة العيش .

وبعد فأنا لا أريد أن أجعل من مقالى ورد الدكتور حجازى عليه موضوع مناقشة متصلة . فأنا أقدر تحركه السريع لمخاطبة الناس ومواجهتهم ثم توضيح الأمور ـ بقدر ما يملك من طاقات وقدرات ـ ولكنى أحب فقط أن أقول له ـ مؤقتًا ـ إننا نقبل ما جاء فى خطابه كخطوة ، على أن يكون لها حسابها فى المستقبل . ذلك لأننا لا نريد أن

نضغط على أعصاب الدكتور حجازى وهو يواجه مشاكل الجماهير التى توشك ــ أو كادت ــ أن تفقد أعصابها وهى تحاول أن تجد قطعة صابون أو كوب زيت أو .. أو .. الخ من المواد الاستهلاكية . ويكفى شكواه من أنه لا يقضى إجازة بينما ينصرف الآخرون ــ وأنا منهم ــ للاستمتاع بها فى الإسكندرية أو فى الخارج . كما لو كان يريد أن يحمل الشعب مسئولية حل مشاكله .

ويكفى أن يعلم الجميع من الآن أننا نملك فى الوقت الحاضر . كصحافة . حرية نحاسب بها ونخاطب فى ظلها الحاكم ونثير على صفحات الصحف متاعب الناس وآلامهم ــ وما أكثرها ــ وهذه الحرية هى التى سنستعملها فى العودة إلى محاسبة الدكتور حجازى ــ وغير الدكتور حجازى ــ إذا ما أصيبت الأرقام والوعود التى تضمنها بيانه بنفس ما أصيبت به الأرقام والوعود التى لم تجد فى الماضى من يحاسب على إهدارها أو إذا لم يتحقق الحل السريع لمشاكل أخرى لعل مشكلة المياه هى أبسطها .

آلام الناس أصبحت اليوم فى أيدى الكبار ، وكل محاولة لإلصاقها بالصغار هو تهرب من تحمل المسئولية وهو أمر لا ولن تقبله الصحافة بعد اليوم .

واعتبر الدكتور حجازى ردِّى عليه بداية معركة شخصية مفتوحة . بل إنه أصدر أوامره إلى الوزراء بألا يردوا على أى موضوع أثيره فى عمودى . ولعله كان ضحية الفكر القديم وهو أن الكلمة الأخيرة يجب أن تكون من حق المسئول الرسمى ، وأنه لا يجوز للصحفى التطاول عليه بالرد والمناقشة والحساب .

أى أن الدكتور عبد العزيز حجازى أراد بقراره بعدم الرد على الصحفيين العودة إلى سياسة قطع الصلة بين المسئولين والصحفيين حتى

يفرغوا مما عندهم . وقد كشف هذا الاتجاه عن ظاهرة خطيرة ، أو وهم سيطر على بعض المسئولين يتلخص في كلمات قليلة وهو: « اتركوهم حتى يتعبوا .. ومن المؤكد أنهم سيفرغون مما لديهم » . وربما كان هذا الوهم هو صاحب الأثر الأكبر في تطور العلاقات بين الصحفيين والمسئولين إلى وضع أسوأ ، بحيث أصبحت الصحافة هي الشماعة التي تعلق عليها كل الأخطاء والنكسات . هل كان ذلك تمهيداً لاتخاذ إجراءات مضادة ضد الصحفين ؟

وقد اشتكى الدكتور حجازى لرئيس الجمهورية من حملة الصحف عليه شخصيًّا . بينما الأمر لم يكن كذلك إذ أن تعليقات الكتاب تركزت على الدعوة إلى سرعة معالجة المعاناة التي يعيش الشعب تحت وطأتها والتي كانت مازالت في بداية تفجرها. وكان الخطأ في رد الفعل الرسمى هو تسفيه آراء الكتاب بدلاً من التعمق في دراستها وفهم حقيقة ما تعبر عنه وهو صوت الجماهير . ولو أن ما تضمنته هذه الآراء درس بعقل متفتح ، وإدراك لخطورة مهمة الوزير في هذه الآونة بالذات، ومفاتحة لحقائق التراكمات والمشكلات الاقتصادية التي كانت قد بدأت تدق الأبواب بما يشبه الطرق الخفيف .. لو أن كل هذا حدث وكوشف الشعب بأن طريق المستقبل مازال مليئًا بالمطبات والأشواك والعقبات وأن علينا جميعًا شعبًا وحكومة مواجهة الموقف بمنتهى الفهم لفداحة المسئوليات الملقاه على عاتقنا . لو أن ذلك تم لما انتهى الأمر إلى ما انتهى إليه في أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ وعوقبت الصحافة نتيجة لها بإحكام الضغط على الكلمة الحرة ، لا بإعادة الرقابة من جديد ، وإنما بوضعها في أيدٍ صحفية داخلية آمنت يومًا بحرية الصحافة ، ثم عادت وكفرت بها وقبلت أن تأخذ على عاتقها مهمة حصر الكلمة المكتوبة في أضيق

نطاق ، أو تحويل حرية الصحافة إلى كوميديا من نوع جديد .

* * *

واستجابة لشكوى الدكتور عبد العزيز حجازى فقد اجتمع الرئيس محمد أنور السادات فى الإسكندرية برجال الصحافة ولم أكن حاضرًا هذا الاجتماع ـ وتكلم فى غضب عن نتائج ممارسة الصحافة للحرية . وهل أراد الرئيس من وراء هذا الحوار وقف تيار الاندفاع فى النقد والحيلولة دون امتداد حواره إلى الصحفيين جميعًا . بينما كانت الجماهير تضغط على الكتاب وتحاول دفع هذا النقد إلى مدى أبعد ، وأن يمتد إلى الانحراف الذى فاحت روائحه من كل ركن . وقبل أن نسجل ما قاله الرئيس للصحفيين فى اجتماعه معهم فلا بد من توضيح بسيط لما كان عليه الموقف فى الأسرة الصحفية .

إن الذى لا شك فيه هو أن الانطلاق فى ممارسة حرية الصحافة كان قد تحرك بسرعة ولم يعد هناك مفر من مواجهة النقد بأعمال إيجابية من الدولة والمسئولين . إذ بدأت أقلام أصحاب الفكر والرأى تعود إلى الظهور بعد غيبة طويلة . وأصبحت الصحف ـ أو بعضها ـ تخرج كل يوم برأى أو آراء عميقة ودراسات مفيدة لمعالجة المتاعب الاقتصادية القائمة .. مما زاد فى اقتناع الكثيرين بأن حكاية حرية الصحافة إنما هى حقيقة واقعة تمارس على نطاق يتسع يومًا بعد يوم ، وبدأ ينضم إلى معسكر أصحاب الأقلام الحرة المزيد من الشباب المتعطش إلى ممارسة هذا النوع الجديد عليه .

وارتفعت أصوات الوزراء بالشكوى قائلة : « إن هذا يعطلنا عن عملنا . ولمصلحة من هذا النقد ؟ » ولم تكن هذه الأصوات هى الخطرة

على حرية الصحافة ، بل ارتفعت إلى جانبها أصوات أخطر صادرة من مواقع غير مرئية ، تطالب بوقف أى كلام عن الانحراف بحجة أنه لا يفيد إلا الخصوم وأنه يؤثر تأثيرًا بالغاً على سياسة الانفتاح ، أما مبعث الخطر الأكبر فهو أن أصحاب هذه الأصوات كانوا هم المنحرفين فعلا الذين لا يريدون أن تسلط عليهم الصحافة أضواء نقد ما وأن تحولهم من صور غير مرئية إلى صور واضحة ظاهرة قابلة للمحاسبة والجزاء . لقد كان المنحرفون هم أصحاب النفوذ والقوة ، وفى المساس بهم الخطر على النظام كله .

ومنذ ذلك الوقت فقد أخذت المعركة الحقيقية بين الحرية وأعدائها شكلاً واضحًا ، وارتفعت أصوات تنصح الصحافة النزول إلى ميدان الانحراف بحذر أن تحاول أولاً دعم أركان الرأى العام وكى تعيد إليه كيانه ليصبح عاملاً مساعدًا للصحافة ، ومعينًا لها على كسب معركتها .

لقد أصبح واضحًا أن المعركة المقبلة هى معركة شرسة ، وأن شراستها تتمثل فى أن طرفًا من أطرافها يحاول أن يعيد تشكيل مراكز قوة من نوع جديد ومختلفة عن نوعية مراكز القوة التى أقصتها ثورة ١٥ مايو ١٩٧١ . مراكز قوة تحقق الثراء السريع فى غيبة من المتابعة الصحفية ولا سبيل لهؤلاء لتحقيق النجاح فى مهمة خلق هذه المراكز الجديدة إلا بإعادة الصحافة مرة أخرى إلى الوراء وأن يسحب منها ما حققته من مكاسب وما فرضته من وجود حقيقى .

وبهذا وجدت الصحافة نفسها تخوض أكثر من معركة ، بل امتدت هذه المعارك وأخذت فى التزايد عددًا . ولم يكن هناك مفر ـ صيانة للمكاسب التى حققتها الصحافة لنفسها فى البداية ـ من إعادة تنظيم صفوفها وهدفها من ذلك كسب الوقت الذى يتيح لها تقوية مواقفها .

وتدعيم الأرض التى يقف عليها سند الصحافة الأكبر : « الرأى العام » .

إلا أن تطوراً هامًّا كان قد حدث فى الأسرة الصحفية ، تحت ضغط هذا الرأى العام . وهو تطور لم يكن فى حسبان المسئولين مما جعلهم يعيدون التفكير فى حساباتهم بالنسبة لحرية الصحافة ..

فما هو هذا التطور ؟

٣

الصغـار .. والكبـــار

لقد تحرك باقى الصحفيين من دائرة الجمود التى كانوا قد حوصروا داخلها أو فرضوا على أنفسهم العيش والعمل داخلها ، وبدأوا فى محاولة الانضمام إلى قافلة الذين سبقوهم إلى كسر جانب من حائط الجمود ، وانطلقوا إلى ما بعده .

ولم يكن غريبا أن يحدث هذا . بل كان الغريب هو أن تستمر قافلة الكتاب الأولى فى انطلاقها بلا دعم من خلفها . فإن الحيوية فى أى مجال تؤثر بالعدوى على كل من يعيش فى داخل هذا المجال . ومع أن سياسة الحكومة ـ أيًّا كان رئيسها ـ كانت قائمة على ترك القافلة الأولى بلا متابعة على أساس أن ذخيرتها ستنفد وأنها لابد عائدة من انطلاقها للعيش راضية مرة أخرى داخل دائرة الجمود ، إلا أنها لاحظت أن جديدًا لم تكن تتوقعه قد طرأ على الوسط الصحفى بصفة عامة . وأن مجموعة من الكتاب الصحفيين قد بدأت تصاب هى الأخرى بالحيوية بالإضافة إلى تدفق رأى المتخصصين فى كافة المجالات على الصحف . وما تبعه من ظهور صفحات رأى يغذيها هؤلاء الأساتذة الكبار بالفكر السليم ، والنقد المتزن ، والتحرير المرتكز على آراء علمية لا غرض منها إلا المصلحة العامة . ولكن لأن الدكتور عبد العزيز حجازى النائب الأول لرئيس الوزراء لم يكن مؤهلا لمثل هذه المواجهات مع الصحافة

فقد أحس أن العبء قد ازداد عليه ، ذلك أنه لم يستطع احتمال الاستمرار فى تطبيق مبدأ « اتركوهم حتى يفرغوا مما عندهم » نتيجة لأنه واجه ضغطا مستمرًّا من أصحاب الرأى وتفجرت موضوعات بعضها قديم يعود إلى الماضى القريب ، وبعضها جديد ولد مع مولد ثورة التصحيح .

ولهذا عاد إلى الرئيس السادات يطلب ويلح عليه أن يتدخل فى الأمر الذى لم يعد يطاق .

* * *

وكان أن عقد الرئيس محمد أنور السادات اجتماعا مع رجال الصحافة فى الإسكندرية يوم ٢٨ أغسطس ١٩٧٤ وقالت « الأخبار » فى مقدمتها لهذا المؤتمر : « أكد الرئيس فى حديثه حرية الصحافة . قال إنه يرجو مزيدا من حرية الصحافة . ولا تراجع عن حرية الصحافة لأى سبب . ولكن يجب أن تقدم الصحافة الصورة الحقيقية للشعب . يجب أن تبحث عن النغمة الصحيحة ولا تتخذ من متاعبنا ملهاة وسخرية .

وقال الرئيس للصحفيين : انقدوا السلبيات . انقدوا الحكومة . انقدوا الوزراء . ولكن يجب ألا تتجاهلوا الإيجابيات . يجب ألا نتجاهل أن الحكومة تحمل تركة مثقلة ، وأن أعباء اقتصاد الحرب وصلت بنا إلى حالة الإنهاك قبل ٦ أكتوبر ١٩٧٣ . إننا الآن فى مرحلة العبور إلى الرخاء . فى مرحلة التنمية . فى مرحلة التعمير . طاقاتنا تنطلق متوازية .

قال الرئيس « إنه لن يسمح بقيام مراكز قوى تحت أى اسم . فى الصحافة وفى غير الصحافة » .

أما ما قاله الرئيس عن دور الصحافة فهذا نصه كما نشرته صحيفة الأخبار :

« لى عتاب كبير جدًا على الصحافة .. عتابى فى كلمتين . هناك نغمة مفقودة يجب أن نبحث عنها .. عندما نكون خارجين من معركة ٦ سنوات معاناة وتمزقا ، وانتهى بانهيار اقتصادى كامل . هل هذا سبيل للتريقة من جانب صحافتنا على وضعنا .. ونقول إن واحدا أخذ ٤ صابونات ومات . يجب ألا نتخذ من متاعبنا ملهاة وسخرية .. النغمة المفقودة يجب أن نبحث عنها معًا ، لكى نصحح المسار .. نحن نخرج من موقف اقتصادى صعب . نبدأ فى إعادة تعمير مدن القناة . نبدأ تشغيل الطاقات العاطلة . فى اقتصادنا المرهق الذى أدى دوره على أروع ما قيس فى ٦ سنوات .. صمدنا ولم نتسول رغيف العيش كما تفعل إسرائيل . »

« نحاول تشغيل الطاقات العاطلة . لتجديد الروح والتعمير لنواجه الازدهار . فى نفس الوقت نريد إعادة صياغة حياتنا من جديد كدولة مؤسسات محدش منكم مهجر .. لو واحد فيكم مهجر وعاد إلى مدينته .. لتذوق ألم المهجر .. بسمة واحدة على وجه عائلة تعود إلى بور سعيد أو الإسماعيلية .. تكفينا كشعب . إننا نعيد للمهجرين إنسانيتهم . انجلترا استمرت أكثر من ٥ سنوات تقدم بيضة واحدة للفرد . الصحافة لم تتهكم . إيه المطلوب .. ؟ نشيل الحكومة ؟ ليس هذا حلا . ستأتى حكومة أخرى . وماذا بعد ..؟ »

ويشير الرئيس بعد ذلك صراحة إلى التحول الكبير الذى طرأ على كل كتاب الصحف ، وكيف أعلنوا أنهم غير قادرين على الوقوف مما يجرى موقف الصامت أو المتفرج . قال الرئيس :

«وزير الإعلام اتصل بصحيفة فقال له المحرر لازم ننقد مثل الصحيفة الأخرى وإلا قالوا عنا إننا بتوع الحكومة . لعلمكم أنا غير متراجع فى حرية الصحافة تحت أى سبب . ولكن لا نريد نسيان ورقة أكتوبر.. إننا نبنى ولا نهدم .. إننا نطور وندعم كل ماهو إيجابى . نكشف الأخطاء بغير مغالاة . اللى يمسك صحافتنا ويقراها يرى كل الصورة سلبية . ومظلمة . كأننا لم نضاعف إنتاج الصلب مثلا .. كأننا لسنا فى مرحلة العبور إلى رخاء . »

« يجب أن نعرف أنه لابد من وجود اختناقات ويجب ألا نسخر من ظروفنا . انقدوا .. النقد مطلوب .. النقد البناء .. اظهروا الحقائق للناس .. عرفوهم بحقيقة الوضع الاقتصادى . لماذا نجرى وراء عمليات اكتساب شعبية رخيصة ؟ قولوا للناس .. لكى يحدوا الاستهلاك شوية .. إننا الآن نشغل الطاقات المعطلة . نعمر مدن القناة . نعيد صياغة المجتمع . »

«قولوا هذا الكلام للناس . الحكومة شايلة تركة ودين ولا يعلم بها إلا الله . أنا منتظر أن الدكتور حجازى ينتهى من خطة ٧٥ ويعرضها أمام مجلس الشعب وتمشى دولة مؤسسات ورئيس الحكومة يتولى مسئوليته الدستورية . »

«وقال الرئيس : إن تولى رئيس الجمهورية رئاسة الوزارة لم يعد الآن ضروريا بعد أن استقرت الأوضاع . وإن الوقت مهيأ لوجود رئيس وزراء متفرغ وأنه وجه الدكتور حجازى إلى هذا المعنى بحيث يتم هذا التغيير فور وضع خطة العبور التى تنتهى فى نهاية عام ١٩٧٥ .

«كيف أطمئن إلى دولة المؤسسات . والصحافة بتعمل كده . أنا أنزل

للشعب وأتكلم . وينزل رئيس الوزارة ويضع كل البيانات أمام الشعب .. ماذا سيكون موقف الصحافة من هذا . الصحافة لا تهدم دولة المؤسسات . هل المطلوب أن الوزارة تمشى ؟ حرية الصحافة على عينى ورأسى . بل إننى أرجو من الصحافة مزيدا من الحرية ونحن نعيد صياغة حياتنا . وهل الصحافة مركز قوى جديد ..؟ فى الصحافة محاولة لتسوية حسابات قديمة وشخصية .. ليه ..؟ يجب ألا ننسى معركة شعبنا .. المفروض أن الصحافة توعى شعبنا بحقيقة الموقف . اطلبوا أى بيانات . لا انفعال . لا جرى وراء شهرة . لا جرى وراء انفعال . هناك سلبيات فى الحكومة .. هذا شىء معترف به .. هناك عدم استخدام أمثل لما فى أيدينا .. هذا موجود . فيه اللى أهم من هذا كله . احنا طالعين من المعركة .. ظروفنا أهه . أوضاعنا الاقتصادية أهه . »

« خطابى فى ٢٧ يوليو عملت فيه مقارنة للأسعار العالمية اللى زادت إلى ٥٠٠٪ و ٣٠٠٪ . إننا نحاول أن نجنب الشعب بقدر ما نستطيع . لقد اتخذت فى السنوات الماضية قرارات كثيرة أعتز بها ولكن أكثر ما أعتز به هو قرار القضاء على مراكز القوى . ويجب ألا يتوهم أحد أننى أسمح أو أن الشعب سيسمح لمراكز قوى تحت أى اسم . صحافة .. كاتب .. مؤسسة . نحن واضحون فى هذا . ونحن نصوغ حياتنا من جديد ونضع أمامه الأبعاد الصحيحة وبلا أى حد من حرية الصحافة . عليكم أن تبحثوا عن النغمة السليمة .. النغمة الصحيحة ... وبالنسبة لوسائل الإعلام أيضا .. الشعب يشكو أنه لايرى نفسه فى الإذاعة والتليفزيون .. الشعب يريد أن يرى تطورًا جديدا بعد ٦ أكتوبر .. لا أريد أن يسألنى أحد ماذا يفعل مستقبلا .. كل واحد فى موقعه يصل فى النهاية إلى النغمة الصحيحة التى يريدها الشعب .

* * *

وهكذا أراد الرئيس أن يصور أن الصحافة تريد أن تكون مركز قوى ، وتناسي أن مراكز القوى هى التى كانت تحارب حرية الصحافة سعياً وراء إتمام عملية العبور إلى الثراء السريع .

وبعد أن انتهى الرئيس من كلامه بدأت المناقشات . فتحدث عبد المنعم الصاوى نقيب الصحفيين حينئذ فقال : « إن كل صحفى يكن كل تقدير واحترام لسيادتك ، وكل الصحفيين يشاركوننى فى شكر سيادتك على حرية الصحافة وحرية المجتمع التى أعدتها .. والصحافة تريد أن تشارك فى بناء المجتمع ، وإننى أكرر أن الرئيس السادات اشتغل فى الصحافة وشارك فى الثورة ودافع دائما عن الرأى الحر » .

« والصحافة محتاجة إلى تحرير مصادر الأخبار . والحديث الذى تم عن الانفتاح كان فيه مبالغة . وهى مبالغة لا تخدم المواطن ولا تساهم فى بناء المجتمع ، لقد كانت بعض أحاديث المسئولين مبالغا فيها . والحقيقة التى يجب أن يفهمها الناس أن ثمن النصر أغلى من ثمن الهزيمة . ونحن نأمل فى عهدك أن تستكمل الصحافة شكلها بإنشاء المجلس الأعلى للصحافة برياستكم وهو الذى سيحمى حرية التعبير حتى من أصحابها ، وأن يضع القواعد والالتزام والمقدمات التى تملأ هذا الفراغ ، ياسيادة الرئيس ندافع عن حرية الصحافة بيدك وبقلمك وبصوتك . والصحفيون من هذا الجيل يطالبون بتنظيم أجورهم بما يكفل العدالة . ولقد أسعدنا جميعا أن الحكومة قررت دفع فرق سعر الورق لكى تكتمل للصحافة صفتها وحتى يمكن أن تصبح مؤسسة قومية ، وهذا يثبت قواعد الالتزام الصحفى وتصبح الصورة تماما . كما يلتزم الصحفيون أمامكم برفع مستوى أدائهم (! !) . وقد بدأت النقابة فعلا فى دعم

ذلك بإنشاء المركز العربي للمؤسسات الإعلامية وهذا المركز سيعمل دائما على تحسين أداء الصحف » .

وتحدث نقيب الصحفيين عن الظروف الاقتصادية القاسية التى مرت بالدولة التى انتصرت فى الحرب. وقال إن الصحف فى لندن بعد النصر كانت تعلم الشعب كيف يقتصد ليبنى المجتمع الجديد وكيف كانت تشارك فى بناء المجتمع ، وقال إن بعض الصحف كانت تعلم المواطن كيف يصنع صابونة من بواقى الصابون .

ثم تحدث فكرى أباظة رئيس مجلس إدارة دار الهلال وقت ذاك فقال : إن مهنة الصحافة هي مهنة المتاعب لأنه منذ الحرب العالمية الأولى حتى الآن والصحافة مقيدة لمدة ٥٧ سنة . وكان هناك كبت للقلم . والآن وبعد إلغاء الرقابة لابد أن يحدث الانفجار .. والصحفيون معذورون . وقد أعطيتنا ياسيادة الرئيس الحرية . ولقد أطلقت الحريات . وأعدت القضاة . وأخرجت المسجونين . وأجريت انتخابات جديدة للاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب . وكلها ثورات تمت على يديك . كذلك الانفتاح تم أيضا .. وبعض الوزراء الذين كانوا محميين من النقد فترة طويلة يتألمون من النقد .

ورد الرئيس أنور السادات قائلا : إن شيخنا فكرى أباظة أشكره على ملاحظاته . ولم أقل أوقفوا النقد . ثم استطرد الرئيس قائلا : لقد تركت المناقشات بجميع الأبعاد وأنا قلت الحوار مفتوح والاختيار اللى عايزه شعبنا لازم يتم وثقتى فى هذا الشعب كاملة .

وتحدث الأستاذ محمد سيد أحمد (شيوعى) عن الأهرام فقال . إن علاقة الصحافة بالاتحاد الاشتراكى غير واضحة وهل الصحف مؤسسات

خاصة أو مؤسسات عامة ؟ ورد الرئيس قائلا : إن اللجنة التى تم تشكيلها من أمين الاتحاد الاشتراكى ونقيب الصحفيين ستتناول هذا الموضوع .

وتحدث الأستاذ مصطفى أمين رئيس تحرير أخبار اليوم فقال : إننى باسم الصحافة أشكر رئيس الجمهورية . ذلك لأننى أعتبر كل ما قاله الرئيس هو أكبر تحية للصحافة . إنه فى عصر العبور لا يستطيع رئيس الجمهورية إلا أن يعاتب الصحافة . ولا يستطيع رئيس الجمهورية أن يعاقب الصحافة . وهذا دليل على أن الصحافة فى بلادنا أصبحت حرة .

وينتهى الاجتماع الأول بين الرئيس والصحفيين .. على خير مؤقتاً !

والذين حضروا هذا اللقاء من الصحفيين ـ ولم أكن منهم ـ استراحوا للحديث . وشعر البعض منهم أن الرئيس أراد منه تنظيم « انطلاقة » الصحافة فى ممارسة حرياتها . وقارن البعض الباقى بين هذا اللقاء الذى تم فى قصر رأس التين بالإسكندرية وبين اللقاء الآخر الذى تم فى قصر القبة فى مايو ١٩٦٠ عندما اجتمع الرئيس عبد الناصر برجال الصحافة عقب تأميم الصحافة أو ما سمى بتنظيمها وهو ما سأتعرض له فى فصل لاحق .

اللقاء مع الرئيس السادات فى مظهره كان ينظم عملية فك « الصواميل » التى قيدت الصحافة . واللقاء القديم مع عبد الناصر فى واقعه كان بداية إحكام ربط صواميل القفص الحديدى الذى وضعت فيه حرية الصحافة .

ومع الفارق الكبير بين هذا التنظيم وذاك إلا أن كلمة تنظيم ذاتها

تعنى قيام القيد ، وهو ما يتعارض مع معنى ومفهوم الحرية الصحفية . سواء أكان هذا القيد من الحرير أم من الحديد . إن من يملك وضع قيد الحرير قادر على استبداله بقيد من الحديد إن أراد .

وعيبنا أننا فى بعض الحالات ـ أو فى أغلبها ـ نرضى بالقليل على أساس أنه مدخل إلى الكثير . وشىء أحسن من لا شىء . وقد كانت الصحافة تطبيقا لهذا المبدأ فرحة بعودتها إلى البدء فى ممارسة حرياتها . ويبدو أن رجال الصحافة تناسوا وسط هذه الفرحة أمرًا له خطره وخطورته يفرض عليهم تنظيمه والاتفاق فيما بينهم على استكمال هذه الفرحة فى أسرع وقت ممكن ، وذلك بالحيلولة دون أصحاب المصالح الذاتية وبين أن يكونوا فى يوم ما أداة منفذة لفرض نوع من الرقابة الصحفية المستترة وراء ما يسمى «سلطات رئيس تحرير» .

ومن جهة أخرى فقد كان واضحا من كلام الرئيس للصحفيين ، أن وزارة الإعلام كانت ما زالت تتدخل فى توجيه الصحافة ، وإن جاء التدخل فى صورة «رجاء» . كما أن بعض الزملاء كانوا يستخدمون فى ردودهم على وزير الإعلام إذا ما أشار بتهدئة عجلة النقد كلمة «اشمعنى» إذ قال الرئيس فى فقرة من حديثه «ماذا بعد ؟» وزير الإعلام اتصل بصحيفة ، قال له المحرر لازم ننقد مثل الصحيفة الأخرى وإلا قالوا إننا «بتوع الحكومة» .

وهذه الكلمات القليلة توضح فى الحقيقة ماذا كان يجرى داخل الصحف من تطلع إلى ممارسة الحرية ، وماذا كانت العلاقة بين وزارة الإعلام والصحفيين ، وكيف كان الرأى العام قد بدأ يمارس ضغطه على الصحف لتعبر عن رأيه وفكره ومتاعبه ذلك أن المحرر الذى قال لوزير الإعلام «لازم ننقد» لم يقلها حبا فى النقد ، أو رغبة فى مهاجمة

الحكومة . وإنما قالها لأنه يتعرض لضغط زاحف على الصحفيين من الجماهير وأن هناك سلبيات ضخمة يحس بها الشعب وتفرض على الصحفى نقدها وأن واجبه يفرض عليه الاستجابة لهذا الضغط السليم والتعبير عمن تقع عليهم المعاناة .

ولكن الدولة ، وإن كانت تطلب من الصحافة تقديم الصورة الحقيقية للشعب بانتقاد السلبيات وانتقاد الحكومة وانتقاد الوزارة إلا أنها طالبتها فى نفس الوقت بأمرين : أولهما : ألا نتجاهل الإيجابيات . وثانيهما : أنها تحمل تركة مثقلة . وتناست الدولة أنه كان لابد أيضًا من وقف تيار الانحراف . ودفع الصحافة إلى الكشف عنهم . فإن الصحافة لا يمكن أن تتكلم عن انحراف من فراغ .

وفى تصورى أن الصحافة لم تتردد فى الاستجابة لهذين الأمرين إلى جانب مباشرة مهام نقدها وبشدة إلا أنها تعرضت بسبب ذلك إلى حملات أدت فى النهاية إلى إحداث تغييرات جذرية فى الكيان الصحفى . وكان السبب فى هذه الحملات هو أن الصحافة فهمت نقد السلبيات فهما حقيقيا إلا أن هذا الفهم كان مختلفًا عن فهم الدولة له .

٤

السلبيـات ـ والإيجابيـات

الذى فهمته الصحافة هو تعقب هذه السلبيات والكشف عنها أو التنبيه إليها . ولقد قدرت الصحافة للدولة «إيجابية» سياسة الانفتاح ولهذا أيدتها ، ولكن عندما رأت أن هذه الإيجابية تحارب من « الجيوب الرسمية » المتخلفة عن نظام عبد الناصر وأنه بسبب هذه الحرب فإن سياسة الانفتاح أخذت تتعثر ثم واجه المستثمرون معاناة شديدة فى فهم ما تريده الدولة وتاهوا فى البحث عن مشروعات مدروسة يمكن المساهمة فيها بأموالهم ، وعندما رأت الصحافة أن المستثمرين الذين جاءوا إلى مصر بأعداد كبيرة لحد أن ازدحمت بهم الفنادق قد بدأوا يعودون إلى بلادهم لصعوبة التعامل مع العقول الرسمية التى مازالت مغلقة ، هذا إلى جانب مشاركة الشعب فى معاناته العامة المتسببة عن تدهور مرعب فى المرافق العامة وعلى رأسها المواصلات السلكية واللاسلكية ، عندما رأت الصحافة ذلك وغيره كان لابد لإنقاذ إيجابية الانفتاح من التحدث عن السلبيات القائمة بعنف حتى يحس المستثمر الأجنبى والعربى بأن صحافة مصر تمهد الطريق لإصلاح ضرورى . وكتبت فى هذا الموضوع مقالا مدعما بواقعة تعرض لها سفير أجنبى فى مصر .

وهذا هو المقال :

عندما دخلت كلمة «الانفتاح» فى قاموس السياسة المصرية الحديثة ، ازدحمت الفنادق المصرية بالقادمين من الخارج سعيا وراء

الانفتاح والمساهمة فيه .. فى ذلك الوقت كتب بعض الزملاء يحذرون من الفرحة «بالانفتاح» دون الاستعداد الكافى له . وكان فى مقدمة ما نبهت إليه الصحافة هو ضرورة توفير الإمكانيات الحديثة التى تساعد جيش الانفتاح على سرعة إجراء الاتصالات السلكية واللاسلكية مع الخارج لأنها ـ فى العهد الحديث ـ أصبحت بالنسبة لرجل الانفتاح أمرًا أساسيًّا وحيويًّا .. وضحك الكثيرون من الرسميين لهذه الملاحظة المخلصة وكان ردهم عليها يتلخص فى كلمتين : «بأه ده كلام» . بل أذكر أن رسميا حذر تحذيرًا شديدًا من سوء استغلال الصحفيين لحرية الصحافة فى إيجاد الجو غير المناسب لانطلاق الانفتاح .

وكان للرسميين الذين قالوا هذا الكلام عذرهم ، المستمد من طبيعة الانغلاق الذى عاشوا فيه لفترة طويلة ، وكان من نتائجة أن صدقوا ماكان يردد فى الخطب والبيانات من أننا حققنا من الإنجازات مالم يحققه : «الأوائل أو الأواخر»

«وعاد الصحفيون يروون قصصا واقعية منها أن رجال الانفتاح كانوا يفضلون أن يستقلوا الطائرة إلى بلد من البلاد العربية التى سايرت ركب الحضارة الحديثة وذلك لإجراء اتصالاتهم السلكية واللاسلكية مع شركاتهم ثم العودة إلى مصر .»

«وعاد الرسميون إلى ترديد كلمة «عيب» . فلم يكن يصح أن يقال هذا الكلام ويسجل على صفحات الصحف لأنه يعكس آثاره السيئة على أوضاعنا . ويظهرنا بمظهر الدولة المتخلفة .. بينما إنجازاتنا فى عشرين عاما تتحدث عن نفسها ونفاخر بها شعوب العالم كله .»

«حدث ذلك كله منذ فترة طويلة ـ فلست أذكر بالضبط متى بدأ الانفتاح ـ ومع هذا فهل انصلح حالنا ؟ وحال المواصلات السلكية واللاسلكية على سبيل المثال لا الحصر .»

«إن القصة التالية ـ وهى قصة محلية ـ تكشف عن الجهود التى بذلت فى تحقيق ما نسميه استعدادًا متكاملا لمواجهة الانفتاح الداخلى والخارجى . فقد أراد سفير ألمانيا الغربية فى مصر ، أن يحجز مكانا له فى فندق سيدى عبد الرحمن ـ غرب الإسكندرية ـ فعجز عن القيام بأى اتصال تليفونى .. فاستعان بوزارة السياحة لتحقق له رغبته فى قضاء عطلة الأسبوع بهذا الموقع السياحى . »

« واستجابت الوزارة لرغبة السفير .. وقام أحد كبار موظفيها بالمحاولة . وكان رد عاملة التليفون فى اليوم الأول «آسفه الخط عطلان» وتكررت المحاولة مرات أخرى فى الأيام التالية . وكان الرد واحدًا فى كل مرة : الخط عطلان .. وعندما نبه موظف وزارة السياحة عاملة الترنك ـ أى والله عاملة الترنك التى اختفت فى كل بلاد العالم التى تطورت وأصبحت تعتمد على الاتصال الأتوماتيكى المباشر ـ قائلا «يامدموازيل .. لقد مضت على خمسة أيام أطلب الاتصال بالفندق . والخط عطلان .. » وردت عاملة الترنك بكل هدوء وثقة : «وانت الصادق .. الخط عطلان من اتناشر يوم» .

« هل هذا كلام ؟ هل هذه سياحة ؟ هل هذا انفتاح ؟ هل هذه هى نتيجة الإنجازات الضخمة التى تحققت رغم مواجهة التحديات وتحقيق الانتصارات ؟ . أم أنه مازال عيبا أن نتكلم فى هذا كله ، لئلا يسمعنا الأجانب ويكتشفوا ما نحن عليه من قلة الإمكانيات ، وانعدام القدرة على إصلاح خط تليفونى ـ يعمل بنظام ما قبل الثورة . بينما العالم كله بما فيه بعض البلاد العربية قد أخذ بنظام الاتصال الآلى المباشر والذى يسمح لك وأنت فى بيتك أن تطلب نيويورك فترد عليك فى لحظات كما يرد عليك بقال الجمعية التعاونية فى الشارع المقابل لمنزلك . »

« لقد آن لنا ـ كصحافة ـ أن نرد على الرسميين وأن نقول لهم بالفم المليان «عيب عليكم» . نعم عيب أن نظل فى هذا الوضع الحضارى

المتأخر ، وأن نكتفى بتحقيق الانفتاح كلاما ، وأن نفاخر بكشوف تنشر بين الوقت والآخر تشتمل على الأموال التى تتدفق علينا .. للاستثمار وللانفتاح .. وأنا لا أكذب هذه الأرقام ولا أكذب ما يقوله المسئولون ولكن الذى أريد أن أقوله إن هذه الأرقام هزيلة . وكان يمكن أن تتضاعف وأن تبدأ آثارها فى الانعكاس على أوضاعنا لو أن أصحابها وجدوا انفتاحا فى عقولنا .. لقد قلنا من قبل إن الانفتاح لا يمكن أن يتم على أيدى وعقول ظلت تعيش فى انغلاق مرتكز على وهم كاذب بأن إنجازاتنا كانت أكثر من أن تحصى .. بل وهم صوز لنا أن العالم كله يكاد أن يتميز غيظا منا لأننا استطعنا ـ رغم كل التحديات أن نحقق مالم يستطع العالم أن يحققه لشعوبه .. أى والله .. التحديات .. ومع هذا فإن الخط التليفونى بيننا وبين فندق سيدى عبد الرحمن يتحدى أن يصلحه أحد .. » .

وحدثنى مدير مكتب وزير السياحة يوم نشر المقال عن تحرك واسع النطاق قامت به هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية للتحقيق فى الأمر . وثبتت الواقعة فعلاً . واعتذرت الهيئة .. ولكن هل حل هذا الاعتذار المشكلة الرئيسية ؟ هل حدد موعدا للقضاء على هذه السلبية التى تسبب للانفتاح تعثرا بعد تعثر ؟ وهل صحيح أن الكتابة فى مثل هذه السلبيات يعتبر عيبا تحاسب عليه الصحافة ؟ . لقد كان يقال للصحافة : قدمى الدليل ، مع كل واقعة ؟ ولكن المسئولين لم يكلفوا أنفسهم مشقة تقديم الدليل على أن ما تكتبه الصحافة هو «العيب» .

* * *

ولم يكن التعثر فى سياسة الانفتاح وحده هو الذى أعطى للسلبيات أولوية الحديث عنها ، بل برز فى الميدان الداخلى ماهو أخطر . ذلك أن أصحاب الأطماع من داخلنا رأوا فى الانفتاح وسيلتهم إلى تحقيق ثراء

سريع . وبدأت صحف الخارج تتكلم عن العمولات الضخمة التى تطلب مقابل عقد الصفقات الضخمة وغير الضخمة . بل أدخلت تعبير « القطط السمان » إلى قاموس الأحاديث اليومية . صحيح أنه تعبير سبق ترديده واستعماله فى بعض البلاد الأوربية مثل يوغسلافيا إلا أن ترديده فى مصر كان جديدًا وأصبح المجتمع يتندر بالكلمة وانطلقت الإشاعات والروايات تمس الأبرياء وغير الأبرياء .

ومع ازدياد المعاناة التى كان الشعب يواجهها فى حياته اليومية ، فقد أحست الصحافة بأن واجبها نحو سلامة المجتمع وأمنه يفرض عليها خوض معركة ضارية ضد القطط السمان ، وأن تنبه كذلك إلى الخطر الأعظم الذى يوشك أن يواجهه المجتمع بظهور مراكز ثراء جديدة مبعثرة فى كل مكان وتوشك هذه المراكز أن تسيطر على كيان المجتمع كله . فهل أخطأت الصحافة أو ارتكبت « عيباً » لأنها حاولت القيام بعملية إنقاذ .

ماذا كان يمكن للصحافة أن تفعله ؟ هل تسكت على تصرفات ومظاهر وصفقات وثراء مفاجئ يهبط على بعض الناس أو قلة منهم هل نسمح باحتمال تكرار مأساة الماضى عندما كانت ترتكب بعض الحماقات فلا تستطيع الصحافة التعرض لها لأنه محرم عليها الكلام فيها ؟ وهل كان يمكن لعقل قارئ قبول الحديث عن الإيجابيات — إن وجدت — بينما السلبيات تحطم تفكيره وتجعله رافضًا لأى كلام عنها ؟ أم أن الواجب كان يفرض على الصحافة إعطاء نقد السلبيات المكان الأول من اهتمامها تمهيدًا لقبول الشعب الكلام عن الإيجابيات .

إن فكرة الانفتاح ولدت بعد أن حققت القوات المسلحة المصرية فى أكتوبر ٧٣ مالم تحققه من قبل وهى واحدة من الإيجابيات الرائعة أو هى

قمة الإيجابيات ، ولكن الناس مع هذا وفى عام ١٩٧٤ وما بعده بدأت ـ تحت وطأة ما تعانيه فى حياتها اليومية ـ تضيق بتكرار الكلام عن هذه الإيجابية وتطالب بالانتقال إلى مرحلة العبور الجديدة بلا استغلال من طبقات محظوظة .

لقد كان مطلوبا من الصحافة أن توضح للناس أن المعاناة القائمة ليست من صنعها ، وألا تتجاهل ما ورثته الحكومة من تركة مثقلة . وقد كانت التركة مثقلة فعلا ، ولكن هل كان يكفى أن يقال للشعب ذلك بلا توضيح لأبعاد وحجم الأخطاء التى ورثتها الحكومة ؟ ألا يتطلب ذلك العودة إلى الماضى القريب وفتح ملفاته واحدًا بعد الآخر وإقناع الشعب فعلا بأن ما يعيشه حاليًّا إنما هو حصيلة مجموعة مدمرة من الأخطاء الناصرية التى حمَّلت اقتصادنا ما لا طاقة له ووضعته تحت درجة الصفر؟ ومع هذا وعندما فعلت الصحافة ذلك استجابة لطلب عادل ، راح المسئولون يتهمون الصحافة بأنها تحاول « تصفية حسابات قديمة ؟ » .

وبالقطع فإن الصحافة وهى تحس بأن واجبها الوقوف وراء ثورة التصحيح بكل قواها تطلعاً إلى وضع أحسن .. كان لابد لها من إقناع الناس بأن الكثير من الواقع الأليم الذى نعيشه هو جزء من التركة التى خلفها حكم جمال عبد الناصر ، وأن آثارها بدأت تظهر الآن . ولم يكن ممكناً إقناع الجماهير التى آمنت بعهد عبد الناصر بكلام يطلق ، بل كان لابد من وقائع مستمدة من ملفات مخبأة ؟ فهل تلام الصحافة لأنها أرادت أن تخدم ثورة التصحيح وأن تكشف عن المسئول فيما يعانيه الناس ؟

ولكن هل كانت الحكومة وحدها هى التى ورثت تركة مثقلة . أم أن الحرية التى استردتها الصحافة بعد غيبة طويلة قد حملتها أعباء لم يكن ممكنا لجهازها ـ الذى عاش وتربى فى ظل الكبت والحرمان من التعبير عن رأيه ـ أن يتحملها أو يعالجها أو يواجهها . ولهذا كان على الصحفيين المخضرمين الذين مارسوا الحرية الصحفية الحقيقية قبل الثورة أن يحملوا على أكتافهم كل هذه الأعباء ، وأن يقودوا معركة ضارية ضد كل هذه السلبيات قديمها وحديثها أملا فى أن يضموا إليهم فيما بعد الجيل الصحفى الذى تربى فى عهد لم يكن للحرية الصحفية من مفهومها سوى التسبيح بحمد الفرد أو الصمت ، وليس أقتل للصحفى من الصمت . وقد حرصت فعلاً على تحريض بعض العناصر الشابة على النزول إلى ميدان البحث والتحقيق الصحفى حربا على السلبيات وقد كان الجهد الذى بذلته « أخبار اليوم » كشفا عن فضائح جهاز الاتحاد التعاونى الزراعى من ثمرات التحريض كما سأوضح فيما بعد .

٥

فى دور نقـاهــة ..

... هكذا كان الوضع العام الصحفى والحكومى فى النصف الثانى من عام ١٩٧٤ حيث تابع الجمهور بداية ممارسة النقد الصحفى بشىء من الشجاعة ، أو كما قال الأستاذ فكرى أباظة فى اجتماع الصحفيين بالرئيس فى الإسكندرية : «كان هناك كبت للقلم .. والآن وبعد إلغاء الرقابة لابد وأن يحدث الانفجار ..» ورد الرئيس قائلا : «أنا قلت إن الحوار مفتوح والاختيار اللى عاوزه الشعب لازم يتم . وثقتى فى هذا الشعب كاملة» .

والواقع أن الانفجار الذى أشار إليه الأستاذ فكرى أباظة لم يكن انفجارًا من جانب الصحافة لمجرد تطلع كتابها للشهرة أو جرياً وراء انفعال كما قال الرئيس السادات للصحفيين ، إنما جاء انفجارها كرد فعل لانحرافات معينة كانت تتم على حساب قوت الشعب وماله . لقد كان الوصف السليم لموقف الصحافة فى هذه الفترة هو أنه كان عملية تحذير لا أكثر تجنبا لوقوع الانفجار الشعبى الأخطر . ومحاولة لتعبئة كل القوى الرسمية ودفعها إلى القضاء على السلبيات القديمة والحيلولة دون استمرار المزيد من السلبيات الجديدة المتولدة من الانحراف الجديد .

ولقد كانت الصحافة فى بداية عملية التحذير حريصة كل الحرص

على تجنب توسيع قاعدة الغاضبين عليها على أساس أنها فى دور نقاهة لا تسمح لها بمواجهة الأقوياء مرة واحدة . ولكن هذا الحرص لم يعجب الجماهير ، وازداد ضغطهم على كتاب الرأى إلى الحد الذى جعلنى أكتب يوم ١٤ أغسطس ١٩٧٤ وقبل اجتماع الرئيس بالصحفيين المقال التالى بعنوان «لوم الصحافة والشعب» .

«الناس معذورة إذا شكت من الصحافة .. وليست شكوى الناس مقصورة على أن الصحافة لا تعالج مشاكلهم بالصورة الجدية البناءة . وإنما لأن الصحف جميعا على اختلاف أنواعها ــ ولا أقول ميولها ــ تكاد كلها أن تكون واحدة فى هذا المضمار لا تقيم اعتبارا لتفكير القارئ واهتماماته العامة .»

«وعلى سبيل المثال : فإن الصحف اعتادت إهمال ما يسمى «المتابعة» . فهى تقدم بعض الأنباء بصيغة مختصرة ثم تتوقف عن متابعة ما يستحق متابعته ، تاركة اهتمامات القراء معلقة . أو أنها تبدأ فى معالجة مشكلة ــ مرة وأخرى ــ ثم لا تتابعها حتى تصل بها إلى نتيجة حاسمة . وهذا كلام سليم وصحيح . بل لقد أدهشنى أن تكون حساسية الجمهور بالنسبة للخدمة الصحفية قد وصلت إلى هذا الحد . ولعل مصدر هذا التقصير يرجع إلى الفترة العصيبة التى عاشتها الصحافة المصرية فى الفترة الأخيرة . فلم تكن هناك حريات ، ولم تكن هناك سلطة صحفية قادرة على ممارسة ما تملكه من إمكانيات . كانت الكلمة مفروضة ومحكومة بقيود صارمة . ولم يكن مسموحا بنشر كل الأنباء . بل كان ما يسمح بنشره هو فى حدود ما يرضى أغراض المسئولين ولا شىء بعد ذلك . ولقد سمع القراء بأن هناك ــ فى الوقت الحاضر ــ حرية صحافة ولكنهم مع هذا مازالوا يلاحظون استمرار هذا التقصير من جانب الصحف . فهى تنشر الأنباء الهامة ثم تتوقف عن متابعتها . أو تبدأ حملة معينة ، ثم تتوقف لتعود ، ثم تتوقف مرة ثانية وثالثة . أنا

لا أستطيع الدفاع عن موقف الصحافة . فهى مقصرة فعلا . ومن حق الجمهور أن يقال له كل شيء وأن تكرس كل الجهود لتقديم المتابعة الصالحة لكل نبأ . »

«شيء واحد يمكن الاعتراف به . هو أن الفترة السابقة وهى طويلة جدا . قد خلقت جيلا صحفيا أسموه فى وقت ما جيلا ملتزما . وهذا الالتزام هو الذى حوله إلى جيل صحفى مستسلم . وإن كان يحس فى هذا الاستسلام بالضيق والألم مما غرس فى نفسه عقدة التردد والتساؤل كلما واجهته حالة صحفية ، حتى التغطية الخبرية الكاملة . وواجبة المتابعة أيضا بتقديم حقائقها وأسرارها » .

والصحافة فى ذلك لم تختلف عن حالة الشعب الملتزم . وإذا كنا نحس أن الصحافة قادرة ـ فى ظل حرياتها ـ على التخلص من عقدة التردد .. فإننا نرى أن المرور من دور النقاهة إلى الصحة الكاملة يحتاج إلى بعض الوقت .. »

«لقد خرجت الصحافة من ظلام طال مداه إلى النور . وهى تحاول اليوم أن تفتح عينها فى حركة هادئة لئلا تصاب بالعمى . ومن المؤكد أن الشعب الذى احتمل صمت الصحافة الطويل .. قادر على منحها بعض الوقت .. وليس كل الوقت .. ومع هذا ألا نحس الآن .. بأن نبض الصحافة قد بدأ يدق دقات هى فى طريقها إلى الانتظام . »

لقد كانت الجماهير تضغط على الصحافة للكشف عن المنحرفين وبالاسم . وأن يقدموا إلى الجهات المختصة لسؤالهم . وكان هناك قانون من أين لك هذا . ولكن كان من الواضح أن هذا القانون لم يوجد إلا لإسكات الناس .

ولم تكن هناك جدية فى محاربة الانحراف ومساءلة كل فرد عن ثراء مفاجئ يظهر عليه ويتحدث عنه الجميع .

وعندما تعرض تطبيق قانون «من أين لك هذا» للتهكم والاستهزاء ، لجأت السلطات الرسمية إلى تعديله أو إدخال جديد عليه . وما ذلك إلا إطالة لفترة صبر الناس وانتظارهم .. ومع هذا فما من حالة واحدة مما يعرف الشعب عنها الكثير حاسبها القانون أو ساءلها «من أين لك هذا؟».

ولكى تتظاهر الحكومة بأنها جادة فعلاً فى تطبيق قانون الكسب غير المشروع فقد خرجت الصحف على الناس ـ فجأة ـ ببعض الوقائع التى انتهت من بحثها لجنة الكسب غير المشروع القضائية .. وتلك كانت المهزلة الكبرى . مهزلة تجسم فيها الاستهزاء بعقول الجماهير . ولم يكن ممكنا الصمت أو السكوت ولهذا كتبت المقال التالى فى ١٨ أغسطس ١٩٧٤ :

أعترف أنى أخطأت .. فعندما قلت إن المسئولين عن تطبيق قانون «الكسب غير المشروع» ينامون نومة أهل الكهف ، لم أكن مصيبا ، بل أعترف بغير تحفظ أنى كنت متسرعا ..»

«ولكن لنبدأ القصة من الأول فقد لا يرى القارئ أى مبرر لهذا الاعتراف من جانبى . لقد بدأت إدارة الكسب غير المشروع والتى خرجت إلى الحياة فى عام ١٩٦٨ ـ وأرجو ملاحظة التواريخ ـ تباشر عملها فى مايو من عام ١٩٧٣ ـ أى بعد خمس سنوات ـ فأحالت على إدارة مكافحة جرائم الأموال العامة فى خلال ستة أشهر ـ أى حتى نهاية العام الماضى ـ ٦٩٣٦ حالة .. ويبدو أن هذا النشاط جاء نتيجة تساؤلات فى الصحف ، تحركت قوى القانون نتيجة لها ، مما يؤكد قيمة وقوة الصحافة . وفحصت هذه الحالات فتبين أنها خاصة بأفراد عملوا فى القطاع العام أو فى الحكومة ، وبعضهم توفى ، أو استقال ، أو أحيل إلى المعاش ، أو هاجر إلى الخارج .

«ومن الثابت أن ضباط مكافحة جرائم الأموال العامة قد بذلوا

جهودا مضنية فى متابعة هذا الحالات كلها ولكنهم كانوا يواجهون دائما بحالات أبعد ما تكون عن هذه التى يتحدث عنها الناس ـ كل الناس ـ والتى تتصل بالاشتراكيين الأثرياء الذين تدور حول وسائل ثرائهم معظم الأقاويل. كانت الحالات التى جندت لها كل القوى البشرية منصبة على المتواضعين مثل نائب عمدة، محاسب بالجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، صراف ناحية الحلمية كفر حماد .. عضو سابق بالاتحاد الاشتراكى .. صراف بالهيئة العامة للسلع التموينية بالإسكندرية، أمين مخازن بتفتيش الطرق والكبارى عامل بشونة بنك التسليف .. وكيل بريد سابق بالمنيا.»

«أى أن هذا الجهد البشرى للدولة تركز حول هذه الحالات شبه الإيجابية والتى لا تزيد أو تنقص عن ٨ حالات فقط. ولا حاجة بى إلى القول بأن هذا النشاط الذى صاحب بداية تنفيذ القانون لم يلبث أن أصيب بنكسة لا تقل خطرا عن نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ مما كان سببا رئيسيا فى انطفاء جذوة الحماس للقانون عندما أحست إدارة مكافحة جرائم الأموال العامة بأن هذا القانون لا يبحث عن الجهلاء ممن يسعون إلى ثراء غير مشروع تاركا «الأساتذة» فى فن تحقيق الثراء من كل الطرق غير المشروعة، بغير ملاحظة أو حساب.»

«هل هذا كلام؟ هل يراد منا أن نصدق أن من بين كل الحالات والإقرارات التى قدمت إلى إدارة الكسب غير المشروع بوزارة العدل لم تكشف إلا عن هذه الحالات الثمانى .. كل هذا يكشف عن أمور كثيرة، فإما أن يكون هناك تهرب من تقديم الإقرارات وإما أن يكون هناك كذب فى تقديم هذه الإقرارات وإما أن يكون هناك تحديات للقانون .. وهذا ما يجب وضع حد له وذلك بأن تقوم إدارة الكسب غير المشروع بدراسة «الثغرات» القائمة فى القانون وأن تبادر إلى المطالبة بملئها ولو استلزم الأمر أن يستبدل بالقانون القائم قانون آخر.»

«هل كنت محقا فى الاعتراف الذى افتتحت به كلمة اليوم .. أم يؤذن لى بسحبه .»

وكما بدأت هذا المقال بكلمة أعترف .. فإنى أعترف هنا أنى لم أكن قاسيا قسوة كافية فى هذا المقال . بل لم أكن متفاعلا مع مواطن مصرى مسئول جاء إلىَّ يحمل معه كل الوقائع التى أشرت إليها فى هذا المقال . ومؤيدة بالدليل . وهذا المسئول كان يعمل فى جهاز مكافحة جرائم المال العام . وقضى معى أكثر من ساعة يتحدث فيها عن الألم الذى يعصره . ويعصر الآخرين الذين يعملون فى الجهاز لأنهم مقيدون وغير مسموح لهم ـ بالإيحاء المفهوم ـ بأن يتعدوا الخط الفاصل بين الأقوياء والضعفاء أو الأثرياء حقا أو الذين يرتكبون الخطأ اقتداء بالكبار الذين يمارسون الجريمة جهارا نهارا ولا يجدون من يحاسبهم .

وإذا كنت أعترف أن المقال جاء هادئا . إلا أننى كنت قد قررت أمرًا بينى وبين نفسى . وهو ألا أتعرض فى مقالاتى لانحراف يرتكبه صغير رغم اتساع قاعدة المنحرفين الصغار . فقد كنت أعرف أن هؤلاء لا ينحرفون إلا لأمرين : أولها : أنهم يريدون العيش ورفع المعاناة عن أكتافهم بالجهد الذاتى ما دامت الدولة غير قادرة على ذلك . وثانيها : أن القدوة ضائعة وأنه إذا جاز للكبير أن ينحرف فما الذى يمنع الصغير من أن يفعل ذلك ؟

ومنذ ذلك الوقت بدأت أنفذ الأمر الذى قررته بينى وبين نفسى وهو أن أتحسس طريقى إلى الكبار . وأقدم للضابط الذى جاءنى صارخا متألما .. وموجهاً إلى سؤاله الواقعى : « هل صراف ناحية كفر حماد هو

الوحيد الذى شرع له قانون من أين لك هذا » ؟ أقدم لهذا الضابط الرد على سؤاله بأسلوب عملى وذلك بمتابعة انحرافات الكبار - والكشف عن أساليب المسئولين فى حمايتهم .. وليكن ما يكون .

وتلك كانت بداية الدخول فى معركة ساخنة .. واخترت أول ما اخترت رئيس مجلس الشعب ..

٦

وقائـع بعـد وقائـع

قـصر = ٤ جنيهـات

فى الساعة الثامنة من صباح يوم ١٤ أكتوبر ١٩٧٤ اتصل بى فى مكتبى الأستاذ حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب وقال إنه كان يريد زيارتى فى الأخبار . لولا أنه يخشى تأويل هذه الزيارة . فهل أستطيع زيارته فى مكتبه بالمجلس .

وقلت : «متى ؟»

فقال : «الآن فأنا فى مكتبى منذ السابعة والنصف صباحا ...»

قلت : «إنى أوشك أن أكتب مقالى اليومى .. أفلا يقبل تأجيل الموعد إلى العاشرة صباحا ؟»

قال : «إن الأمر مستعجل ، وأرجو أن تؤجل كتابة المقال إلى أن أجتمع بك ..»

قلت : «لقد تعودت أن يكون أول عملى فى الصباح هو كتابة مقالى ، ولهذا مازلت أرى أن يكون الموعد هو الساعة العاشرة .»

وأجاب فى صوت لا يكاد يسمع : «وهو كذلك . سأنتظرك الساعة العاشرة ..»

وكنت أعرف سبب هذه المقابلة . فقد ظهرت الأخبار فى صباح

ذلك اليوم وفيها مقال بعنوان : «البرىء يتكلم .. دعوة مفتوحة للمواجهة» وجاء فى هذا المقال إشارة ـ بلا أسماء ـ إلى قصر اشترته شخصية كبيرة من وزارة الأوقاف وأن إيجار هذا القصر هو أربعة جنيهات شهريًّا ..» وهذا هو المقال :

«أجد متعة فى متابعة عملية «عصر» نيلسون روكفلر الذى رشحه الرئيس الأمريكى ليكون نائبًا له .. ومازال مصير الرجل معلقا . كلما اقتربت اللجنة المكلفة بفحص «ملفه» من النهاية ، ظهرت حقائق تدعو إلى مزيد من الوقفات ومزيد من التساؤلات .. وآخر هذه الحقائق ما يتعلق بالهدية المالية التى قدمها روكفلر فى فترة ما لصديقه هنرى كيسنجر ومقدارها ٥٠ ألف دولار . وقبل أن تبحث اللجنة موضوع الهدية فى جلسة من جلساتها ، بادر روكفلر فأذاع بيانا للشعب الأمريكى ـ لأن للشعب الأولوية فى حق المعرفة ـ قال فيه إنه قدم فعلاً هذا المبلغ هدية لكيسنجر فى أوائل عام ١٩٦٩ وقبل أن يلحق بالبيت الأبيض . وأن الدافع وراء هذه الهدية هو أن كيسنجر قام بأداء خدمات استشارية لروكفلر خلال ١٥ سنة كان آخرها فى الشئون الخارجية . ولم يكتف روكفلر بهذا البيان ، بل بادر فشرح وأجاب ـ دون أن يطلب منه ـ عن : أين ذهب هذا المبلغ ؟ وكيف استغله كيسنجر ؟ وهل دفع للدولة نصيبها من الضرائب المستحقة على هذه الهدية أم لا ؟

ولم أقرأ فى الصحف الأمريكية حتى الآن من يقول «يا عيب الشوم» ولم أجد من يسأل : هل يليق إثارة مثل هذه المسائل البسيطة بالنسبة لرجل أدى خدمات عظيمة من أجل السلام ومن أجل الشعب الأمريكى ؟ .. ولم ألاحظ ترددا من روكفلر فى مواجهة الشعب ، لأنه يعلم جيدًا أنه لا مفر من هذه «المواجهة» .. رضى أو لم يرض . ومن هنا سارع ليأخذ المبادرة» .

«وأنا أريد أن أفهم لماذا لا نلجأ هنا إلى هذا الأسلوب ؟ ولماذا نتخفى دائما وراء متاعب داخلية أو مواجهات خارجية . فمرة نتخفى وراء المعركة . أو وراء مشاكل الداخل أو وراء إنجازات من كل نوع .. »

«وعلى سبيل المثال : فمن المؤكد أن ما يسمعه الشعب من وقائع معينة يسمعه أيضا المسئولون بوسائلهم الخاصة والعامة ومع هذا لم نجد من يبادر إلى مواجهة هذه الوقائع بما يكسر من حدتها ويهدمها . أو بما يوضحها ويفسر ما وراءها» .

«ومن المؤكد أيضا أن المسئولين سمعوا بما يتردد على أوسع نطاق بأن شخصية كبيرة اشترت من وزارة الأوقاف قصرا فى كفر الشيخ ، وأن إيجار هذا القصر هو أربعة جنيهات شهريًا .. وأن سداد ثمن هذا القصر وهو أربعة آلاف جنيه (رغم أن ثمنه يبلغ أربعة أمثال هذا المبلغ) سيتم من واقع الإيجار الشهرى أى بعد مائة عام (١٠٠ عام) بالتمام والكمال .. ورغم أن قوانين الدولة تمنع أى مسئول من شراء أى أملاك حكومية .. »

«ومن المؤكد كذلك أن المسئولين قد سمعوا بوقائع كثيرة أخرى تتردد عن تصرفات متتابعة لهذا الكبير .. وأن رقعة الكلام عن هذه التصرفات تتسع رغم قيام الاحتمال بأنها قد تكون مؤامرة متعمده يمكن أن تمس «بريئا» .. وأن هذا البرىء قد يكون هو هذا الكبير بالذات الذى لم يتكلم حتى الآن .. فلماذا نسكت ؟ لماذا نترك الصمت يلعب دورا كبيرا فى تلويث أناس قد يكونون أبرياء فعلا ؟ وهل يعتبر المسئولون أن الإساءة لا يمكن أن تتم أركانها إلا إذا نشرت الصحف التفصيلات وأثارت الغبار .. وجعلت «البحر طحينة» ..

إننا نقترح ــ وهذا حق الشعب ــ أن تتم المواجهات على صفحات الصحف ، وأن يتعلم المسئولون وغير المسئولين المبادرة إلى مخاطبة الشعب كلما ظهر فى الجو ما يتطلب منهم الدفاع عن أنفسهم حتى ولو لم يكن أمر

المخالفات قد وصل إلى حد النشر بأوسع الطرق . وفى نفس الوقت فإن هذه المواجهات الضرورية تعنى الإقلال بقدر الإمكان من الإشاعات وما تجره من إساءة للأبرياء [ومن المؤكد أن هناك أبرياء فليست أجهزتنا كلها ملوثة] وبذلك نرسي بهذه المواجهات قواعد وتقاليد لن يكون من السهل التهرب منها » .

هل من مخالف لهذا الرأى ، ؟ هل من مخالف لرأى يتطلب بأن يتحقق لكل مسئول برىء ونظيف حق مواجهة الشعب ليقول بأعلى صوته «أنا برىء» » .

وذهبت إلى مجلس الشعب فى الموعد المحدد ، وكان أول ما قاله لى الأستاذ حافظ بدوى «لقد قرأت مقالك» فى الساعة العاشرة من مساء أمس[1] ولم أنم طول الليل .. لأن الشخصية التى أشرت إليها فى مقالك هى «أنا» .

وأجبت : «نعم . إن الشخصية الكبيرة التى أشرت إليها فى المقال هو «أنت» .

وجلست مع الأستاذ حافظ بدوى فى حجرة صغيرة ملحقة بمكتبه الكبير ، وأخذ يتحدث إلىَّ عن كلام الناس ، وعن حياته المتواضعة وعن كفاحه فى الحياة ، وعن قصة قصر كفر الشيخ . وعن اتفاقياته مع وزارة الأوقاف .. وكانت أمامه ملفات بإيصالات سداده الإيجار الشهرى الذى هو أربعة جنيهات .. و .. و .. وفى النهاية قال لى أليس من حقى أن أطلب منك تصحيح الوقائع التى وردت فى المقال .

---

(١) رغم رفع الرقابة عن الصحف فقد كان المسئولون يتلقون نسخا من الطبعة الأولى لكل صحيفة يومية وذلك حتى يتاح لهم الاطلاع عليها .. لماذا؟ لست أدرى .. (المؤلف) .

قلت : «إنك بالقطع تملك الرد .. وإذا كتبت بيانا فواجبى هو نشره ثم مناقشته» .

قال : «هل تعنى بذلك أنك لم تقتنع بما قلت» .

قلت : «إن اقتناعى لا يكفى . ثم إن هذا الاقتناع يأتى بعد دراسة مستكملة وبحث يقوم به الذين يعرفون كل جوانب الموضوع» .

قال : «إذن فلن تكتب مصححا لما ورد فى المقال» ..

قلت : «بل عليك أنت أن تكتب ..»

وقد بذل الأستاذ حافظ بدوى جهدًا كبيرًا لحملى على أن أكون أنا الذى أكتب من تلقاء نفسى .. فلما وجد منى إصرارا على موقفى أخرج من ملف معه بياناً كان قد أعده فعلا .. وطلب منى نشره .

قلت : «ألا توقعه على أنه صادر منك ؟ ..»

وتردد قليلا . ثم أمسك بالقلم . ووقع على البيان . وقلت : «الآن أستطيع أن أعدك بنشره فى مكان بارز ..» وعندما أوشكت المقابلة على الانتهاء تطلع إلىَّ قائلا : ألا تعرف أنى الرجل الثانى فى الدولة(٢) .. وابتسمت .. ولم أعلق .

ولعل الأستاذ حافظ بدوى كان يتصور أن المساءلة والحساب والمواجهة تقف عند فريق من المسئولين . بينما المقال الذى وردت فيه واقعة قصر كفر الشيخ وغيرها كان يتحدث كمدخل إلى الموضوع عن

---

(١) قصد الأستاذ حافظ بدوى بذلك أنه فى حالة وفاة رئيس الجمهورية وإلى أن تجرى الانتخابات الجديدة لمنصب الرئيس فإن رئيس مجلس الشعب يتولى سلطات رئيس الجمهورية .. (المؤلف) .

المواجهة الصعبة التى يلقاها المرشح لمنصب نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية «نلسون روكفلر» .

ونشر رد الأستاذ حافظ بدوى فى العدد التالى . بلا تعليق فورى منى ، استنادا إلى خطتى فى أن يترك للمسئول حق مخاطبة الجماهير منفردًا ، ولكنى علقت على هذا الرد فى اليوم التالى بهذا المقال الذى جعلت له عنوانا «ملاحقة المنحرفين» وكذلك «الكذابين» .

«أصبحت الوقائع التى تضمنتها رسالة الأستاذ حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب والتى نشرتها الأخبار ابتداء من أمس ملكا للشعب .. ويمكن القول بأن هذه الخطوة الكبيرة تعتبر تحركا هاما فى اتجاه تثبيت حق الشعب فى المراقبة وفى توجيه السؤال وضمان حصوله على إجابات تطرح أمام كل الشعب . ولست أدعى بأن هذه الخطوة الأولية ستقضى على الكثير من الأقوال والإشاعات ، أو أنها ستخفف من وطأة المخالفات والاتجاهات الضارة بنزاهة الحكم . أبدًا . فإن الطريق مازال شاقا وطويلا ومملوءا بالأشواك والمسامير» .

«ولكن من المؤكد أن مبادرة رئيس مجلس الشعب لمواجهة الجماهير ــ وإن جاءت متأخرة ــ إلا أنها قد كشفت ونبهت إلى حقائق هامة» :

١ ــ أخبرنى الأستاذ حافظ بدوى أن واقعة كفر الشيخ ترددت منذ أكثر من عام وأن تقارير بشأنها وصلت إلى المسئولين الكبار وأنه رد على هذه الأقوال فى وقتها . وهذا هو الخطأ الأكبر . فإن المسئولين الكبار ليسوا هم كل شىء إذا أرضيناهم فلا يهمنا أرضِىَ الشعب أم لم يرض . وكون ما تردد قد وصل إلى المسئولين الكبار ، فإن ذلك معناه أنه قد وصل إلى الشعب أيضا ــ وهذا هو الواقع فعلا ــ ولهذا كان على رئيس مجلس الشعب أن يواجه الجماهير فى

نفس الوقت الذى شرح فيه موقفه للمسئولين الكبار وأن يجعل هذه الوقائع ملكا للشعب أيضا ليقول فيها رأيه وقد يكون له فيها رأى » .

٢ ـ ومن هذا الواقع فإن هذه المواجهة التى افتتحها السيد حافظ بدوى وأكد بها استعداده للدفاع عن موقفه ـ فى كل الحالات ـ تنبه إلى ضرورة استعداد كل مسئول لمواجهة الناس وما يتردد على ألسنتهم بلا إبطاء . ذلك لأن هذه المواجهة تخرس ألسنة الذين يتقولون ـ إذا كانوا يكذبون ـ وفى نفس الوقت تساعد على تنقية الجو المصرى المشحون بالقصص والحكايات ، أو كما قلت منذ يومين تعطى الفرصة للبرىء أن يتكلم . وكل من يصمت ـ بعد ذلك ـ فهو قطعا يحس بأن المواجهة ليست فى صالحه » .

٣ ـ ولهذا فإن ما سمعته أخيرا ـ ويحتاج إلى تأييد ـ من أن التعليمات قد صدرت إلى المسئولين بألا يتكلموا وأن يتركوا الصحافة تتكلم وحدها إلى أن تكل وتتعب . هو اتجاه ـ إن صح ـ خطأ وبالغ الخطورة . وهو سيؤدى بالقطع ـ إلى ترك الناس تتكلم فى وقائع قد يكون بعضها حقيقيا ، وقد يكون بعضها من ابتكارات المغرضين ، ومع هذا سيصدقه الجميع لأن أحدًا لا يناقشه أو يواجهه » .

٤ ـ ثم نخرج من ذلك بنتيجة هامة . وهى التدليل على أن أجهزة الرقابة عندنا معدومة ، وإن وجد بعضها فهى قليلة الحيلة والقدرات على العمل ـ ولو أن هذه الأجهزة وجدت لبادرت مع مولد الحكايات ـ إلى الاشتراك فى التحرى والبحث وإراحة الشعب من مهمة التأكد من صحة البيانات التى ينشرها المسئولون . ولو أن أجهزة الكسب غير المشروع ـ وبعضها قضائى ـ كانت تعمل وتتابع وتنتج لكان من السهل على هذه الأجهزة أن تدرس ما يوضع أمامها من وقائع ـ أو ما تضعه

الصحافة ـ كى تصل فى نهاية الدراسة إلى حقائق يطمئن الشعب إلى صدقها ويرفض كل ما عداها » .

« المهم أننا الآن ـ كصحافة ـ قد خطونا خطوة لها قيمتها الكبرى وأن ما ستحققه هذه الخطوة من نتائج قد يكون أبعد أثرا فى تعقب الذين يخالفون ويتصورون أنهم أبعد من أن تصل إليهم أيدى العدالة » .

وكما قلنا للأستاذ حافظ بدوى إن خطوتك ومواجهتك الشعب وكذلك مواجهة الذين اتهموك أو أشاعوا عنك هذه الشائعات ، قد أكدت أنك على استعداد للدفاع عن موقفك حتى النهاية .. والمهم هو النهاية .. »

وما كاد هذا الموضوع يطرح لأول مرة على الرأى العام ، حتى بدأت الوقائع والرسائل والاتصالات الشخصية تنهال على « الأخبار » . ولكنى آثرت التوقف عن الاستمرار فى النشر ـ مما يؤكد أن الصحافة لم تكن تقصد التشهير ، أو السعى إلى الشهرة ـ تاركا فرصة التحرك للأجهزة المسئولة لتواجه الشعب بعمل إيجابى يطمئن الناس على أن رئيس مجلس الشعب لا يتصرف تصرفات غير سليمة . بل وصلت إلى « الأخبار » بعض الأبحاث الدستورية والقانونية التى تؤكد أنه محرم على عضو مجلس الشعب أن يعقد صفقة مع وزارة من الوزارات خلال توليه عمله التشريعى . وعلى هذا فإن صفقة شراء قصر كفر الشيخ إنما تكون عملا غير دستورى .

رغم هذا كله ، ولكى تؤكد الصحافة أنها ليست صحافة إثارة ـ كما تتهم ـ وإنما هى فيما تنشر تريد الإصلاح ووقف الانحرافات أو الكشف عن الحقائق المتصلة بها ... لكى تؤكد الصحافة ذلك فقد توقفت عن الاستمرار فى المتابعة فى انتظار تحرك مسئول .

ولكن الذى حدث بعد ذلك هو نبأ نشر فى الصحف عن ضم الأستاذ حافظ بدوى إلى الوفد المصرى المسافر إلى الدار البيضاء لحضور مؤتمر القمة . ولم يكن اسمه قد أدرج أصلا فى تشكيل الوفد الذى أذيع قبل ذلك .

هل كان ذلك تحدياً للصحافة ؟

ألم تكن الواقعة المنشورة عن رئيس مجلس الشعب مؤيدة بالأدلة والبيانات ؟ ألم يكن المطلوب من الصحافة هو ألا تجرى وراء الإشاعات . بل تنشر الحقيقة ؟ أم هو كلام يقال للضحك به على الناس ؟

وبدأ الناس فعلا يرددون القول « ألم نقل لكم إن المهمة صعبة . أليس ما تفعلون لا يخرج من كونه نفخاً فى القربة المقطوعة ؟ » وتلك كانت بداية استعمال هذه الكلمة التى ظل الناس يرددونها فى رسائلهم إلينا .

ولكن كان لابد من إصلاح القربة . ليكون النفخ فيها محققا لأغراضه . وكان لزاما علينا أن نقطع الطريق على كل من يحاول المساس بحرية الصحافة . لقد كنا نحس أن أعداء الحرية ــ وإن تضاربت مصالحهم العامة ــ إلا أن مصلحتهم الخاصة فى مواجهة ما يجرى على صفحات الصحف قد فرضت عليهم أن يتحدوا ...

فكيف واجهت الصحافة هذا التكتل من جانب المنحرفين وهل نجحت الصحافة فى هذه المواجهة الصعبة ؟

٧

وانهيار جدار الخوف

ومع أنى لا أسجل الوقائع هنا بترتيب وقوعها ، إلا أن أغلبها حدث خلال عام ١٩٧٥ وبداية ١٩٧٦ وإذا كان قد ترتب على نشرها ماترتب من إجراءات مست حرية الصحافة مسًّا كبيرًا فيما بعد إلا أنه من الملاحظ أن عناصر شجاعة داخل مجلس الشعب قد خطت خطوات فعالة معطية بذلك دفعة قوية لممارسة الحريات . وبدأ النشاط البرلمانى يتسلل إلى قاعة المجلس فشهدت إثارة وقائع أخرى ، كما تابع المجلس بعض ما نشر فى الصحف واستخدم سلطاته لتحريك هذه الوقائع إلى مدى أبعد . وفى مقدمة هذه الموضوعات الانحرافات داخل الاتحاد التعاونى الزراعى .

ولابد قبل الحديث عن هذه الانحرافات من الإشارة إلى ماكان يردده الناس عن أسباب قيام مراكز قوى جديدة . وفى صور مختلفة عن المراكز القديمة . فقيل على سبيل المثال إن الأستاذ حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب له بعض القوة التى تمكنه من إتمام بعض الصفقات الشخصية له ولأسرته فى اطمئنان لأنه رأس المحكمة التى حاكمت مراكز القوى القديمة وبعث بها إلى السجن . وأن الأستاذ أحمد يونس ـ عضو مجلس الشعب ورئيس الاتحاد التعاونى الزراعى ـ هو أيضا مركز قوة لأنه لعب دورًا كبيرًا فى ١٥ مايو ١٩٧١ إذ حشد جميع الفلاحين للقيام بحركة شعبية مضادة للانقلاب الذى أعده على صبرى وإخوانه وغيرهما . ولهذا فقد كان الكثيرون يخشون بأس هذه المراكز ويتحاشون الكشف عما

تحت أيديهم من أسرار ووقائع وذلك لأن هذه المراكز كانت لا تتورع عن المجاهرة بأن أحدًا لايستطيع الاقتراب من أصحابها .

ولكن الحرية الصحفية النسبية التى حققت شرخًا فى جانب من جدار الخوف ، قد شجعت بعض العناصر ــ والنسائية منها بوجه خاص ــ على تزويدى ومد الصحف بمعلومات بالغة الخطورة ، ولكنها كانت للاسف معلومات إما ناقصة ، وإما أن اصحابها مازالوا يخافون من الكشف عن أسمائهم ، ولهذا كان بعضهم رجالاً ونساء ، يتصلون بى تليفونيا ــ فى ساعات متأخرة من الليل ــ لإطلاعى على ماعندهم من معلومات وبيانات كما كانت رسائلهم تلقى من تحت باب منزلى فى ساعات متأخرة من الليل لئلا يراهم أحد . ومن هنا فقد كان لابد من إجراء تحريات شخصية شاقة سعيًا للوصول إلى أدلة ملموسة تصلح كنقطة بداية فى محاسبة رئيس الاتحاد الزراعى التعاونى الذى كان يتباهى بقدرته على شراء من يشاء من المسئولين ... !

ولم يدم البحث طويلا . إذ جاءنى الشجاع الذى سلمنى تقريرا لجهاز المحاسبات من نحو ٧٧ صفحة متضمنا كل أو بعض المخالفات التى ارتكبها جهاز الاتحاد التعاونى الذى يرأسه الأستاذ أحمد يونس .

وقرأت التقرير بإمعان وبعد أن انتهيت من دراسته عدت إلى الرسائل التى كنت أتلقاها سرًّا فوجدت معلوماتها مطابقة لكل ما جاء فى تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات .

ولم أشا أن أفجر القنبلة فورا ومرة واحدة . فقد كنت مازلت أؤمن بأن الأرض التى تقف عليها حرية الصحافة مازالت مهزوزة وأن الأسرة الصحفية ــ ككل ــ تائهة تتحسس طريقها إلى ممارسة حرياتها ولا تعرف كيف تتكاتف لإصلاح ما يمكن إصلاحه .

على أن السؤال الذى طرحته على نفسى بعد قراءة أخرى لتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات هو : لماذا ظل هذا التقرير بلا تحرك رسمى ؟ وهل كتب ليحفظ فى أدراج جهاز المحاسبات فلا يقرؤه أحد . ولا يحقق ما جاء فيه ، صحيح أن الاتحاد التعاونى الزراعى رد على الملاحظات التى وردت فى التقرير ، ولكن من هو الذى يحكم بين الطرفين ؟ وهل يكفى قبول دفاع من اتهم بالانحراف بحيث تكون له الكلمة الأخيرة أم أن الهيئات القضائية هى صاحبة هذه الكلمة ؟ .

* * *

ومن هنا كان يجب البدء فى مخاطبة المسؤلين من خلال مقالات تشعرهم بأن ما تحت يدنا هو أقوى من أن يغلفه الصمت وأن عليهم التحرك لوقف الانحراف ومحاسبة المنحرفين قبل أن نفجر ماتحت يدنا من وقائع .

ومرة أخرى نسأل : ألم نكن فى هذا الموقف نتطلع إلى الصالح العام ولا نتطلع إلى إثارة أو البحث عن شهرة ؟

وبدأت سلسلة مقالات بعنوان «لمن الحياة» بدأتها يوم ١٩٧٥/١١/٢ وقلت فى واحدة منها : «نظرة واحدة إلى حال الفلاح نجد أنه بعد ربع قرن لم يمسه تغيير جوهرى لا فى أسلوب حياته ولا فى أسلوب عمله وإنتاجه ، ولا فى طريقة توجيهه الوجهة السليمة . ولا فى مناصرته ضد طبقات المستغلين المتفعين الجالسين على مكاتبهم الفاخرة والذين يصرفون أمواله فى شراء السيارات الفاخرة والرحلات المتكررة إلى الخارج وإغداق الأموال على الأنصار والمحاسيب ثمنا لانتمائهم لجهات إرهاب لحماية مصالحهم ..» .

وبعد ذلك بأيام كتبت فى نفس السلسلة مقالاً بعنوان «عندما تأكل

المجموعة وينتظر الشعب» وهذا هو نص المقال :

«ومع تعدد القطاعات المشرفة على الزراعة ، تعددت الأطماع واتسعت دائرتها .. ومع تدفق الأموال على هذه القطاعات اتسعت دائرة الإنفاق على المحسوبين والأنصار والنصيرات وتحولت إلى ما يشبه «التكايا» لأغراض شخصية لمجموعات معينة ، وذلك كله على حساب المستهلك قبل الفلاح . المستهلك الذى أصبح يدفع ثمنا لغذائه من الخضراوات واللحم الذى يأكله ـ كل شهر مثلا ـ أكثر مما يدفعه المستهلك فى بلد لا يزرع ، ولا يحصد وإنما يستورد كل ما يحتاج إليه بالطائرات وغير الطائرات» .

«ولم يكن طبيعيا أن يكون هذا هو حال مستهلك هو أصلا ينتمى إلى بلد زراعى عريق فى زراعته وفى إنتاجه الزراعى . ولا يمكن بحال من الأحوال أن ينسب ذلك إلى التحول الكبير فى الصناعة ذلك لأن هذا التحول ليس حديثا ولم يبدأ مع بداية الثورة . وإنما بدأ قبل ذلك فى نطاق ضيق نسبيا ثم اتسع تدريجا . فالتطور الصناعى كان موجودا مع الزراعة جنبا إلى جنب . ولم يكن مقبولا أن يكون التطور الصناعى مؤثرا على الزراعة ، بل لعله كان الواجب أن يكون العكس هو الصحيح وأن تتطور الصناعة لاستغلال الإنتاج الزراعى استغلالا صالحا للاستهلاك المحلى ، وصالحا للتصدير الجيد الذى تقبل عليه دول العالم . ولعلنا يجب ألا ننسى أنه كان يكفى أن يقال «هذا إنتاج مصرى» ليشتريه المستهلك الأجنبى وهو مغمض العينين ، بل لعلنا يجب أن نتذكر الآن أن هبوط نوعية إنتاجنا قد فتح مجالا كبيرا لإسرائيل فى الأسواق الخارجية . وكل هذا كان ممكنا أن يستمر لو لم تلعب الأطماع الشخصية دورها الهدام فى التطلع إلى جعل كل قطاع من قطاعات الزراعة مزرعة خاصة تدار لحساب جماعات أعطت لنفسها ـ دون رقابة فعالة ـ حق التصرف فى أموالها للحساب الخاص لا لحساب الفلاح والمستهلك -معا» .

وهذا الكلام لا نقوله من واقع استنتاجى . بل تحت أيدينا تقارير رسمية تؤكد أن بعض هذه القطاعات كانت تدار بطرق مريبة أو كما وصفه قارئ عليم - وهو عليم فعلا - بقوله : «عندما يأكل أثرياء الاشتراكية فإنهم ينسون الشعب بكل طبقاته . وهؤلاء الأثرياء يكونون فيما بينهم مجموعات تسيطر على قطاعات الدولة المختلفة وخاصة القطاعات الزراعية . وكل قطاع من هذه القطاعات له من يسنده ويغطى على الأخطاء ويجد لها المبررات ، والغريب أن هذه القطاعات تتعامل فيما بينها بقانون غير مكتوب . أو ليس الدستور البريطانى دستورا غير مكتوب .. ؟ وتنفيذا لهذا القانون فإن هناك شبه اتفاق على أنه لا يجوز لطبقة من هذه الطبقات الثرية أن تعتدى على طبقة أخرى أو أن تجتاز حدودها أو أن تتدخل فى أعمالها . وقد قسمت هذه القطاعات الطبقية تقسيما مناسبا . بل هناك شبه اتفاق على أنه إذا ترك رئيس قطاع مكانه لسبب أو لآخر فإن من حقه الذى يقرره له القانون غير المكتوب هو معاش لمدى الحياة .. هل سمعت عن شىء مثل هذا من قبل . وغالبا ما يمتزج هذا التشكيل العجيب بجزء من القطاع العام وبجزء من القطاع الخاص حتى تتسع دائرة «التفويت» وتبعا لهذه الخطط الجهنمية فإنه كلما ازدادت أهمية القطاع الطبقى الزراعى اتسعت دائرة المنتفعين فى مختلف المؤسسات لأن الإغراق والتفويت يتسعان تبعا لذلك . وعلى الذين يدخلون هذه الدائرة الخضوع المباشر لكل توجيهات وإرشادات وأحيانا أوامر من يجلس على رأس هذا القطاع» .

[ومما يزيدنا ألما أن نجد فى قطاع من هذه القطاعات الخطيرة وهو الاتحاد التعاونى الزراعى من هم أعضاء فى مجلس الشعب - أى السلطة التشريعية - ومن هم من كبار المسئولين - وصغارهم أيضا فى قطاع الزراعة - أى السلطة التنفيذية - ومن هم فى الاتحاد الاشتراكى - السلطة السياسية - أليست هذه مهارة بالغة فى تكوين مظلة واقية تتولى الدفاع المباشر وغير المباشر عن تصرفات هذا القطاع] . ؟

[ولكن ما هى المنافع التى تعود على هؤلاء المنتفعين ؟ إنها تتدرج من مكافآت شهرية . وبدلات تبدأ بالجنيهات القليلة وتنتهى إلى ألوف الجنيهات . وسفريات ورحلات مريحة . ومصروفات علاج وسيارات بل قد تشتمل على .... ولا داعى لأن نضع شيئا مكان هذه النقط الأخيرة] .

[والنتيجة : أنه عندما يتكون هذا المزيج من المنتفعين الكبار ـ ولا داعى لتسميتهم بمراكز قوى ـ فإن المنفعة الشخصية تسيطر .. ولتذهب مصلحة المستهلك والفلاح إلى حيث .. بل هل كان ممكنا أن نتوقع تفرغ هذا الجهاز التعاونى الضخم لمضاعفة الإنتاج وخدمة المستهلك والفلاح معا بينما هو غارق فى تحقيق زيادة عدد الأثرياء الاشتراكيين ؟ ألا يحتاج الموقف بصورته الراهنة إلى تدخل حاسم وسريع لإصلاح الوضع] ؟ .

[قد يبدو هذا الكلام غير مصدق ولكن هل تكذب التقارير الرسمية ، وآخرها تقرير مستخلص من واقع التحقيقات التى أجراها الجهاز المركزى للمحاسبات استغرقت وقائعه عدة أشهر ويبلغ عدد صفحات التقرير ٧٧ صفحة . وهل قرأ المسئولون فى الدولة ما جاء فى هذا التقرير ؟ أم يراد منا فتح ملفات التحقيق وعرض ما فيه من وقائع] ؟ .

وتلك كانت أول مرة يشار فيها بالاسم إلى مخالفات الاتحاد التعاونى الزراعى . بل أردت أن أنبه إلى أن تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات تحت يدى وأنى أرى عدم نشر هذا الغسيل القذر مفضلا تحريض المسئولين على التحرك قبل إقدام الصحافة على هذه الخطوة فاكتفيت بالقول فى ختام المقال : «وهل قرأ المسئولون ما جاء فى هذا التقرير ؟ أم يراد منا فتح ملفات التحقيق وعرض ما فيه من وقائع» ؟ .

وكان ما ورد فى المقال فاتحة خير للعاملين المخلصين فى الاتحاد التعاونى الزراعى . إذ أحسوا بأن هذا التحرك الصحفى قد يكون مدخلا إلى وقف الانحراف فورًا ، . نعم تفتحت أمامهم نوافذ الأمل واقتنعوا بأن ما كان يردده رئيس الاتحاد من أن أحدا لا يقوى على الاقتراب منه إنما هو كلام «خرافة» . ذلك أن الصحافة كانت قد تحركت صوبه فعلاً .

وبعث إلىَّ الأستاذ أحمد يونس بالدكتور نجيب أبو الليل الأستاذ بكلية الإعلام يطلب منى زيارته . أو أن أتناول معه فنجان شاى . ولكنى رفضت . لأنه إذا أراد أن يرد فإن صفحات الأخبار تتسع لرده . أما المقابلات الجانبية معه فلست على استعداد للاستجابة له .. ذلك لأنه تعود التحدث عن قدراته الخارقة فى شراء الصحفيين بالإضافة إلى أنه لم يكن فى نيتى ـ مؤقتًا ـ المضى فى نشر المزيد من الوقائع رغبة فى إعطاء المسئولين الفرصة للتحرك . ولهذا فقد رفضت الاجتماع به لئلا يقال إن الصحافة قد خضعت له .

ورغم أن الكثيرين من الراغبين فى الإصلاح ضغطوا علىَّ بشدة لمواصلة نشر كل ما وجه رسميًّا إلى الاتحاد التعاونى الزراعى ، إلا أنى تمسكت باتجاهى لئلا أعطى الفرصة للذين يريدون وأد الحرية فى مهدها أو اتهامها بأنها تسعى للسير فى الجنازات .

ومضت أسابيع .. ولا كلام ولا تحقيق .. ولا سؤال ..

وجاءتنى الصحفية الشابة تهانى إبراهيم المحررة بأخبار اليوم ، وقالت إنها بدأت تبحث فى انحرافات الاتحاد التعاونى الزراعى وأنها تريد أن أسلمها تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات ليكون نقطة انطلاقها فى العمل .

وتطلعت إليها وسألتها : «وهل تنوين المضى فى عملك حتى نهايته» ؟

فأجابت «بكل تأكيد . ولقد وعدنى رئيس التحرير بنشر كل الحقائق والوقائع إذا دعمتها بالوثائق» ..

وأحسست بأنى أكسب صحفية شابة قررت اجتياز جدار الخوف والانضمام إلى جيش المحاربين . وسلمتها التقرير . ومضت فى عملها حتى حققت ما حققت من نتائج بالغة الأهمية .. ولكن كم مضى من الوقت منذ فجرت الصحافة هذه الواقعة الخطيرة بوثائقها وأدلتها .. حتى تصل فيها إلى نتائج ترضى الناس ؟ .. أليس هذا ما يؤيد رأى الذين يقولون «كفاكم نفخا فى القربة المقطوعة» .

•

٨

لقـاء مع أشـرف مـروان

فى أواخر ١٩٧٤ ، وبعد أن مضت فترة على الصدام الصحفى الذى وقع بين الدكتور عبد العزيز حجازى وبينى اتصل بى الدكتور كمال أبو المجد وزير الإعلام تليفونيا وسألنى عما إذا كنت أوافق على السفر مع الوفد المصرى فى رحلة إلى الخليج العربى . وكان الوفد برئاسة الدكتور حجازى ومهمته الحصول على معونات مالية تعين مصر فى محنتها الاقتصادية . وفكرت بسرعة . ولم أكن أحب الاعتذار لئلا يفهم أن ما بينى وبين رئيس الوزراء إنما هو خلاف شخصى ولهذا أجبت على سؤال الدكتور كمال قائلا : «إنى لا أمانع فى ذلك ..»

وفى مطار القاهرة تكلم معى يوسف السباعى قبل السفر ـ وكان فى المطار لوداع رئيس الوزراء ـ وطلب منى أن أساعد على إزاحة ما بينى وبين الدكتور حجازى . وأحسست أن الدعوة التى وجهت إلىّ وفى وقت ضيق ، إنما كانت دعوة مصالحة فى خصومة لا وجود لها من وجهة نظرى .

وأقلعت الطائرة . وجاءنى الأستاذ أحمد فراج المذيع المعروف بعد دقائق يدعونى للقاء رئيس الوزراء . وانتقلت من مقعدى وجلست فى المقعد الخالى إلى جوار الدكتور حجازى ، وبادرته الحديث بسؤال مباشر : «هل أستطيع أن أفهم لماذا غضبت لمجرد مقال لم يتعرض لشخصك بقدر ما تعرض لمشكلة عامة ؟» .

ورد رئيس الوزراء قائلا : «لقد قرأت المقال الساعة السادسة صباحا ، فكدت أصعق . كيف يقال عني إن وجودى فى الإسكندرية إنما كان للنزهة ، بينما أنا أقضى كل ساعات النهار والليل فى عمل مستمر ..» .

ومضى الدكتور حجازى يتحدث عن جهوده ، وعن التركة المثقلة ، وعن إفلاس الدولة .. وأنا أستمع بانتباه ، ولكنى كنت أشفق عليه لأنه ـ وهو الأستاذ الجامعى أصلاً ـ نسى معنى الحرية ، وغاب عنه مفهوم النقد الصحفى ، ومع هذا فقد ختمت الحديث الطويل بقولى : وعلى العموم فعندما يكتب عن تاريخ الصحافة فى هذه الفترة بالذات فسيذكر لك أنك كنت أول من أضأت شعلة النقد الصحفى بردك الذى نشر على مقالى ..» .

والدكتور حجازى يتميز بنوع من الجمود . ولا يمكن أن تفهم من تقاطيع وجهه ما إذا كان مسرورا ، أم غير مسرور ، سعيدا أو غير سعيد ولهذا لم أفهم ماذا كان تأثير هذه الكلمات القليلة عليه .

وأنتقل بعد ذلك إلى ما هو أهم من واقعة الحديث مع رئيس الوزراء .

لقد لاحظت خلال الحديث أن شخصا كان يهمه أن يشهد ويسمع أحيانا الحوار الذى كان يجرى بينى وبين رئيس الوزراء . هذا الشخص هو الدكتور أشرف مروان . وكنت أراه وأقابله لأول مرة . وعندما انتقلت بعد انتهاء حديثى مع رئيس الوزراء إلى المقعد المجاور للدكتور كمال أبو المجد انضم إلينا الدكتور أشرف واقفا ، وكان حديثنا كله عن الصحافة ودورها فى النقد . وتدخل الدكتور أشرف فى محاولة للتجريح ـ بطريق غير مباشر ـ لكل من مصطفى وعلى أمين ولم يشترك معه الدكتور كمال

أبو المجد فى ذلك ، وإن كان قد مضى يحاضر فى واجبات الصحافة فى الفترة الحالية حتى تتغلب مصر على متاعبها الاقتصادية .

وكان الدكتور أشرف مروان قد أصبح ـ بعد فترة قصيرة ـ رجلاً قويًا يتحدث عنه الناس فى كل مكان وحقق مركزًا مرموقًا ، حتى أطلق عليه الناس اسم الطفل المعجزة .. لأن ما حققه لنفسه من نفوذ وثراء يعد معجزة فى وقت انتهت فيه المعجزات البشرية الفردية . وكان الصحفيون ـ الذين مازالوا يقفون حياله وحيال ما يشاع عنه أمام جدار الخوف يسيطر عليهم التردد فى اقتحامه ، يعملون له حسابا أو يتطلعون إلى نفع من ورائه ـ ويبدو أنه كان دائم الاتصال بالبعض منهم على أمل استمالتهم إلى جانبه . وما أكثر الذين لبوا النداء .

ويوم وصولنا إلى الرياض ، كانت مجلة آخر ساعة قد نشرت تحقيقا صحفيا ورد فيه لأول مرة اسم عدنان خاشوقجى الوسيط العربى فى شراء صفقات الأسلحة والذى كان يقف على درجة واحدة مع أغنى أغنياء العالم . وقال الدكتور أشرف مروان للأستاذ أنيس منصور رئيس تحرير آخر ساعة . إن المصادر السعودية العليا غير راضية عما جاء فى هذا التحقيق وأن ذلك قد يؤثر على مهمة الدكتور حجازى . وهى مهارة فى إشاعة الإرهاب فى قلوب الصحفيين !

وحدثنى أنيس منصور ونحن نتناول طعام الغداء سويا ، بفندق اليمامة : «ماذا أفعل؟» «قلت : لا شىء ، عليك أن تتأكد أولا أن كلام أشرف مروان صحيح ، ثم تتصل برئيس المؤسسة على أمين وتترك له مهمة التصرف ..» وفى خلال هذا الحديث جاء من يستدعيه إلى مكالمة تليفونية انصرف بعدها دون استكماله للغداء .. وفهمت منه فيما بعد أن المسئولين السعوديين أكدوا له أنه ليست لهم البتة أية ملاحظات

على التحقيق الصحفى الذى نشرته آخر ساعة .

ولست أود العودة فى هذا الكتاب إلى الكلام عن ثراء الدكتور أشرف مروان . وأحاديث الناس عن مغامراته فى أوربا وغيرها . فقد عالجت ذلك فى الكتابين «حوار وراء الأسوار» و «أسوار حول الحوار» . ولكن الذى أريد تسجيله هنا هو أن السياسة التى اتبعتها فى طرق باب الانحرافات فى الاتحاد التعاونى الزراعى ، أردت أن أتبعها مع الدكتور أشرف مروان ـ ومن له به صلة عائلية ـ لنثبت بذلك أن الصحافة لم تعد صحافة إثارة ، كما تتهم .. ولم تعد صحافة يسعى رجالها إلى الشهرة على حساب «الأبرياء» بل إنها فى ممارستها للحرية تريد أولا وقبل كل شيء أن تنبه . ثم تحذر . ثم تفجر قبل أن ينفجر سواها .

وليست مهمة وضع يد المحرر المحقق الصحفى على أدلة قاطعة تثبت مصادر الثراء الاشتراكى غير المشروع ، هذه المهمة ليست سهلة . خاصة إذا كانت الأموال مودعة فى حسابات بالخارج وليس من السهل الحصول على ما يثبت قيامها مهما بذل فى ذلك من جهد . ولكن الشاطر غالبا ما يقع . وقد وقع الدكتور أشرف مروان عندما كتب إلى الإصلاح الزراعى يطلب فيه شراء قطعة أرض فى الهرم باسم السيدة حرمه «كريمة الرئيس الراحل عبد الناصر» وكان المبلغ المطلوب للأرض فوق طاقتها المالية المعروفة بمراحل .

وبدأت أتحرى الموضوع . وحققت . ودققت . وتأكدت . ثم بدأت أفكر كيف أطبق سياسة التنبيه . قبل التحذير وقبل التفجير . وكنت مازلت ماضيا فى كتابة سلسلة المقالات «لمن الحياة» والتى أثرت فيها موضوع الانحرافات فى الاتحاد التعاونى الزراعى . وعندما حانت فرصة الكتابة عن المراحل التى مر بها الإصلاح الزراعى فى مصر ،

وجدت أن هذا هو مكان ذكر الواقعة . ولهذا كتبت المقال التالى بعنوان «ثلاث مراحل مر بها الإصلاح الزراعى»

«لا جدال فى أن فكرة الإصلاح الزراعى تعتبر إيجابية من إيجابيات ثورة يوليو ١٩٥٢ . ولكن تطبيق الفكرة فى حد ذاته تأثر فى بعض مراحله مما حول بعض جوانبها إلى سلبيات مؤثرة» .

«وفى تصورى أن هناك ثلاث مراحل مرت بها فكرة الإصلاح :

مرحلة التطبيق الأولى وقد كانت فى مجموعها ناجحة وموفقة تسير فى خطها السليم . ثم مرحلة أصيب فيها جهاز الإصلاح الزراعى بما أصاب الدولة من ارتباك وتضخم وظيفى فتحول بذلك إلى جهاز حكومى بيروقراطى هز فكرة الإصلاح الزراعى من أساسها . ثم مرحلة أخيرة أصبح فيها الجهاز مالكا للأرض لا يوزعها بل يبيعها مما فتح الباب لأطماع الاشتراكيين الأثرياء .

هذه المراحل هى التى أتناولها هنا بالبحث والتدليل ، دون حاجة إلى دخول فى تفصيلات فنية فإننا فى هذه المقالات لا نعالج ما قدمه للمستهلك والفلاح من نتائج نحس بها فعلا ونشكو من الكثير منها . وهذا ما أحب أن أوضحه لبعض الذين أبدوا رأيا فيما تناولته بالبحث حتى الآن» .

● «المرحلة الأولى : لم تكن الفكرة الكامنة وراء الإصلاح الزراعى هى حرمان أصحاب الإقطاعيات الكبيرة من مزارعهم أو أرزاقهم وإلا انهارت الأسس التى ترتكز عليها فكرته فى مصر وفى غير مصر . بل كان لابد من أن تتوج فكرة تحديد الملكية وتوزيع الأرض بالاتجاه نحو إشعار الفلاح بآدميته وبأن حقه فى العلم والتطور الاجتماعى يتقدم كل الحقوق الأخرى . وبذلك تزول عنه السيطرة ويصبح عنصرًا سياسيًا فعالا فى مجتمعه الكبير . ولم يكن ذلك متوقعا فى البداية ، إنما كان يجب أن

يمضى الجهاز وفقا لخطة وأهداف يحققها مع الوقت » .

« ولقد طبق الإصلاح الزراعى فى مصر عام ١٩٥٣ . ولابد من الاعتراف بأن بداية التطبيق ـ وهو هنا انتقال الملكية إلى صغار الفلاحين ـ كانت بداية ناجحة وباهرة ، فلم يطبق القانون بالعنف بل بدبلوماسية جعلت معظم كبار الملاك فى الوضع الذى يتقبلون فيه تسليم الأرض . أو على الأقل فى الوضع الذى لا يعطيهم الفرصة للشكوى أو التبرم » .

« وكانت فرصة سليمة أن تولت هيئة خاصة ـ أى ليست قطاعا حكوميا بحتا ـ هذه المهمة وذلك تفاديا لعدم تعرض الإنتاج الزراعى لهزات نتيجة للعملية الانتقالية الخطيرة . بل تركت هيئة الإصلاح الزراعى الأرض فى بعض الحالات لأصحابها مؤقتا يزرعونها ويشرفون عليها لحساب الدولة .. »

● المرحلة الثانية : وبدأت سلسلة الأخطاء ، وبدأت هيئة الإصلاح الزراعى تنجذب خطوة خطوة بعيدا عن أهدافها . كان الإصلاح الزراعى قد بدأ بجهاز متواضع وبتكاليف قليلة وحقق نتيجة لذلك أرباحا ضخمة ، ولكن دخوله فى دائرة الأخطاء المتعمدة بادئة بتحويلها إلى جهاز حكومى بيروقراطى أو بمعنى آخر تحول إلى « بالوعة » للمصروفات التى كان يمكن أن يرجع عائدها على الفلاح ، وأصبح جهازا خاضعا للقوى العاملة التى حشدت له جيشا من الموظفين كما هو الحال فى كل الأجهزة الأخرى ، وأضعفت من إمكانية تحقيق أهدافه الأساسية وتداخل الموظف الكفء مع غيره . وكانت النتائج الأولى لذلك هى أن مقدار الزيادة التى كان يمكن أن تتحقق فى دخل الفلاح امتدت اليها يد التآكل لتغطية مصروفات هذا الجهاز الحكومى الضخم » .

● ونأتى بعد ذلك إلى المرحلة الثالثة والتى جاءت نتيجة للمرحلة السابقة

فقد تحول جهاز الإصلاح الزراعى إلى جهاز متعدد المشاكل ، وبعد أن كان مفروضا أن يباشر الاستمرار فى عمليات توزيع الأراضى المستولى عليها فإننا ـ وبعد ٢٢ سنة من تطبيق القانون ـ نرى أن جزءًا كبيرًا من هذه الأراضى مازال بغير توزيع . بل حدث ما هو أدهى من ذلك . [فأصبحنا نقرأ فى الصحف بين الوقت والآخر إعلانات عن مزادات (لبيع) أراضى الإصلاح الزراعى المستولى عليها والتى كان مفروضا أن توزع على الفلاحين . ونتيجة لذلك ـ وهذا هو أخطر ما فى الأمر ـ دخل المضاربون فى عملية الشراء لتحقيق ثراء اشتراكى خاصة فى الأراضى القريبة من المدن .. وتحول الإصلاح الزراعى إلى مالك يستولى على الأرض ويدفع لها ثمنا يعادل ٧٠ مثل الضريبة ويبيعها بمئات الألوف من الجنيهات . أما الفلاح الذى انتظر طويلا ليصبح مالكا فقد أصبح مفروضا عليه أن ينتظر زمنا أطول . بل حدث بعد ذلك ما هو أدهى . إذ تطلع بعض ورثة الذين سجل لهم التاريخ فضل الفكرة وراء تحديد الملكية الزراعية إلى امتلاك الأرض التى خضعت لقانون الإصلاح الزراعى . وطلبوا فى حالات معينة شراء بعض الأراضى القريبة من أهرامات الجيزة .. فلما فوجئوا بأن الإصلاح الزراعى يطلب لها ثمنا يتفق مع أسعار السوق اليوم العالية جدا ترددوا فى إتمام عملية الشراء . وتلك الحقائق الأليمة يعرفها الرسميون وتفرض عليهم المبادرة الثورية بتصحيح مسار الإصلاح الزراعى وذلك بإتمام توزيع الأرض فتقف حائلا ضد أطماع الاشتراكيين الأثرياء وتمكن الفلاح من أخذ حقه» .[1]

«وإلى جانب ذلك كله ظهرت طبقة جديدة بين المنتفعين أنفسهم ممن بدأوا حياتهم بفدادين قليلة وهبها لهم القانون وبقدرة قادر أصبحوا أعضاء فى مجالس إدارات التعاونيات خارج دائرة الإصلاح الزراعى

---

(١) كانت هذه إشارة إلى واقعة أرض الهرم التى أرادت السيدة منى جمال عبد الناصر قرينة الدكتور أشرف مروان شراءها .

وتدرجوا فى الثراء ليكونوا فيما بينهم طبقة جديدة من الملاك أكثر شراء للأرض وأكثر تملكا لمساحات أكبر ، وبدأ الإقطاع الصغير يتحرك خطوة خطوة نحو صورة أخرى من الإقطاع الكبير ..»

«ومجمل القول : أن الفلاح لم يتطور . إن الفلاح لم يتطور بعد ليصبح العنصر الفعال فيما نسميه القاعدة الشعبية العريضة . وأصبح جهاز الإصلاح الزراعى أسير دائرة من علامات الاستفهام : هل هو جهاز سياسى ؟ وإذا كان كذلك فأين هى نتائج عمله كمطبق وحريص على الأصل فى فكرة الإصلاح الزراعى ؟ أم أصبح جهازا اقتصاديا يبيع الأرض ؟ وهل كان ذلك هو أصلا الغرض وراء فكرة تحديد الملكية أم كان الهدف الأساسى هو الوصول بالفلاح إلى مرتبة عالية من مراتب الآدمية والإنسانية والتطور مع الحديث من الأساليب الزراعية وبذلك يكون نموذجا للآخرين من جيرانه وزملائه الفلاحين ؟»]

وإذا كان صعبا على الجمهور أن يفهم ما جاء فى هذا المقال عن صفقة أرض الهرم ، إلا أن هذه البداية كانت موجهة إلى المسئولين الذين يقرأون ويفهمون .. ولقد كنت أعرف أن كل مقال من مقالاتى يقرأ ويحلل ويفسر .. ويفهم مابين السطور . وهذا ما كنت أريد الوصول إليه أولاً . ومع هذا فقد ظلت الواقعة مهملة إلى أن أثيرت فى كتابى «حوار وراء الأسوار» . ونزل الدكتور أشرف مروان إلى المستوى الصحفى ليقول كلاما غير صحيح ، وليواجه بعد ذلك بحالات أخرى . ولم يكن هناك مفر بعد ذلك من التخلص منه فى المجال المصرى الداخلى ..

فهل أخطأت الصحافة فى معالجة هذه الحالة الكبيرة بينما صاحبها كان يتحدى الرأى العام تحديا سافرا يكاد أن يهدد الصورة المشرقة لثورة التصحيح تهديدًا خطيرًا يطورها لتصبح هى الأخرى فى حاجة إلى من يصححها ! .

٩

مستر ٥ ٪

ووقعت فى يدى وثيقة ـ غير كاملة ـ (منشورة فى نهاية هذا الجزء) يفهم من مضمونها أن عمولة قدرها ٥٪ تدفع إلى رئيس شركة من شركات القطاع العام من شركة من شركات البيرة . وكان أحد رجال الأعمال يحاول فى نفس الوقت أن يكون هو الوسيط فى هذه الصفقة .. ولرغبته فى إتمامها فقد عرض التنازل عن جزء من عمولته بحيث تقل عن ٥٪ وبذلك تكسب الشركة المصرية ويستفيد رجل الأعمال المصرى .

ورجعت إلى رجل الأعمال أسأله عن الواقعة فأكدها ولكنه لم يشأ الجزم بالاتهام وعندما سألته : «ألا يمكن أن تكون هذه النسبة لصالح الشركة ؟»

فأجاب : ممكن . ولكن علينا أن نسأل أنفسنا سؤالين من واقع الوثيقة التى بين يدينا . أولهما : لماذا يذكر فيها اسم رئيس الشركة على أنه هو الذى يستحق العمولة ولا يذكر اسم الشركة ؟ .. وثانيهما : إذا كانت الشركة الدانمركية تعتبر الـ ٥٪ خصماً لحساب الشركة وليست عمولة لرئيسها فلماذا لم تذكر كلمة discount أى الخصم بدلاً من commission أى العمولة ؟

ورأيت أن أطبق على هذه الواقعة نفس العلاج العملى الذى عالجت به من قبل موضوعى أشرف مروان وأحمد يونس فكتبت مقالاً تكلمت فيه عن مستر ٥٪ وهذا هو نص المقال :

مستر ٥٪ يجب أن ينتهى .. !

يبدو أن المسئولين قد اقتنعوا أخيرا بأن فكرة الانفتاح خرجت إلى حيز التنفيذ قبل أن تمهد الأرض الصالحة للتفاعل معها . وأن الأمل أصبح كبيرا فى أن يتحسن المناخ العام الممهد لعمل جاد ومثمر .

ولا يمكن أن تلام الصحافة على هذا الشأن لأنها فعلت ما تستطيع ، وفوق ما تستطيع للتنبيه إلى فساد الجو المحيط بأجهزة الانفتاح واتهمت نتيجة لذلك بأنها تثير الغبار بلا مبرر وأن كل شىء جاهز .

والذى أعرفه عن يقين أن أصدقاء مصر فى أوربا قد تكلموا أخيرا كلاما دبلوماسيا مهذبا تركز حول العوائق فى وجه الانفتاح والأرض الصالحة ، والمناخ الجيد ، والعقول المستعدة والنظم التى تصلح أو لا تصلح للتجاوب مع الانفتاح .

ولو أن المسئولين رجعوا إلى ما كتب فى الصحف وهاجمته الأجهزة المصرية «المغرضة» ، لفهموا أن الصحافة كانت أكثر فهما للعقبات القائمة .. ولو أن كلام الصحافة لم يحجب جديته عن المسئولين أولئك الذين يريدون الانفتاح لأنفسهم ولمصالحهم الشخصية .. لو أن كل هذا فهم جيدا منذ أن انطلقت فكرة الانفتاح إلى الوجود لما تحسرنا على هذا الوقت الضائع .

ومع هذا فلا وقت للوم أو العتاب وإذا كان أصدقاء مصر فى الخارج قد تكلموا عن المخاوف من «شبح» التأميم والتى تساور الراغبين فى المساهمة بإخلاص فى عمليات الانفتاح فربما كانت إشارة الرئيس السادات فى حديثه الصحفى الأخير إلى أن الدولة فى طريقها إلى تعديل دستورها بحيث تنظم عمليات التأميم وتتوافر بذلك الضمانات الكافية . ربما كانت هذه الإشارة هى الرد الرسمى لبعض ما قيل وتردد عن التأميم .

ولا خلاف على أن التأميم هو من حق كل دولة متى رأت أن مصالح شعبها يتطلب ذلك . ولكن شريطة أن يقيِّم المشروع المؤمم بقيمته الفعلية وقت التأميم وأن تدفع الدولة ما عليها كاملا . وقد سبق أن قيل هذا الكلام العلمى للمسئولين المصريين قبل ثورة التصحيح . ولكن العقلية المصرية فى ذلك الوقت كانت تسيطر عليها فكرة الانتقام والتشفى من كل من يملك مالا . ومن هذا المنطق اتهمت اشتراكية مصر بأنها اشتراكية نهب وليست اشتراكية عدالة . وهذا هو الذى يجب أن تصححه مصر الآن . أن تؤكد بالعمل والتشريع والتنفيذ للعالم كله حقها فى التأميم متى شاءت ، وعلى أن ينال «المؤمم» حقه كاملا .

ولعل ملاحظة الرئيس السادات فى حديثه مع صحيفة السياسة الكويتية كان يقصد هذا المعنى ، مما يؤكد التفاؤل بتصحيح لمفهوم اشتراكيتنا . وأنها لم تعد اشتراكية نهب . بل ستكون وستظل ـ بحكم الدستور ـ اشتراكية عادلة .

وثانية الملاحظات التى قدمت لمصر فى شكل نصيحة هى أن أجهزة الانفتاح الرسمية ليست مستعدة فكريا وعقليا وفهما للاستماع أو التخاطب مع الوافدين علينا للمساهمة فى الانفتاح .

وهو كلام قالت عنه الصحف المصرية الكثير وعلى مدى أشهر . وقدمت الأمثلة من واقعنا الأليم . ومع هذا فربما كان تصريح الدكتور فؤاد الشريف مستشار رئيس الوزراء فى مؤتمر قيادات التنمية الإدارية بأن حربنا على البيروقراطية قد بدأت ، يعنى أننا فى سبيلنا إلى تغيير جذرى يبعد أصحاب العقول المغلقة من مجال الانفتاح لتحل محلها العقول المصرية المتفتحة .

نأتى بعد ذلك إلى النقطة الحساسة . وأغلب الظن أن دبلوماسية الأصدقاء قد فرضت عليهم تجنب طرقها بصراحة مطلقة . ولكن صحافتنا قالتها بصراحة . وبعض أعضاء مجلس الشعب فعلوا نفس

الشيء عندما تكلموا عن الفساد والعمولات . مما أكد للأصدقاء فى الخارج ــ وغير الأصدقاء ــ أن شعب مصر جاد فى مواجهة هذا الفساد واقتلاعه من جذوره . وأنه قد ضاق ذرعا بما يتردد ــ فى الخارج وفى الداخل ــ عن وجود مستر ٥٪ أو أكثر بيننا ولا تتم عمليات بدون صرف العمولة له ، كما لو كان مفروضا على شعبنا أن يتحمل ما تحمل ويتحمل من أجل حفنة من المنتفعين ..

قد تنجح المسئولية المصرية فى تصحيح أوضاع التأميم . وقد تنجح فى تعديل أوضاعنا الإدارية بحيث تكون أجهزتها صالحة للتعامل مع الانفتاح وغيره . ولكن هذا النجاح لن تكون له قيمة فعالة ، ما لم نسلط الأضواء على مستر ٥٪ ونقول له أو لهم : إنه إذا كان ممكنا حجب الرائحة الكريهة عن الأنوف بعض الوقت . فإنها أقوى من أن تحجب كل الوقت .

إن نجاح الانفتاح يحتاج إلى تضحيات . والتضحية الواحدة لا تكفى . بل لابد من إجراءات جذرية وعمليات جراحية .. لا نطالب فيها حاليا بالذبح . ولكن بإنقاذ المريض .

إن الذين أصابهم اليأس من إمكان إصلاح الفاسد ــ ولسنا منهم ولله الحمد ــ سيدركون عن قريب أن كل ما بذل من أجل مجتمع أحسن قد أوشك أن يحقق نتائج أولية . قد لا تكون حاسمة وقاطعة ولكنها بالقطع ستكون العلامة المضيئة على الطريق الصحيح ..

لقد أصبحت المسألة مسألة وقت ..

وتأكد لى بعد نشر هذا المقال ما سبق أن قلته عن الأسلوب الرسمى الذى كان متبعا فى قراءة مقالاتى من حيث الدراسة والتعمق فى معانيها . إذ حدث عندما دعيت إلى مكتب المدعى الاشتراكى للإدلاء بشهادتى فى موضوع الأموال المهربة إلى الخارج والتى أثرتها فى كتابى حوار وراء

الأسوار . حدث أن وجدت الدكتور مصطفى أبو زيد يثير هذا الموضوع معى . .. فقلت إنه خارج عن موضوع التحقيق الحالى ، وإذا شاء أن يفتحه فيما بعد فلا مانع عندى .. ووافق الدكتور مصطفى . وإن كان لم يفعل .

إلا أنه عندما ذهبت إلى لقاء السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء بعد صدور كتابى «حوار وراء الأسوار» سألنى فى معرض الحديث عن موضوع مستر ٥٪ . فقلت له إن قصته مازالت فى حاجة إلى استكمال . ولكنه مع هذا أمسك بملف ضخم وفتحه ثم قدمه لى وسألنى «هل هو الشخص الذى ورد اسمه فى هذا الدوسيه ؟»

وألقيت نظرة على الأوراق ، فإذا بها تتضمن اسم رئيس الشركة ذاته . ولكن لأنى كنت وعدت صاحب الوثيقة بعدم إذاعة تفاصيلها إلا بعد استئذانه فقد أقفلت الدوسيه وأعدته إلى رئيس الوزراء دون أن أنطق بكلمة .

وتمضى الأيام والأسابيع والأشهر ، ولا جديد فى الموضوع . وأجتمع بالسيد زكريا توفيق عبد الفتاح وزير التجارة فى عشاء خاص ويسألنى «هل لديك بيانات عن عمولات يتقاضاها فلان ؟» وذكر لى اسم نفس رئيس الشركة والتى تتبع وزارته . فقلت «نعم .. لماذا ؟»

فقال : «إن رئيس الوزراء يلح علىَّ لإحالته إلى المعاش . وأنا متردد لأنى لا أجد دليلا قاطعا ضده ؟»

وتمضى الأيام والأسابيع والأشهر .. ويتصل السيد زكريا توفيق عبد الفتاح وزير التجارة والتموين برجل الأعمال المصرى فى محاولة للحصول منه على وثائق جديدة لأن رئيس الوزراء عاد مرة أخرى يطلب

منه إحالة رئيس الشركة إلى المعاش .. واستجاب له رجل الأعمال وبعث إليه بصورة مما لديه .

وتصل إليَّ فى نفس الوقت رسائل من القراء يتحدثون فيها عن مزرعة لتربية العجول وغيرها فى الطريق بين مصر وبنها يملكها رئيس هذه الشركة .. ومع هذا أجد أن كل الأسوار قد أقيمت حوله وحول تصرفاته ويقف رئيس الوزراء ــ الرجل الشريف ــ غير قادر على إقناع الوزير المختص بإحالته إلى المعاش .

ولكن لماذا لم يتحرك وزير التموين والتجارة فيأمر بالتحقيق فى الأمر ؟ .. إن صفقة البيرة التى دار حولها الجدل قد عقدت فعلاً وعن غير طريق رجل الأعمال المصرى . ألا يمكن مطالبة رئيس الشركة بإبراز فواتير الصفقة ليكشف منها ما إذا كانت الشركة قد حصلت على الـ ٥٪ خصماً . أم حصل عليها آخر عمولة ؟ ثم من هو هذا الآخر ؟

وفى مثل المسائل التى يدور حولها الشك ، ألا يلجأ الوزير المسئول إلى تكوين لجنة تحقيق لكشف كل الوقائع ليتم البت فى الأمر بوسيلة حاسمة تقضى على الشك . أو أن تؤكد قيام مخالفات . وعندئذ تصدر اللجنة تقريرها ويعلن على الناس .

ولكن الذى حدث هو أن وزير التجارة انتظر ١٦ شهراً ليأخذ قراره . ومع هذا فقد كان القرار من النوع الذى قد يجرح ولكنه لا يحسم . ولا يضع النقط فوق الحروف ، فقد تضمنت التشكيلات الجديدة لمجالس إدارات الشركات التابعة لوزارة التجارة ، والتى صدرت فى أوائل أبريل ١٩٧٧ ، قراراً بإدماج شركة مصر للأسواق الحرة فى الشركة العامة للتجارة والكيماويات وتعيين السيد أبو الوفا مروان رئيس شركة

الأسواق الحرة مستشارًا بالأمانة الفنية لقطاع التجارة الخارجية .

والأستاذ أبو الوفا مروان ، هو والد الدكتور أشرف مروان الملقب بالطفل المعجزة ولعل هذا هو السبب فى أن الأستاذ أبو الوفا ظل محاطًا هذه الفترة الطويلة بأسوار من الوقاية والحماية .

فهل أمضى فى سرد المزيد من الوقائع ، وهى كثيرة . والتى عالجتها الصحف بأسلوب جديد لا إثارة فيه أبدًا ؟

وهل تلام الصحافة حتى فى اتجاهها بالتزام جانب الحذر فى ترديد أى كلام يجرى على الألسنة ، مكتفية فى تغطيتها الصحفية بالتنبيه ، ثم التحذير ؟ وهل فعلنا أكثر من ذلك حتى نتهم بأننا عبأنا الرأى العام وجعلناه قابلاً للانفجار ؟ أم أننا بتصرفاتنا السليمة الهادئة أخرنا الانفجار ، وملأنا الرأى العام بمزيد من الصبر .

فالصحافة لم تقم بحملة تشكيك . ولم تكن تجرى وراء الشائعات التى يطلقها المغرضون . بل كانت تبحث وتتقصى المعرفة . كانت تنشر اتهامات مبهمة أحيانًا . ولكنها كانت تملك الدليل وكانت بهذا النشر المبهم ــ فى بعض جوانبه ــ تريد إعطاء المسئولين ــ والذين كانوا يعرفون بالقطع أكثر مما تعرف الصحافة ــ فرصتهم لقطع دابر المستغلين .

كانت الصحافة تريد أن تحقق بالفعل ــ لا بالقول ــ آمال الشعب فى أن يرى جميع المؤسسات ، وعلى كل مستوى فيها ، ملتزمة فى أداء عملها بالطهارة والنقاء .

ولقد قيلَ إن تعرض المسئولين التنفيذيين لمثل هذه الحملات الظالمة قد يدفع بهم إلى الانكماش والتقوقع خشية المسئولية . ولكن من هو

الذى يحكم فيما إذا كانت حملات الصحف ـ وما ذكر بها عن الانحراف لم يرتفع بالقطع إلى درجة الحملات كما كان يجرى فى الماضى قبل الثورة ـ من هو الذى يحكم فيما إذا كانت الحملات ظالمة أو غير ظالمة .. أليس هو القضاء ؟

ثم كم واقعة من الوقائع التى أثارتها الصحف وصلت إلى ساحة القضاء ليقول فيها كلمته ؟ وهل يكفى أن تتحرك الحكومة ومعها الوقائع لتطرق بها أبواب النيابة العامة .. ثم تقف عند هذه الأبواب تنتظر وتتعثر .. ثم يمضى الوقت الطويل فى تحقيقها .. والناس ينتظرون ؟

ووقفت الصحافة حائرة بين غضب المسئولين واتهام نقدهم بأنه ظالم ، وبين الشعب الذى اتهمها بالتهاون أحيانا والجبن أحياناً أخرى .. وعادت نغمة القربة المقطوعة تتردد من جديد .. بل ذهب بعض القراء إلى حد اتهام الصحفيين الذين تصدوا للانحراف بأنهم يحرصون على لقمة العيش .

وفى هذا الجو الخانق كتبت مقالا بعنوان «أكل عيش . والنقد الذى لا فائدة منه» وفى هذا المقال قلت بالحرف الواحد : [هذه الظاهرة الخطيرة التى بدأت تسيطر على فكر الشباب هى ما تفرض علينا دق ناقوس الخطر مما نحن مقبلون عليه ..]

وبقية المقال يقول :

«كان يشكو من أنه يتلقى بين الفترة والأخرى تكليفًا بأداء عمل معين له صفة الوظيفة الجديدة . ولم تكن شكواه من التكليف ذاته فهو قادر على أداء أكثر من عمل . وإنما لأنه كان يسأل نفسه مع كل تكليف : أليس هناك ما اسمه «قانون الوظيفة الواحدة» ؟ وهل يعتبر

قبوله للعمل مخالفة للقانون ؟ . ومن الواضح أنه ليس مسئولا عن أى مخالفة وإنما المسئولية تقع على الذين أعدوا قرارات تكليفه أو تعيينه أولاً . وعلى الذين وقعوا القرارات دون التأكد من أنها سليمة قانونيا ثانياً » .

«أما المسئولية الكبرى ـ فى نظر القراء ـ فهى واقعة على عاتق الصحافة . التى لا تتابع ، ولا تحاسب ، وإنما تفرح بظهور الثمرة الأولى لأى حملة صحفية ، ولا تحاول بالجهد والمتابعة صيانة هذه الثمرة من لفساد حتى يكتمل نموها » .

« ولقد كافحت الصحافة من أجل تطبيق قانون الوظيفة الواحدة . ولكنها أهملت فى متابعة تنفيذ هذا القانون خطوة خطوة . أو بمعنى آخر رضيت بعودة الحياة إلى القانون ، ولكنها توقفت عن زيارة المريض ـ الذى هو القانون ـ لترى ما إذا كانت الحياة التى أعيدت طبيعية أم حياة صناعية » .

«وأنا لا أنكر هذا الواقع . ولا أحاول دفع هذا الاتهام ، بل أعترف بأنى تأثرت من رسالة كتبها إلىَّ قارئ شاب من الفشن بصعيد مصر بسيطة فى مظهرها ، بالغة العنف فى مضمونها . لا لأنها تمسنى شخصيا وتمس كل ما كتبت فى هذا المكان على مدار عام كامل . بل لأنها تعبر عن ضيق وألم الشباب لأنه لم يحس بعد بأن جديدا دخل على حياته العامة . وهى الظاهرة الخطيرة التى بدأت تسيطر على فكر الشباب ، وهى ما تفرض علينا دق ناقوس التحذير مما نحن مقبلون عليه »

والرسالة كما تلقيتها من عبد الله عبد العظيم تقول :

« صورة مصغرة أعرضها عليك لترى رأيك ، وتعرف إلى أى مدى أصابتنا النكسة فأصبحنا نكفر بكل شىء . ونيأس من كل شىء » .

«جلسنا فى إحدى الليالى نتناقش حول موضوع أثرته فى جريدة

الأخبار تنقد به بعض الأوضاع . فقال زميل «هو راجل بيكتب عشان ياكل عيش .. » وتحدث زميل آخر مؤيدًا قول الأول وموضحا بأن هذا النقد حار وعنيف .. ولكن ما قيمته : إنه دخان فى الهواء .. هل بدّل هذا النقد وضعا من الأوضاع ؟ هل أحسسنا بأثر هذا القلم فى مجرى حياتنا ؟ لم يحدث هذا . بل تعقدت الحياة أكثر وأكثر ، وأصبح الشيء البسيط الذى كان يقال فى بساطة تقف عقبة تمنعه من السير فى الطريق الحسن . وتدخل زميل آخر قائلا بانفعال : وما نهاية هؤلاء المستهترين ؟ وما نهاية هذه الأوضاع المخزية ؟ هل نظل نسمع نقدا - ولا نرى نتيجة . هل هى جعجعة ولا أرى طحنا . «ومرت فترة صمت خلتها تقطر حزنا وكمدا وألما على هذه الأوضاع . اللهم لا رادّ لقضائك ولا معقب لحكمك» .

أستاذنا .. لا تضرب فى حديد بارد ..

«ولقد استبحت لنفسى أن أحذف من رسالة الشاب المصرى بعض الكلمات العنيفة والتى لا تمسنى ، وإنما تمس الآخرين ، ورغم هذا فأظن أن ما نشرته منها ينطق بكل ما فى نفوس الناس ـ والشباب خاصة ـ من ضيق ومرارة من كثرة الكلام والنقد الذى لا يتحول إلى حقائق ملموسة» وإن تحول إلى قوانين فهى قوانين على الورق ولا شيء أكثر من ذلك .

وأنا لا ألوم الشاب الذى اتهمنى بأنى «باكل عيش» بما أكتب . وذلك لأنى أتفق معه فى الضيق والألم . وإن كنت لا أتفق معه فى اليأس . صحيح إنه من الواضح أننا نضرب فى حديد بارد .. ولكن ألا يوافقنى أن كثرة الضرب منى ومن الشباب يمكن أن تحول الحديد البارد إلى حديد ساخن بحيث نشكله بالشكل الذى نريده . إن إرادتنا أقوى من كل إرادة ولكن بشرط ألا نيأس .. ويوم ننجح فى الوصول إلى ما نسعى إليه فعندئذ سندعو صاحب الرسالة وإخوانه إلى «أكل عيش» نظيف من صنعنا . لا من صنع غيرنا . وهذا وعد منى» .

وتمضى الشهور . ولا رد فعل لما تثيره بعض الصحف [والتى تحس من واقع رسائل القراء بأن هناك غليانا فى الرأى العام] .

وأمضى فى طريق التحذير فأنشر بعد سبعة أشهر من المقال السابق مقالا بعنوان « القربة المقطوعة كادت أن تتمزق » . والمقال يحذر وينذر .. ويتساءل :

« عندما يقول المسئولون إن الطريق إلى التغلب على الصعاب التى تواجهنا هو فى المزيد من الإنتاج . فلا ريب فى صدق هذا القول . لأنه لا حياة لمجتمع بغير إنتاج كاف للاستهلاك والتصدير . وعندما يقال على ألسنة الكثيرين من المسئولين إن طريقنا إلى الوضع الأحسن هو طريق طويل ، وإنه لابد من بذل المزيد من الاحتمال والتقشف فلا ريب فى صدق هذا الكلام ، لأن هذا هو الوضع الذى وصلنا إليه فعلا نتيجة لصمت عميق فى متابعة المسئولين ومحاسبتهم على مدى عشرين عاما أو أكثر . ولكن الذى لا شك فيه أن تحقيق كل هذه الأهداف ليس سهلا . لا لأننا فقراء فى العقول المفكرة القادرة على تحقيق إنتاج مضاعف . وليس لأننا ضعفاء فى العزيمة المحركة لكل قوى الإنتاج أو تحمل المزيد من التقشف ، رغم أنه وصل بالأغلبية إلى حد التشبع . [وإنما لأن الشعب يفتقد القدوة] ويرى أن العبء كله يقع على القاعدة بينما يحيا الذين يجلسون فى مواقع المسئولية فى المصانع وفى المؤسسات وفى الوزارات حياة لا تقشف فيها ، ويتصرفون علنا تصرفات متناقضة تماما مع كل ما يقال ويطلب من الشعب تنفيذه » .

ولا كلام بغير واقع . فعندما يرى صغار الموظفين كبارهم فى مؤسسة ما ـ ولا داعى لذكر الأسماء الآن ـ أن المناصب توزع على الأقارب وتتدفق عليهم الخيرات والعلاوات وبدلات السفر .. بينما يطلب منهم

التقشف وإعطاء المزيد من الإنتاج ، فإنهم يهزون أكتافهم .. ولا يعبأون بما يقال .

وعندما يرون أن الثراء الاشتراكى قد هبط فجأة على كبار العاملين فى هذه المؤسسة ـ وغيرها من المؤسسات ـ وينظم هذا الثراء بطرق «فهلوية» فى محاولات لإخفائه عن القوانين ، فإنهم لا يرون فائدة من الالتزام بأداء الواجب ومضاعفة الإنتاج ، ماداموا يرون بعض نتائج إنتاجهم تذهب إلى جيوب الأثرياء الجدد ليزدادوا ثراء بينما يجد الموظفون الصغار مشقة بالغة فى الوصول إلى حاجاتهم اليومية العاجلة .

وعندما يحس هؤلاء الموظفون أن بعض كبارهم يمتلكون أكثر من شقة مفروشة فى القاهرة والإسكندرية وغيرهما بينما هم لا يجدون شقة سكنية مناسبة إلا إذا دفعوا الآلاف من الجنيهات التى لايملكون مليما واحدًا منها .. فإنهم لا يستجيبون لأية دعوة للإنتاج أو المضاعفة .. وعندما يرى بعض الموظفين مئات الدولارات تصرف فى الأسواق الحرة فى المطارات مستغلين جوازات سفر الوفود الأجنبية التى تفد على مصر بدعوة من هذه المؤسسات وذلك باستعمالها فى إتمام عمليات الشراء ، فإنهم يتساءلون : من أين هذه الدولارات ؟ وهل هى بقايا بدلات السفر إلى الخارج والذى لايتوقف شهرا واحدا على مدار السنة ؟ وإذا كانت أموالنا تصرف بهذا الأسلوب .. فلماذا يطلب منا أن ننتج . ولايطلب من غيرنا أن يتوقف عن استغلال سلطات المنصب ويمضى معنا فى طابور التقشف الطويل .

«والأمثلة كثيرة ، والأدلة أكثر ، والوضع لا يقبل أن تمضى هذه المخالفات فى طريقها بينما يبذل بعض المسئولين الأمناء كل جهدهم لتحسين أوضاعنا ، وإقناع الشعب ـ كل الشعب ـ بأن يضع كل طاقاته لخدمة الإنتاج ومضاعفة هذا الإنتاج وأن يتحمل ـ لبعض الوقت ـ مزيدا من التقشف» .

«نحن لا نشك في أن هناك على مستوى المسئولية من يحرق أعصابه ، ويتحمل المعاناة القاسية من أجل الشعب الذى احتمل طويلا ، وقاسى ما لم يقاسه أى شعب على مدار عشرين عاما أو يزيد ، ولكن حرام أن يجيء هذا على مستوى محدود ، بينما يجرى العكس على المستوى الأكبر بغير مبالاة أو خجل أو خوف من عقاب . ولابد ـ وهذا هو وضع هؤلاء الاشتراكيين الأثرياء ـ من طرح أكثر من سؤال . »

● أولها : ما هى القوة التى تسند هؤلاء بحيث يتحدون كل اتجاه رسمى ويصرون على الاستمرار فى ارتكاب الأخطاء البشعة فيهدمون بذلك كل دعوة ـ أو محاولة لدعوة ـ إلى الإنتاج والتعبئة الشعبية للمزيد من هذا الإنتاج . »

● ثانيها : هل يمكن اعتبار الصحافة مقصرة فى توعية الشعب باحتمال المزيد من المشقات إذا ضغطت على كشف هذه المخالفات لأنها ترى الشعب يواجه ويلمس ويحس ويراقب كل هذه المتناقضات ؟ أو ليس الأصح هو أن كل كلام يوجه من الصحافة للشعب يطالبه بالإنتاج والتقشف هو عبث لا طائل من ورائه »

● ثالثها : أليس من واجب المسئولين الكبار ـ والذين يتحملون عبء المعارك كلها ـ أن يخطوا خطوة حاسمة لوقف هذا التيار التخريبى عند حد ، وإلا ضاعت جهودهم المخلصة لتخرج من المولد بلا حمص .

«هذه أسئلة ثلاثة من مجموعة ضخمة من التساؤلات . بل إنى أراها فى الواقع اشتراطات يفرضها الشعب قبل أن يستجيب إلى أى دعوة توجه إليه لإعطاء المزيد من التقشف الذى لا طاقة له على تقبل أكثر منه . وكل تأخر فى قبول هذه الشروط وتجنيد كل القوى لمحاربة الفساد الذى مازال مستمرا فى بعض المواقع الحساسة ، لا يحتمل إلا نتيجة واحدة هى أن تظل أوضاعنا على ما هى عليه ، وأن تظل كل

دعوة إلى المزيد من الإنتاج مجرد مزيد من النفخ فى القربة المقطوعة .
وهذا أخطر ما نقابل به جهودا جادة تبذل فى بعض مواقع المسئولية
الرئيسية » .

ولكن .. هل سكوت المسئولين هو وحده الذى ضاعف من عدد الثقوب فى القربة ؟ أم أن هناك من يتحمل المسئولية الكبرى إلى جانب هؤلاء المسئولين ، شجعهم على الصمت ، ودفعهم إلى اتهام الصحافة بأنها تثير . وتنشر المبهم من الكلام ؟ وهل كان يمكن المساس بحرية الصحافة لو أن رجال الصحافة وقفوا وقفة رجل واحد ، وصدوا عنها النكسات .. والتى كانت على الأبواب .

لقد كانت الصحافة ماضية فى ممارسة حريتها العرجاء . وفى نفس الوقت كانت أجهزة الحكم تستعد لضرب هذه الحرية وتستند فى إجراءاتها إلى حيثيات تعلن ولاتناقش . حيثيات تشيع بها حرية الصحافة إلى مثواها الأخير ..

وهكذا بدأت النهاية ..

صورة زنكغرافية للخطاب المرسل إلى رجل الأعمال المصرى وفيه إشارة إلى مايطلبه السيد أبو الوفا مروان ـ والد الدكتور أشرف مروان ـ من شركة البيرة الدينمركية وهذا الخطاب كان تحت يد المؤلف وهو يبدأ كتابة سلسلة مقالاته عن مستر ٥ ٪ والخطاب موقع . ولكن صعب ظهور التوقيع عند تصوير المستند .



THE CARLSBERG BREWERIES COPENHAGEN

29th May, 1975
FJ/gg

Dear Sirs,

Re. Quotation for EGYPT FREE SHOPS CO.

We thank you for your telexes of 13th, 15th and 21st May, 1975 concerning 10.000 cartons of Carlsberg beer to Egypt Free Shops Co. contents of which have been noted with interest.

Please be advised that we already know Mr. Marawan of this Company and he is aware of our present prices on which we grant him 5% commission.

From the enclosed photostat copy of a circular letter from Mr. Marawan dated February, 1975, you will note that it is the policy of the Company to deal directly with the suppliers without any intermediary.

As we can only offer total 5% commission on our present prices we should like to know how you can be of assistance in this matter.

We realize, however, that you may be in a position to arrive at a special agreement with Mr. Marawan concerning the 5% commission and have him accept our gross-prices. In that case we have no objection to forward the 5% commission through you on this special order.

We therefore enclose our proforma invoice made out at our gross fob price for your further action and await your news.

Yours faithfully,

CARLSBERG BRYGGERIERNE
(The Carlsberg Breweries)

Finn Jørgensen

encl.

50 STRANDVEJEN DK-2900 HELLERUP DENMARK TELEPHONE (01) 29 81 22 TELEGRAMS CARLSBERGEXPORT TELEX 16501 SHIPPING TELEX 16556

القسم الثانى

التحرك للهجوم الأخير..

١

التغيير الجـــذرى

أعلنت الصحف المصرية أن الرئيس محمد أنور السادات سيلقى خطابًا «هامًا» فى اجتماع مشترك بين مجلس الشعب واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى. وتحدد له موعد مساء الأحد ١٤ مارس سنة ١٩٧٦.

وكان الخطاب بمثابة تمهيد نهائى يدك بمدافعه قواعد الحرية الصحفية. قال الرئيس: «.. إننى لا أرى أن تصبح الصحافة ملكية فردية لأحد، وسأقول لكم لماذا؟ وضع الصحافة فى العالم كله. لعلمكم العالم الحديث بعد أن اكتشف التأثير الضخم للصحافة على الرأى العام، يتجه إلى أن مهمتها أخطر من أن تكون ملكًا للأفراد، ثم تخضع «لاحتكارات» أو تصبح مواردها المالية غير معروفة ولا منظورة. وتكاليف إصدار الصحف الآن تقدر بالملايين. وهو أمر لا تقدر عليه إلا فئات معينة، وهذا أمر ضد كل فلسفتنا واتجاهنا، حتى فى انجلترا أو السويد يفكرون فى طريقة تعين بها الدولة الصحف ماليًّا، دون أن تكون لها سيطرة عليها، حتى لا يأكل السمك الكبير السمك الصغير. أو تلجأ الصحف إلى مصادر تمويل خفية تنحرف بها عن الخدمة الوطنية المتوقعة منها. ولا أظن أن هناك من هو أكبر من السويد وانجلترا فى الديمقراطية وفى حرية الصحافة. الصحافة للشعب. ويجب أن تكون

دائمًا فى الوضع الذى يمكنها من خدمة مصالحه والتعبير عن آماله . وليكن للاتحاد الاشتراكى ٥١٪ وللعاملين ٤٩٪ . ولكنها مهمة ورسالة وصناعة ذات طابع خاص لا يمكن تركها لرأس المال الفردى . وأنا عازم ، مهما كان الأمر ألا تعود الرقابة التى رفعناها عن الصحف ، ولكن الصحف لابد من أن يعاد تنظيمها بالتفاهم مع المجلس الأعلى للصحافة لتحديد مسئوليتها الذاتية . ففيها أيضًا ترددت اتهامات تحيط البعض فى شطحات أجوائنا فى الداخل وأساءت إلى سمعتنا فى الخارج بغير وجه حق . فقط جريًا وراء السبق أو الشهرة أو الانتقام أو تصفية أحقاد وحسابات قديمة . »

وصفق أعضاء مجلس الشعب واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى لهذه الفقرات تصفيقا حادًّا مصحوبًا بالهتاف وكذلك كان موقف الأعضاء عندما ختم الرئيس جانب الحديث عن الصحافة بقوله : «أنا زى ما قلت لن أتراجع عن حرية الصحافة أبدًا . ولن أضع قيودًا على حرية الصحافة . ولكن لابد أن يعاد تشكيل مجالس إدارات الصحف ، وفورًا . من جيل جديد » .

ولما كنت قد توقعت كل هذا الذى قاله الرئيس وأن يبدأ عملية تصفية لكل رأى معارض داخل الصحف . لهذا كتبت ، وفى صباح اليوم الذى كان مقررًا أن يلقى خطابه فى مسائه مقالاً لينشر فى نفس اليوم الذى ينشر فيه الخطاب المتوقع . وكان ذلك قبل أن تزول صفتى الوظيفية ، وهى واحد من رؤساء تحرير الأخبار ، ولهذا السبب نشر المقال ، ولم يمنع .

وهذا هو المقال :

«وحتى فى أعرق البلاد تمتعًا بحرية الرأى واندفاع الصحافة بها فى استعمال حقها فى النقد وعلى كل المستويات ، فإنك تلمس هناك بين الوقت والآخر ضيقًا وتبرمًا من تمادى الصحافة فى استعمال هذه الحرية» .

«والصحافة ليست فوق مستوى النقد . والذين ينقدونها هنا وهناك إنما يمارسون حقهم الطبيعى . الحق الذى يجب أن ندافع عنه ونشجعه ونؤيده . فلا قيمة لحرية تستغل من طرف واحد . ولاحق لأى فرد فى الحرية إذا حرمها على غيره . ولو أن حرياتنا لم تتأثر بالكبت والضغط والحرمان على فترات طويلة من تاريخنا ، لكنا من الشعوب العريقة ذات التقاليد فى ممارسة حرياتها ، ولاعتبرنا النقد الصحفى ، مهما بلغت قسوته وتعثره أحيانًا ، علامة من العلامات الصحية على مسيرتنا الداخلية والخارجية» .

«على أنه لابد من كلمة تقال فى هذه الظروف .. إن تجربة النقد الصحفى بعد ثورة التصحيح مهما تعرضت له من نقد شديد أحيانًا كثيرة ، وخفيف أحيانًا قليلة ، أثبتت أنها شريكة وصاحبة فضل على ما تحقق حتى الآن . ولو أن حرية الرأى ظلت مكبوته ، محرمة على الكثيرين من الكتاب ، لكانت الخسائر التى تواجهها الدولة الآن ، وفى هذه الفترة بالذات ، أعمق من أن تعالج بالعلاج الطبيعى الذى يبشر بالشفاء وما يعقب ذلك من نشاط ورخاء» .

ولقد كان رئيس الجمهورية أحد الذين نادوا بتعقب الانحراف . وكذلك فعل رئيس الوزراء ــ ومعهما كل حريص على أن تمضى ثورة التصحيح بلا معوقات ــ والانحراف على رأسها ــ . ذلك لأنه كان حتمًا أن تلد ثورة التصحيح الأم ثورة جذرية . وكان الوليد هو الصحافة الحرة . فقادت هذه الخطوة التالية بكل حماس وإخلاص . ولو لم تنبر الأقلام

المخلصة لمحاربة كل فساد ـ ماضيه وحاضره ـ وبكل قسوة وعنف لظلت عجلة الانحراف منطلقة فى طريقها لتقتلع كل تصحيح وتعيد كل شىء إلى موضعه الفاسد . وليس الانحراف وحده هو فساد الذمة المالية . إنما للانحراف صوره المختلفة .

وكل ثورة لها إيجابياتها وسلبياتها ، لهذا كان لثورة الصحافة ـ أو بمعنى آخر للنقد الصحفى الحر المنطلق ـ ثمراته الإيجابية من غير شك .

١ ـ فهى قد أعادت الثقة للكثيرين ـ وليست للكل للأسف ـ على أن هناك نقدًا وهناك حرية . وولدت الاحساس بإمكانية إرساء قواعد الإصلاح . وهذه الثقة هى التى أعادت للفرد المصرى إحساسه بالكرامة وأنه قادر على المساهمة فى صنع يومه وغده . هذا الإحساس بالكرامة هو الذى يدفع إلى تحمل الصعاب والإقبال على المزيد من الإنتاج » .

٢ ـ وهى قد «أخافت» ـ وأكرر كلمة أخافت ـ الذين تمنوا أن يمضوا فى الانتفاع الشخصى بكل صوره بعيدًا عن الرقابة فقللت سرعة خطواتهم ـ ولا أقول أوقفتها ـ مما أتاح الفرصة للذين يريدون أن يتحقق الانتفاع لشعب مصر أن يحققوا بعض خطواتهم الإصلاحية .

٣ ـ وهى التى دفعت أصحاب الرأى إلى خلع رداء السلبية والإدلاء بآرائهم فى مشاكل رجل الشارع ومتاعبه الاقتصادية بالرأى السليم ، وبالمنطق الذى قد يغيب أحيانًا عن أذهان المسئولين ، وجعلت أمام الوزراء صورًا مختلفة لعلاج المشكلات التى تواجههم يختارون منها ما يتلاءم وإمكانيات الدولة ونظامها السياسى .

٤ ـ وهى التى جعلت أصحاب الخبرة ـ لا أصحاب الثقة فقط ـ يناقشون أوضاعنا السياسية المقبلة مناقشة حرة أعادت الأمل ـ أو بعضه ـ إلى الذين كانوا قد فقدوه فى جو الضغط والإرهاب والكبت .. أو بمعنى آخر جعلت «لتحالف قوى الشعب» طعمًا أو معنى

وحولته من تحالف من أجل حماية الخطأ إلى تحالف تصارع فى الرأى من أجل المصلحة العامة .

٥ ـ وهى التى جعلت بعض المشروعات الإصلاحية والإجراءات المتعلقة بالانفتاح تمضى فى طريقها بدلاً من السير فى طابور البطء القاتل والروتين المنهك الذى يحركه الانحراف .

«هل أمضى فى المزيد من سرد الإيجابيات التى حققها النقد الصحفى ؟هل أمضى فى توضيح الصورة الأخرى التى ظهر بها النقد الصحفى .. ؟

«وماذا عن السلبيات ؟ .

«وما قيمة السلبيات إذا كان ميزان الحكم النهائى يؤكد رجحان كفة الإيجابيات وأنها أقوى وأشد فعالية من السلبيات .. ؟ .

«وكل ما نطلبه أن تعاد دراسة قيمة الإيجابيات التى حققها النقد الصحفى الحر المبرأ من الغرض .. ونقارن هذه القيمة الفعالة بما حققته السلبيات من آثار جانبية ، وسنجد أن الوجه الحقيقى للنقد الصحفى قد حقق عمقًا كبيرًا لثورة التصحيح وأنه جعلها حتى الآن ثورة حية .. ثورة لصالح المجموع وليست لصالح فرد أو أفراد » .

«ومن هذا الواقع فإن النقد الصحفى ، رغم الوجه الذى يراه البعض منا قبيحًا . مازال هو الأمل الأكبر فى أن تمضى عجلة الثورة التصحيحية إلى مداها البعيد .. » .

«وهذا هو أمل الجميع .. » .

ولم يكن اتجاه الرئيس أنور السادات فى هذا الاجتماع المشترك سرًّا يذاع لأول مرة ، فقد كان معروفًا أنه قرر فعلاً عزل بعض رؤساء التحرير من مناصبهم والإبقاء على من هو على استعداد بغير توجيهات

أو تعليمات للقيام بمهمة وضع الصحافة على الخط الذى لا يزعج أو يثير موضوعات حساسة . وبمعنى أوضح إخضاع بعض الآراء لرقابة «منه فيه» وذلك بإطلاق حق الرؤساء الجدد فى تصحيح مسار رأى بعض الكتاب فى حالة ما إذا لم يفعلوا ذلك بمحض إرادتهم .

وكانت هذه الخطوة المرسومة تحقق فى الظاهر خدعتين :

أولاهما: ألا تعود الرقابة على الصحف فلا تعين وزارة الإعلام رقيبًا من عندها لكل صحيفة اكتفاء بأن يقوم رؤساء التحرير الجدد بهذه المهمة وبذلك يحتفظ الرئيس السادات بحق التباهى بأنه هو الذى رفع الرقابة عن الصحف .

ثانيتهما: عدم فصل أحد من الصحفيين وأن يواصل رؤساء التحرير المبعدون عن مناصبهم كتابة مقالاتهم مادام الرأى الذى تتضمنه فى نهاية المطاف خاضعًا لإشراف ورقابة رؤساء التحرير الجدد . وبذلك لا يقال إن تجربة حرية الصحافة قد مست فى عهد ثورة التصحيح .

وكنت أعرف أن هذا كله على وشك الحدوث ، وأنه كما قال الرئيس فى خطابه يجب أن يتم فورًا . وكان المرحوم على أمين ـ رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم ـ يرقد فى غيبوبة كاملة فى مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية ويقترب يومًا فيومًا من الموت بعد أن أعلن الأطباء يأسهم من شفائه . وكان الجميع يعلمون ذلك ، مع هذا صدرت القرارات بعزله .. من منصبه كرئيس لمجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم ورئيس تحرير الأخبار . وبعد أيام ذهب إلى لقاء ربه وخرج جثمانه

من دار المؤسسة ـ التى بناها مع شقيقه بعرقها وجهدهما ـ تشيعه الآلاف من أفراد الشعب .

فهل كان تصرف الدولة يتفق وأخلاق أهل القرية ؟

وكان على أمين ـ الله يرحمه ـ رجلاً طيب القلب ينطق لسانه بما فى قلبه . وكان فى الأشهر الأخيرة السابقة لوفاته يعمل بلا انقطاع ليعيد إلى الصحافة المصرية ما فقدته خلال أعوام الكبت ويعوض لصحف أخبار اليوم بالذات كل ما فقدته خلال فترة غيبته عنها هو ومصطفى ـ الأول مقيمًا فى لندن والثانى مقيمًا فى السجن بتهمة ظالمة ـ وذلك بعد أن تداولت هذه الصحف أيد مختلفة بعضها لا صلة له بالصحافة . والبعض الآخر تولى رئاستها ليقودها إلى الهاوية بكل ما يملك من قوة . ولكن القاعدة القوية التى بنيت عليها هذه المؤسسة تضمنت عناصر صحفية مخضرمة وشابة كانت تعتبر الدار جزءًا منها ولهذا ظلت الدار صامدة رغم كل الخطط التى دبرت ورسمت لتحطيم كل إمكانياتها البشرية والمادية .

وفكر على أمين ـ وكان يتنقل بين لندن وبيروت بعد وفاة الرئيس عبد الناصر ـ أن يكتب إلى الرئيس محمد أنور السادات رسالة شخصية طالبًا الإفراج عن توأمه مصطفى . وكان يعلم متانة علاقتى القديمة بالرئيس الجديد وظن أن هذه الصلة مازالت قائمة وأن فى استطاعتى تسليمه الرسالة يدًا بيد والتحدث إليه فى الأمر .

ومع أن هذه الصلة كانت قد تأثرت ـ لأسباب لا أعرفها ـ ومن قبل وفاة الرئيس عبد الناصر . إلا أنى أحسست أن واجبى الإنسانى والشخصى يفرض على الضغط على نفسى وأطلب تحديد موعد يقابلنى فيه الرئيس .

واتصلت بالسيد فوزى عبد الحافظ سكرتيره الشخصى ، وقد كان يعلم مدى علاقتى المتينة بالرئيس . وطلبت منه إخطاره برغبتى فى مقابلته . ووعد بالرد . ولكنه لم يفعل . فعدت مرة ثانية إلى طلب المقابلة .. ولكنها لم تتم . وتوقفت فى محاولاتى عند هذا الحد .

وكانت رسالة المرحوم على أمين الموجهة إلى الرئيس تتضمن الكلمات التالية :

لندن فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٠

عزيزى الرئيس أنور السادات

« إن آمالى فيك لا حدود لها . ولهذا أتجه إليك راجيًا أن تصدر أمرك بإنهاء المحنة التى عاشت فيها أسرتنا الصغيرة أكثر من خمس سنوات وتطلق سراح أخى مصطفى أمين » .

« وإننى كتوأم أعيش فى سجنى مع أخى . فإذا أمرت بإطلاق سراحه فأنت تطلق سراح سجينين لا سجين واحد وتعيد البسمات إلى قلوب أسرة صغيرة ، اكتوت بالفراق والآلام » .

« ولست فى حاجة أن أذكرك أن عمر كل منا ٥٧ سنة . وأننا نعانى من أمراض السكر والروماتيزم والنقرس .. ولم يبق من العمر إلا فترة قصيرة . فهل يتسع وقتك لتمكننا أن نعيش معًا خلال السنوات القلائل القادمة ؟ » .

« لا أريد أن أطيل عليك فإننى أعرف أن وقتك لن يتسع لقراءة كل الصفحات التى أتمنى أن أكتبها إليك » .

« إننى أتتبع كل خطوة من خطواتك وأحس منها أن الله يرعاك .. ويلهمك .. ولهذا فإننى أومن أنك ستسعد ملايين البيوت الصغيرة فى

بلادى وتحقق على يديك أحلام العرب » .

« وليحفظك الله ويرعاك . ويبارك كل خطوة من خطواتك » .

المخلص
على أمين

وما لم أنجح فى تحقيقه ، حققه آخرون استطاعوا الوصول إلى الرئيس السادات والتحدث إليه فى أمر عودة على أمين إلى مصر . وهذا ما لم يمانع فيه . أما الإفراج عن مصطفى فقد أجل اتخاذ قراره بشأنه إلى حين .

وعاد على أمين إلى مصر فى فترة اتفق توقيتها الزمنى مع قرار كان قد اتخذه الرئيس بالتخلص من الأستاذ محمد حسنين هيكل وإبعاده عن الأهرام نهائيًّا . فقد كانت العلاقات بين الرئيس وهيكل قد وصلت إلى نقطة اللاعودة إلى علاقات طيبة .. وهذا ما كشف عنه فى خطابه الذى ألقاه فى الاجتماع المشترك بتاريخ ١٤ مارس ١٩٧٦ فقد قال :

« أنا باقول : إن الصحافة لا يمتلكها فرد ، أنا باقول إن الصحافة لا يمتلكها فرد .. وإن الصحافة لا يمتلكها فرد ، لماذا ؟ كما قلت لكم .. إن من ضمن التركة اللى سايبها لى جمال .. واللى هى تركة .. واللى هى صعبة . بعض الورثة اللى متصورين أن لهم حق فى حكم هذا البلد .. أو على هذا البلد .. جمال بنى جريدة الأهرام . بنى جريدة الأهرام جمال عبد الناصر .. ازاى ؟ حرر الأهرام من جميع القيود المالية المفروضة على الدولة وزى ما كلكم عشتم وشفتم يومها ما كنش فيه إنسان يستطيع أن يحول مليم . وكانت العملة الصعبة ضيقة والقوانين صارمة وكان فيه كل شىء رهيب .. لأ . تحررت الأهرام وللأسف اتبنى داخل الأهرام

بالتوازى مركز قوة من رئيس تحرير ، واعتقد أنه من الورثة أو من الشركاء الأول . وبعد ما مات عبد الناصر يبقى من الورثة » .

« أنا سأقص واقعة واحدة علشان ندلل على أنى لا أوافق على ملكية الصحف أبدًا .. كلكم قرأتم لابد مذكرات ديان عن الحرب اللى فاتت وقرأتم ازاى لاموه فى الكنيست (البرلمان بتاعهم) ازاى لاموه وقالوا له : إنت ليه ما أعلنتش التعبئة لما لقيت السادات بيعمل المناورات بتاعته فى سبتمبر؟ قام قال لهم دا السادات عملها قبل كده مرتين وفى كل مرة كنت أصرف ١٠ ملايين جنيه . ويطلع فشوش . فالنوبة دى طلعت صح مش غلطتى بقى .. (ضحك وتصفيق) » .

« إيه اللى كان بيجرى فى العملية دى ؟ اللى كان بيجرى أنه فى أول أبريل ١٩٧٣ قبل المعركة اجتمعت بالقادة واتحدد لى المواعيد اللى يصلح فيها القتال أو اللى تصلح فيها المعركة . من ضمن هذه المواعيد كان مايو لأن دى حاجات مقترنة بعلوم كثيرة فى الفلك والمد والجزر وحكاية طويلة قوى . ومجموعة فى مايو ومجموعة فى أغسطس ومجموعة فى سبتمبر واكتوبر فببساطة أنا علشان أعمل الخداع الاستراتيجى بتاعى ـ اللى بنقول عليه خداع استراتيجى فى كل مجموعة من دول لأن مش أنا اللى عارف أن دول يصلحوا بس . اليهود أيضًا . لأنهم عسكريون زينا وأحسن منا يمكن . وعارفين العلوم دى كلها .. عارفين أن ما يصلحوش للهجوم فى السنة إلا المجاميع دى . إحنا الاثنين عارفين .. فأنا بقيت آجى فى كل مجموعة من دول واسخن البلد . وأدى أمر للصحف تنزل بحتت صغيرة كده . آيات قرآنية . أو أى شىء .. انفعال .. تحمس .. وأدى أمر فى الجبهة بتحركات غير عادية فكانت النتيجة أنه فى مايو جرى ديان وراح عامل تعبئة كلفته ١٠ ملايين دولار . اتجننوا . لمَّا طلع ما فيش

حاجة . مجموعة أغسطس عملتها . ١٠ ملايين دولار وبرضه طلع مافيش حاجة . آم لما جيت فى أكتوبر قالوا : دى بقى زى حكاية الراعى والغنم . الديب والغنم (ضحك) فطلعت صح . دا كله فى الخداع الاستراتيجى أنا باعمله . لما اديت أنا أمر للصحف كنت باديها فى المجاميع دى لأنى أنا عارف أن اليهود بيراقبوا عندى الصحافة زى أنا ما براقب صحافتهم . ويشوفوا التسخين . الموقف بيتسخن إزاى ؟ اديت أمر للصحف يطلعوا آيات القتال كلها اللى من القرآن . وحكم .. وكله كله .. وسخنوا الموقف والجبهة فيها تسخين أيضًا .. وتحركات .. كل الصحف تعمل إلا الأهرام .. ليه ؟ لأنه (أى رئيس تحريرها) مش مقتنع بهذا .. ليه ؟ دا أنا اللى مدى الأمر . وبعدين إيه ؟ أنا مش قادر أحكى أنا باعمل ده ليه .. وده أنا مقلتوش إلا بعد ديان ما قاله السنه اللى فاتت . أنا مكنتش ناوى أحكيه لأن دى عمليات فى الخداع الاستراتيجى . فى العلم العسكرى عندنا علشان يمكن أكررها المرة اللى جايه مثلاً (ضحك) .

«لكن أنا بدى مثل النهارده وبقول .. لا أسمح .. وده كان رئيس تحرير بس .. كان رئيس تحرير فقط ولم يكن مالك .. فما بالك لو كان ده مالك لهذا الجرنال ؟ واللى أنا من يومها كنت عاوز أشيله .. ولكن برضه ما أردتش . لأنه ما أردتش أكشف أى حاجة لأنه بيكتب كل شيء يتقال له .. فحيكشفلى اللى أنا بأقوله خالص .. وعلى ذلك أنا سكت . لكن أنا باديكم ده مثل .. إنه لا يمكن أن تملك الصحافة لفرد أبدًا . ولا أن يكون رئيس التحرير فى مكان بسلطة من غير مجلس الإدارة أبدًا .. أبدًا .. فى المرحلة الجاية .. المرحلة القادمة انتهى كل هذا .. وانتهت مراكز القوى وانتهى الكلام ده .

وكان خاتمة المطاف أنه علشان يكسب قرشين من كتاب يشوه عبد الناصر الله يرحمه ويطلعه راجل ملحد واحنا بلد متحبش الإلحاد .. الله يسهل له » .

* * *

ولقد عشت بالأهرام هذه القصة التى رواها الرئيس عن « تسخين الرأى العام » . وكان هيكل يبدو سعيدًا لمخالفته التعليمات الصادرة إلى الصحيفة من الرقابة ووزارة الإعلام . ولأول مرة وعلى خلاف عادته أحسست أنه راغب فى أن يعرف الناس أنه على خلاف مع الرئيس أنور السادات وأنه يقف منه موقف المعارضة . لماذا ؟ هل كان يحس أن الرئيس يوشك أن يتخذ قرارًا بإبعاده عن الأهرام ؟ والجواب نعم .

لقد أحس بأن السادات سينتهز أول فرصة للتخلص منه وبذلك يقضى على آخر قلعة من قلاع سلفه . ولهذا كان هيكل أسرع فى استغلال الأيام الباقية للظهور بمظهر المعارض . وضح ذلك فى مقالاته وفى إصدار تعليمات لهيئة تحرير الأهرام مضادة لتعليمات الرئيس . بل كان موقفه من عملية « تسخين الرأى العام » التى أشار إليها الرئيس فى خطابه أمام المؤتمر المشترك بمجلس الشعب تحديًا سافرًا واستعدادًا لموقف قادم .

وفى نفس الوقت شعر هيكل بأن عودة على أمين تحمل دلالات كثيرة تؤكد له أن أمره قد انتهى . ورغم اعتقاد الأخوين مصطفى وعلى أمين أن هيكل كان السبب المباشر فيما ألم بهما . إلا أن على أمين لبى دعوة هيكل لزيارة الأهرام . وقاما سويا بجولة فى الدار .. بل إن هيكل حدد

موعدًا لوليمة غداء تقام بدار الأهرام ويتصادف أن يكون موعدها متفقًا مع صدور قرار الإفراج عن مصطفى أمين. وعندما أبلغ مصطفى بهذا القرار كان أول ما نطق به «الحقوا على. لا تدعوه يذهب إلى وليمة الغداء. إن هيكل سيستغل هذا الظرف ويقول إنه هو السبب فى الإفراج عنى».

وألغيت المأدبة. واعتذر عنها على أمين. ودهش هيكل لذلك. ولكن دهشته زالت عندما قرأ صباح اليوم التالى فى الأخبار نبأ صدور قرار الإفراج عن مصطفى أمين والذى تقرر أن ينفذ فى نفس اليوم الذى أذيع فيه.

ونشر هيكل النبأ فى الأهرام ـ بعد الأخبار ـ وحرص على التأكيد فى مضمونه بأن إطلاق سراح مصطفى إنما هو «إفراج صحى» رغبة منه فى التأكيد بأن التهمة التى وجهت إليه فى عهد عبد الناصر وسجن بسببها مازالت قائمة..

وذهب هيكل إلى منزل مصطفى أمين مهنئًا. وكانت المقابلة باردة إلى الحد الذى اضطر هيكل إلى مغادرة المنزل بعد دقائق من وصوله.

وبعد أيام خرج هيكل من الأهرام.. ودخله على أمين. وعاد مصطفى أمين إلى أخبار اليوم كاتبًا صحفيًا. وكانت مهمة على أمين داخل الأهرام بالغة القسوة. فقد غاب عن مصر فترة طويلة جرى فى خلالها تطور فى فكر الناس والعاملين فى الصحافة فلم يعودوا كما كانوا يقدمون المهنة على ما عداها. بل كان معظمهم غارقًا فى صراعات جانبية أو شخصية كما كانت تسيطر على الآخرين رهبة الخوف من أى شىء.

ولم يكن الأهرام ـ مثل الصحف الأخرى ـ قد مر بتجارب تغيير المركز القيادى ، بين وقت وآخر. بل لقد ظل هيكل يحكم الأهرام بأسلوب صاحب المؤسسة والمتصرف فى شأنها دون التزام بقواعد أو تشريعات. لأنه كان يعلم أن أحدًا لن يحاسبه . اللهم إلا فى حالة واحدة عندما بدا أن على صبرى أصبح قوة متفوقة عليه وخشى أن يحاسبه الاتحاد الاشتراكى فبادر إلى استدعاء خبير محاسب من خارج المؤسسة .وطلب منه أن يضع له تقريرًا خاصًا . فلما انتهى الخبير من مهمته ، وكان التقرير قد كشف عن أشياء كثيرة ، كانت سحابة الخوف من إمكانية مد سلطان على صبرى قد تبددت. ولهذا احتفظ بالتقرير لنفسه ولم يحدث إلا تغييرات وظيفية محدودة . وهذا التقرير وهو الذى سعى جهاز المدعي العام الاشتراكى فى مارس من عام ١٩٧٧ للحصول عليه ، ولكن الخبير اعتذر عن تقديمه لأن النسخة اليتيمة والمكتوبة بخط يده سلمت إلى هيكل للاطلاع عليها . ولم تتح له فرصة كتابته على الآلة الكاتبة .

وكان هيكل ـ بعد خروجه ـ حريصًا على أن يذيع ويبلغ أنصاره أنه عائد إلى الأهرام . بل كان يسعى إلى مقابلة الرئيس السادات عن طريق صديقه المهندس سيد مرعى . ولكن الرئيس كان يرفض دائمًا فكرة عودته إلى الأهرام . وإن كان لم يعترض على تكليفه بعمل آخر حتى ولو كان عملاً وزاريًا كأن يعين وزيرًا فى وزارة ما . ولكن هيكل كان يريد العودة إلى الأهرام بالذات . وهذا ما لم يفلح فيه رغم كل الوساطات والتوسلات .

وهذا الجو هو الذى جعل مهمة على أمين داخل الأهرام صعبة ذلك أن كبار المحررين ـ وبعض صغارهم ـ كان مترددًا خائفًا غير واثق من أن

على أمين قد وجد فى الأهرام ليبق . هذا إلى جانب أن المؤسسة كانت تضم بعض أقطاب الشيوعية فى مصر كما كانت تصدر لهم مجلة الطليعة المعبرة عن فكرهم ورأيهم .. ويبدو أن على أمين كان مكلفًا بالتخلص منهم ومن مجلتهم ولكنه وهو الصحفى الأصيل كان يعز عليه غلق مجلة أو صحيفة . ولهذا أراد فرض سيطرته التحريرية على المجلة بحيث لا تبدو حمراء فاقعة .. ولكنه لم يستطع أن يصل إلى ذلك بوسيلة التفاهم . وترك هذه المهمة . إلى أن جاء الأستاذ يوسف السباعى رئيسًا لمجلس إدارة المؤسسة فحقق فى عام ١٩٧٧ ما لم ينجح فيه على أمين عام ١٩٧٤ وتحولت مجلة الطليعة من مجلة شيوعية إلى مجلة علمية .

ويرجع عدم توفيق على أمين فى الوصول إلى هدفه العام داخل الأهرام إلى عدة أسباب منها :

أولاً : أن منصبه فى الأهرام لم يكن رئيسًا لمجلس إدارته بل مديرًا لتحريره وهو الوضع الذى جعله مكتوف اليدين . وسهل لعملاء هيكل محاربته بكل عنف .

ثانيًا : أنه كان كثير السفر مع الرئيس فى رحلاته إلى الخارج .

ثالثًا : وهو الأهم أنه فى أسلوب تغطيته لأخبار الرئيس كان مندفعًا ومسرفًا فى نسبة كل عمل أو تصرف أو فكر إلى الرئيس السادات .

وكان الشعب يضيق بهذا النوع من الأسلوب ويتطلع إلى اختفاء الأسلوب الذى كانت تكتب به أخبار عبد الناصر متعمدًا مسح كل فكر غير الفكر الواحد الذى يمثله الرئيس الراحل .. ولكن على أمين وقد عاش بعيدًا عن هذه العقلية المصرية الجديدة كان يبدو ـ غير متعمد ـ كما لو كان يحاول بناء شخصية الفرد الواحد مرة أخرى . ولكنه فى عمله

هذا كان مندفعًا بحب حقيقى يحمله قلبه الكبير للرئيس السادات لأنه هو الذى أتاح له فرصة العودة إلى بلاده التى يحبها . وهو الذى أفرج عن شقيقه وجمعهما معًا بعد غياب طويل هد من كيانه الصحفى إلى حد مؤقت

ولم يحس على أمين بحقيقة ما كان يدبر له . أو لعله أحس ولكنه لم يقم له اعتبارًا . وكان الرئيس يجتمع به كلما أراد . ويزوده بالأخبار . ويصحبه معه فى رحلاته إلى الخارج . مما عجل بالقيام بحركة التفاف حوله ونجح خصومه وأصدقاء هيكل فى أن يقيموا سدًّا بينه وبين الرئيس أنور السادات وأصبح متوقعًا أن تنتهى مهمة على أمين فى الأهرام .. وإسناد منصب رئاسة التحرير إلى غيره .

ودعى بعض الصحفيين إلى مقابلة الرئيس لاستشارتهم فى إجراء تعديلات فى المناصب « الصحفية » وكان من بينهم مصطفى أمين الذى قال له الرئيس إنه يرى أن يعود شقيقه على أمين إلى الأخبار ليعملا معًا .. وبادر مصطفى فطلب من الرئيس أن أنضم إليهما تاركًا عملى الأكاديمى فى الأهرام .. فوافق فى الحال .. وبذلك اجتمع شملنا مرة أخرى بعد ١٤ عامًا من فراق فرضه الرئيس عبد الناصر .. وعدنا إلى الأسرة التى جمعتنا فى أحلك أوقات ما قبل وما بعد ثورة ٢٣ يوليو وتكونت داخل مؤسسة أخبار اليوم ـ من جديد ـ قوة دافعة جذبت إليها عقول الشباب الصحفى الضائع والذى بدأ يحس بأنه وجد من يأخذ بيده إلى العمل الجدى الذى يرفع من شأنه .

وقد كان على أمين ـ رغم بدء شعوره بحدة مرضه الأخير ـ لا يقف ضد الرأى السليم . ولا الاتجاه الذى يخدم الفكرة الصحفية والدولة معًا . وكان على استعداد للدفاع عن تصرفه بلا استسلام .. وبدأ عموده « فكرة » يستعيد قلوب الجماهير وشد انتباه الشباب الذى لم يكن يعرفه ..

وليس بالضرورة أنهم كانوا يوافقون على ما يبديه من الآراء وإنما وجد عموده من يعارضه بشدة . ووجد من يناقشه فى حوار ديمقراطى . أو يدعوه إلى المزيد من إشاعة الحب فى القلوب وغسلها من الأحقاد التى زرعها الماضى القريب . وكذلك التمسك بالأمل . إلا أن على أمين لم يحسب فى كلامه عن الأمل حساب ما كان الشعب يعانيه فعلاً . وأن تحقيق هذا الأمل الكبير الضخم الذى يحلم به كان بعيدًا وأن الكلام عنه يجب أن يكون بالمعيار .

وعيب على أمين أنه كان يرفض سماع النصيحة وذلك إذا اقتنع بأمر ما ، وهو قد اقتنع بأن الحديث عن الأمل ـ قرب أو بعد مداه ـ هو السبيل إلى تهدئة فورات الناس .

ومع هذا فقد كان على أمين فى نفس الوقت ـ كرئيس للمؤسسة ـ حريصًا على أن يجعل صحفها قادرة على جمع شمل كل الآراء ، وتقديمها إلى القارئ . يختار منها ما يشاء . ويقبل أو يرفض منها ما يشاء . ولهذا عادت الحيوية إلى صحف المؤسسة كلها وأصبحت أرقام توزيعها تشق طريقها إلى أعلى بحيث وصلت فى فترة ما أن كانت النسخة الواحدة من الأخبار تباع بأضعاف ثمنها نظرًا لقلة المطبوع منها بسبب أزمات ورق الصحف .

وإذا كان بعض المسئولين قد سموا هذا النجاح فيما بعد اتجارًا بشعور الناس . فإن الواقع الصحفى يقول إنه تغطية لرأى عام عاش لعشرات السنين لا يقرأ إلا الرأى الواحد . ولا يعرض عليه الحوار الذى يضم كل الآراء المختلفة والمتناقضة . ليكون لنفسه الفكرة السليمة . أو بمعنى آخر كانت بداية استعادة الرأى العام لكيانه ووجوده .

وانتقلت عدوى صحوة الضمير الصحفى من مؤسسة أخبار اليوم إلى المؤسسات الأخرى ، ولكنها كانت صحوة بطيئة مترددة لا تتجاسر على فتح بعض الملفات ، أو المشاركة فى قراءة ما فتح منها . ومن هذا الواقع الأليم كانت الفرصة أمام أعداء الحرية والذين أرعبهم تسليط الأضواء على الكثيرين منهم ـ كانت فرصتهم كبيرة لدق الإسفين ، بعد الإسفين ، فى صفوف الصحفيين للحيلولة دون تجمع عام من جانب حملة الأقلام ..

ويبدو أن التجربة كانت صعبة بعض الشيء على زملائنا . أو أن الصحوة كانت طارئة إذ لم يلبث أصحابها أن عادوا إلى نوم جديد فى مواجهة اللوم الرسمى أو التنبية المتواصل إلى ضرورة التزام الخط العام .. أو لعل الالتزام بالنوم الصحفى المريح كان محاولة من بعض الزملاء للوصول إلى المراكز الرئيسية فى المؤسسات الصحفية على أشلاء الآخرين فما أكثر ما كان يتردد فى أوساطنا بين الوقت والآخر من أنباء عن حركة تعد لإعادة تنظيم الصحافة والصحفيين .. وكان يعقب إذاعة هذه الأنباء «حركة هدوء» تسيطر على المؤسسات إلا من الجيوب الصحفية التى لم يكن يعنيها ما ستأتى به هذه الحركة بالنسبة لهم بقدر ما يعنيهم أن يؤدوا الواجب الصحفى إلى نهايته ..

* * *

وجاء يوم ١٤ مارس ١٩٧٦ وأعلن الرئيس فى خطابه أمام الاجتماع المشترك من مجلس الشعب واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى «.. أنا لن أتراجع فى حرية الصحافة أبدًا . ولن أضع قيودًا على حرية

الصحافة . ولكن لابد أن يعاد تشكيل مجالس إدارات الصحف . وفورًا ، ومن جيل جديد .. » .

وبعد أيام أعلنت التشكيلات الجديدة وأزيلت عنى ـ مع الآخرين ـ صفة رئاسة التحرير وأصبحت مقالاتى لا ترسل إلى المطبعة مباشرة ، ـ وإنما كان عليها أن تمر على رئيس التحرير ـ الأستاذ موسى صبرى ليقول رأيه فيها ..

وتلك كانت بداية ممارسة صحفية من نوع جديد .

٢

وبدأنـا نتحسس الطـريق !

وبدأت مرحلة هامة فى تاريخ هذه الفترة السياسية والصحفية . وأصبح علينا أن نتحسس طريقنا من جديد بحثًا عن المكان الذى أودعت ـ ولا أقول أخمدت ـ فيه حرية الصحافة . لقد توارت هذه الحرية فى مكان ما . إذ لم يصدر قرار بعودة الرقباء إلى الصحف لكى يقال إن الرقابة فرضت عليها . ولم يبعد كاتب من موقعه كعامل فى المؤسسة كما لم ينقل أحدًا إلى مؤسسة أخرى كما كان يحدث سابقًا . ولكننا مع هذا لم نختلف أبدًا فى أن الحرية الصحفية قد سحبتها رئاسة كل مؤسسة إلى ورشة داخلية لإجراء عملية « عمرة وتجديد » كما تسحب الآلات الميكانيكية بين وقت وآخر .

ولم يغب عنا بالقطع أن هذا التجديد الذى يراد إدخاله على الحرية الصحفية سيعطيها شكلاً جديدًا .. ويلبسها ثوبًا أقرب إلى السواد منه إلى البياض .. وقد يقال علنًا إن الثوب الجديد يعبر عن الوقار الباعث على الاحترام . ولكن هل نقبل هذا التغيير والتبديل . ؟

ولم يكن ممكنًا اتخاذ قرار فورى . فالظواهر ـ أمام الناس ـ تدل على أن بعض رؤساء التحرير سحبوا من مقاعدهم وترك لهم حق الكتابة . هذا بالإضافة إلى أن الواقع الذى يجب على الجمهور معرفته هو أنه فى

الفترات التى اشتركت فيها مجموعة من الأسماء فى تولى منصب رئاسة تحرير جريدة الأخبار فإن الأعباء التنفيذية ـ فى كل الأوقات ـ كانت موكلة إلى واحد فقط . وغالبًا ما كان هذا الواحد هو الأستاذ موسى صبرى . ولكنه بالقطع لم يكن يملك فى الوضع الجماعى ـ الحق فى أن يحذف لرئيس تحرير آخر كلمات أو فقرات من مقال له أو أن يأمر بعدم نشره ـ ولكن مقابل هذا فقد كانت الأخبار تنشر أحيانًا بعض الأنباء الغارقة فى التخلف والرياء والنفاق . وكنا نتحمل مسئوليات هذه الأنباء جميعًا . وكان نقد الجماهير ينصب على رؤوسنا . فلا نملك إلا الصمت . ألسنا رؤساء تحرير ؟ .

ولهذا فقد كان هذا التغيير فى صالحنا ، لأنه جردنا من تصرفات لا نريد ـ وفى هذه السن ـ أن تلتصق بنا .

ويبقى بعد هذا حقنا فى نشر ما نريد وما نرى ضرورة طرحه على الشعب ، كما اعتدنا أن نفعل ونحن رؤساء تحرير . وهذا الحق هو الذى كان يجب أن يمر بالتجربة العملية وأن يختبر الوضع الجديد بالمواجهة والممارسة .

ولكن لابد من القول ـ فى نفس الوقت ـ بأن المعاناة التى عاشتها الحرية الصحفية كانت قد وصلت إلى مداها . وكنا مازلنا نرى تفويت كل الفرص على أعداء هذه الحرية للتعجيل بقتلها وإسدال الستار عليها . فالذى لاشك فيه أنهم كسبوا الجولة الأولى . وأنهم يتحفزون الآن لجولة يتمنون أن تكون الأخيرة .. فهل كان من المصلحة الاصطدام بحائط التحدى . ـ وفى يده كتم الصوت الحر ـ أم كانت المصلحة هى القيام بالمناورات التى تحقق فى النهاية مواجهة يتحقق الانتصار فيها لمن يملك الدليل على أن حرية الرأى كانت زائفة فعلاً .

ولا أريد أن أكشف عمن كان يعارض هذا الرأى . ومن كان يؤيده . إذ من هو الرابح إذا اجتمع رأى كل الكتاب على قصف أقلامهم والرحيل ؟ ثم وماذا يكون ردنا على القائل الذى يسألنا فيما بعد ، وبلا دليل فى أيدينا : «وهل مُسَّ حق كل الكتاب فى مواصلة الكتابة كما يشاءون ؟» .

كان لابد من تجميع وقائع معينة وثابتة وتؤكد أن السياسة الصحفية الجديدة كانت قد رسمت خطتها على إطالة بقاء الحرية الصحفية فى ورشة الإصلاح . وأن لا تظهر إلا فى حالات قليلة يسمح بها وفى أضيق الحدود .

ومع هذا فقد دخلت التجربة فى دور المواجهة وبدأت الأدلة على التطور الجديد تتجمع دليلاً فوق دليل . ولم تكن المواجهة فى بدايتها بين صحفى ورقيب رسمى . بل كانت بين صحفى وآخر . بين زميل وزميل . ومن هنا فإن الدولة كانت ــ حتى اللحظة ــ تملك فى يدها الدليل على أنها لم تمس الحرية الصحفية . ولم تفرض رقابة على الصحف ولم تتراجع عن حرية الصحافة !

ومع هذا فإن البعض من الزملاء اعترف بلسانه بما يقدم الدليل على أن الصحفى لم يكن آمنًا على قلمه وعلى رأيه . فقد حدث فى خلال المعركة الانتخابية التى جرت بنقابة الصحفيين فى شهر مارس ١٩٧٧ أن وقف الدكتور يوسف إدريس المحرر بالأهرام والذى كان مرشحًا لمنصب النقيب ــ وقف يواجه منافسه الأستاذ يوسف السباعى رئيس مؤسسة الأهرام ويقول له : «لقد منعت لى أكثر من مقال ..» فرد عليه الأستاذ يوسف السباعى قائلاً : «لقد فعلت ذلك خوفًا عليك من أن تفصل من عملك» .

فمن ذا الذى كان سيفصله ؟ أو ليس تفسير هذا الرد أن لدى رؤساء المؤسسات الجدد تعليمات مشددة بمراقبة كل ما يكتبه الكتاب وأوامر أخرى بفصل من لا يخضع للتعليمات ؟ أو لم يكن الأصح أن يكون رد يوسف السباعى هو : «لقد فعلت ذلك خوفا عليك من القانون العام» ذلك أن رئيس التحرير يملك فقط التدخل فى رأى الكاتب إذا تضمن هذا الرأى مخالفة قانونية يمكن أن تعرض المؤسسة ورئيسها لمسئوليات قانونية أو تعويضات مالية باهظة . أما ماعدا ذلك فإن الكاتب مسئول عن رأيه . يحاسبه عليه الجمهور . والجمهور فقط . وهذا هو مفهوم الرأى الحر فى نظام ديمقراطى . وفى عهد حرية صحفية كانت توصف فى الخطب الرسمية بأن مصر لم تشهدها منذ ٤٠ عامًا .

وهذا الذى قاله يوسف السباعى علنًا وفى اجتماع عام بنقابة الصحفيين ، تعرضت لمثيله ، فى عملى بجريدة الأخبار . لقد كانت تجربتى بها طويلة . كنت أحس بأن هناك تصميمًا على العصف بحرية الصحافة . وكان لابد علينا أن نعدل من اتجاهاتنا وإلا تمكن المسئولون من الإسراع فى تحقيق أهدافهم ، واجتمعت مع كثير من زملائى بالأخبار وغيرها . وعرضت خطة نفوت بها على المسئولين غرضهم .

● وكان أول الاتجاهات : وقد أخضعناه لاعتبارات مهنية قومية ــ هو التخفيف من حدة النقد لئلا يفسر الاستمرار فيه على أنه تعبئة للرأى العام وفى وقت كنا ندرك ونعلم أن صبر الجماهير قد وصل إلى حد ينذر بالخطر .

● وثانى هذه الاتجاهات : أنه لابد من تحطيم حجة المسئولين بأننا ننقد بشدة تطلعًا إلى بطولات رخيصة وكنا نعلم أن مقالاتنا تقرأ من رئاسة التحرير بعمق وعناية . وأن الاتجاه هو منع أى رأى لا ترضى عنه الجهات المسئولة .

● وثالث هذه الاتجاهات : أن أملاً ـ وإن كان ضعيفًا ـ كان يراود البعض منا فى إمكانية استرداد الحرية بالصورة التى نريدها .

ورغم هذه الاتجاهات ـ التى كانت تبدو لى غير مقنعة تمامًا لفكرى وعقلى ومواقفى ـ إلا أنى أقنعت نفسى بالرضاء بها مؤقتًا ، وبدأت رحلة كفاح شاق مع الرئيس الجديد للمؤسسة ، والذى أصبحت له القوة الفردية فى تقرير ما ينشر وما لا ينشر . بل أعطى لنفسه فوق ذلك حقًا لا يقبل أى رئيس تحرير استخدامه إلا فى الحالات التى تعرض المؤسسة لمؤاخذة القانون العادى . وتلك كانت مأساة المهنة فى وضعها الجديد . أن يجرى قص ريش جناحيها بمقصات أولادها الذين عشقوا الحرية ودافعوا عنها فى فترة ما . وعندما كانوا فى صفوف جموع الصحفيين . ولكن عندما ارتقوا إلى المناصب الرئيسية تخلوا عن هذا العشق المهنى وتحولوا إلى عشق من نوع آخر . ولست أريد الإطالة فى تحليل هذه الناحية فليس أشق على نفس الإنسان من أن يرى آماله ، فيمن عاشرهم طويلاً ، تنهار فجأة .

وقد كانت أول مواجهة مما يسمى « على البارد » . فمن طباعى أنى لا أعيد قراءة ما أكتب بعد إرساله إلى المطبعة أو حتى بعد النشر . ولهذا لم ألتفت فى البداية إلى أن رئيس التحرير قد بدأ يمارس مهمة حذف بعض الكلمات أو الفقرات القصيرة وقد يغير الحذف من المعنى الذى أقصده . إلى أن شعرت يومًا أن حجم مقالى قد تقلص . فأعدت قراءته فإذا بفقرات بأكملها قد حذفت .

وكتبت إلى رئيس التحرير رسالة ، لم أحتفظ للأسف بنسخة منها ولكنى أتذكر أنى سجلت فيها مبدأ مهنيًا هو أنه لا يجوز لرئيس التحرير التدخل فى مقال كاتب بالحذف أو التعديل إلا إذا كانت هناك مسئولية

قانونية ، ولكن إذا كان الموقف العام يفرض عليه تجاوز هذا الحق فإن الذى أراه ، وأتمسك به ، هو حذف المقال بأكمله .

ونفذ الأستاذ موسى صبرى هذا الطلب فعلاً . ولم ير داعيًا لإخطارى برفع المقال ـ ولعله كان يخشى مواجهتى ـ إذ فوجئت صباح يوم ـ جمعة ـ بخلو الأخبار من مقالى . ولم يكن المقال خطيرًا إلى الحد الذى يرغم رئيس التحرير على حذفه . إذ أنه تعرض بالنقد للأسلوب الذى تنشر به بعض الأنباء المتعلقة برئيس الجمهورية وحذرت من العودة إلى أسلوب صحافة عهد ما قبل ثورة التصحيح ..

وهذا هو المقال :

«أكاد أجزم بأن الأسلوب الذى تصاغ به بعض التصريحات أو التوجيهات لا يرضى رئيس الجمهورية لأنه الرجل الذى قاد ثورة التصحيح ، وأراد بها ـ مخلصًا ـ تصحيح كل الأوضاع وعودة كل شىء إلى وضعه الطبيعى» .

«والتصريح الذى سأقدمه اليوم كنموذج ليس هو الأول . وإن كنت أرجو أن يكون الأخير ونحن على أبواب يوم أعتبره من الأيام[1] التى يجب أن نتذكرها ونعيد تذكير كل من ساهم فيها بأن الحفاظ على عظمة هذا اليوم يتطلب الحرص على خطواتنا فى كل لحظة بحيث تكون مدعمة لمعناه ومغزاه وفكره ، أى تصحيح ما كان قائمًا . ومحاربة العودة إلى تكرار الأخطاء التى كنا نقع فيها كأفراد وجماعات» .

«والتصريح منشور على لسان المهندس عبد العظيم أبو العطا وزير الزراعة والرى . والصحيفة التى نشرته أمس هى الأهرام . وقد جاء

---

(١) كنا على أبواب ذكرى ٦ أكتوبر ١٩٧٦ .

فيه : أن تعليمات الرئيس بعد جولته التفقدية أمس الأول فوق الصحراء الغربية ، تضمنت ضرورة اتخاذ إجراء فورى لمد مياه النيل إلى الصحراء الغربية وذلك بمد ترعة النصر لمسافة ٢٠٠ كيلو متر حتى مدينة الضبعة » .

« وأنا أدرك أن تعليمات الرئيس لم تكن بهذا الأسلوب أو بهذه الصيغة . وذلك لأن مثل هذا المشروع الكبير يحتاج إلى دراسة علمية . ويحتاج إلى طرح الفكرة على مجموعة من المهندسين الخبراء ليقولوا ما إذا كان تنفيذه ممكنًا ، من الناحيتين الاقتصادية والإنتاجية ، أم لا .. ثم يعد التقرير النهائى مشتملاً على كل احتمالات الدراسة ويعرض على مجلس الوزراء .. ثم يرفع إلى رئيس الجمهورية » .

« والذى أفهمه ـ وأقتنع به ـ أن الرئيس وهو فى جولته التفقدية لم يأمر باتخاذ إجراء فورى لمد مياه النيل إلى مدينة الضبعة « وإنما أمر بإجراء دراسات فورية يشترك فيها كل من يفهم وذلك لإبداء الرأى ومعرفة ما يمكن عمله لتوفير المياه اللازمة لاستصلاح الأراضى وتحقيق مشروعات زراعية تسد بعض احتياجات الشعب الاستهلاكية .. وكذلك تقديم البديل لهذا الاقتراح إذا لم يكن تنفيذه ممكنًا من الناحيتين الاقتصادية والإنتاجية .. » .

« فلماذا أدلى وزير الزراعة والرى ـ وهو الرجل الفنى الذى يعلم أن المشروعات الكبيرة لا يبت فيها بمثل السهولة والتسرع ـ لماذا أدلى بهذا التصريح ؟ ولماذا لم يقل إن الرئيس قد أشار بدراسة هذا المشروع وأن اللجان الفنية ستشكل وتكلف بدراسة ما اقترحه الرئيس .؟ » .

« وإذا لم يكن الوزير قد أدلى بتصريحه بالصيغة التى نشرت بها ، فلماذا تلجأ الصحافة إلى تحميل الوزراء مسئولية أقوال لم يدلوا بها ؟ وحتى مع افتراض أن الوزير قد قال هذا الكلام . فلماذا لم تقدمه الصحافة للقراء بالصيغة التى ترضى الواقع ؟ » .

«بل هناك احتمال ثالث يفرض علينا الإنصاف قوله ، وهو أن يكون وزير الزراعة والرى قد ذهب لمقابلة رئيس الجمهورية وهو يحمل نتائج دراسات تمت فعلاً لهذا المشروع وأن أمر الرئيس إنما جاء بعد أن عرضت عليه هذه الدراسات وأقرها وبذلك تتحدد المسئوليات الدستورية وتتحمل الوزارة نتائج المسئولية التنفيذية .. ؟» .

وهل ظن الوزير أنه بهذا الكلام يرضى رئيس الجمهورية بينما الواقع يقول ويؤكد أن الرجل الذى قاد ثورة التصحيح لا يرضيه إلا أن يمضى كل شىء فى خطه الصحيح وتصوره السليم ؟» .

«إن الوزراء .. وكذلك رجال الصحافة فى حاجة إلى تصحيح اتجاهاتهم فيما يقولون وفيما يكتبون .. وحرام أن يعودوا بنا ـ بهذا الذى يفعلونه ـ إلى الوراء خطوات ، وألا يكملوا المشوار الطويل الذى يتحتم على ثورة التصحيح السير فيه حتى يتم تصحيح كل الأوضاع وكل التصريحات» .

ولقد كنت أعلم ، وأنا أكتب المقال بهذا الأسلوب الهادئ أنى أظلم وزير الرى . بل وأظلم الأهرام الذى نشر النبأ بهذه الصيغة ذلك لأنى كنت أدرك أن الرئيس قد أصدر أوامره فعلاً متخطيًّا كل الجهات المسئولة والتى تعرف ما يمكن تنفيذه وما لا يمكن . ولكنى أردت ـ وبطريقة غير مباشرة أن أسجل نقدى لتصرف رئيس الجمهورية وأن أقول له ـ مباشرة ـ أن ما قاله يعد تخطيًا لاختصاصاته . وحذف رئيس التحرير المقال مما دفع الناس إلى توجيه السؤال إلىَّ : لماذا لم تكتب اليوم ؟ لقد تصوروا أنى تجرأت فكتبت مقالاً خطيرًا يمكن أن يهز أركان النظام ويدعو الجماهير إلى التحرك ..

ومع أنى الذى اقترحت على رئيس التحرير ألا يتدخل فى أى مقال بل عليه أن يحذف الكل إذا أراد ، فإنى أحسست وأنا أقلب عدد الأخبار بين يدى فى الصباح وقد اختفى عمودى اليومى منه بأن النكسة قد بدأت تتسلل

إلى المواقع الصحفية .. وأن الذى بنيناه فى عامين يوشك أن ينهار فى دقائق . صحيح أن هذا كله كان متوقعًا .. وما من إنسان إلا ويتوقع الموت . ولكنه إذا جاء فإنه لا يمنع الحسرة والحزن .

وفكرت هذا الصباح فى كتابة مقال يمس رئيس التحرير . أتحدث فيه عن زميل بدأ حياته الصحفية معى وكنت أراه ممتازًا ـ وهكذا قلت عنه فى حلقة تليفزيونية قريبة ـ ثم إذا به فجأة يبدأ فى التحول إلى كبت الرأى ويمسك بيده قلمًا أحمر اعتاد الرقباء حمله فى فترات كان فيها هذا الزميل ضحية لها .

وقرأ رئيس التحرير المقال وفهمه وقال لمن حوله . «لست أملك منعه لأنه يمسنى شخصيًّا» ولهذا نشر المقال . ولكم تمنيت أن أسمع عنه قوله : «إن منع نشر الرأى ، أى رأى ، إنما هو ذبح للرأى . وأنا لا أريد أن أتهم فى يوم من الأيام بهذه التهمة» .

وكان المقال يعبر عن بداية فقدان الأمل فى جيلنا وجيل من جاء بعدنا . وأن أملى سيظل معلقًا فى الجيل الذى علمته الصحافة بكلية الإعلام وغرست فيه احترام حرية الرأى .

وهذا هو نص المقال الذى لم يمنع :

الغسق .. والأمل

تطلع المحرر إلى الصورة الكبيرة وأطال التطلع إليها لحظات طويلة ثم أمر بأن تنشر على ٦ أعمدة بعرض الصفحة الأولى .

ولم يكن قرار المحرر نابعًا من تفاعل نفسانى شخصى بل لأنه كان يعلم ـ بحكم الخبرة ـ أن الصورة معبرة ناطقة وتغنى عن الكثير من

الكلام المرصوص المطبوع المصنوع والذى كثيرًا ما يفشل فى التعبير عن الواقع .

لم تكن الصورة للأطلال التى خلفتها آثار الزلزال وكانت إلى لحظة قصيرة منازل عامرة بالحركة والحياة والبهجة والضحكة . ولم تكن لرجال الإنقاذ وهم يبحثون عن الضحايا تحت الأنقاض . وإنما كانت صورة لوجه رجل عجوز عبرت عن الألم والحزن اللذين عصرا الرجل المسن لحظة أن عرف أن ابنه الوحيد هو واحد من ضحايا هذا الزلزال الجبار !

كانت الصورة معبرة حقًّا عن الآثار المدمرة التى خلفها الزلزال على نفوس الذين صدمتهم الحياة فى أعز ما يملكون .. ولهذا لم يتردد المحرر المسئول فى اتخاذ قراره .

والمحرر الذى قرر أن يشغل ثلث مساحة الصفحة الأولى بهذه الصورة الكبيرة كان يعلم جيدًا أنها ستحرك مشاعر القراء وتثير فى نفوسهم ذكريات تنقلهم إلى موقع الزلزال وتصور لهم فى نفس الوقت الحقيقة التى عاشها ويعيشها الذين تنهار آمالهم – وما أكثرهم – فى لحظات أو فى ثوان هى التى يستغرقها الزلزال عادة ..

فالمحرر يعلم – على سبيل المثال – أن بعض الناس يصلون إلى سن متقدمة والأمل يملأ حياتهم يومًا بعد يوم بأنهم أوشكوا أن يروا ثمار جهدهم وكفاحهم واضحة فيمن وضعوا فيهم كل أحلامهم وتأكدوا من واقع الثقة والإيمان المطلق بأن أطماع الحياة لا يمكن أبدًا أن تصرفهم أو ترغمهم أو تضعفهم عن أن يكونوا القدوة لمن سيأتى بعدهم ... ثم فجأة تنهار هذه الآمال فى لحظات بغير حاجة إلى مواجهة زلزال طبيعى .. ويسيطر الاستسلام على تصرفاتهم ويصبحون فى ذعر من كلمة تقال أو رأى يعلن .. وتتحول متعة الكفاح والمواجهة والنقاش والحوار من أجل فرض حرية الرأى والكلمة والانطلاق بغير قيود .. تتحول إلى مذلة استسلام ورضاء وقبول بما هو مفروض ..

وحياتنا مليئة بهذا النوع من التبدل والانقلاب . البعض يراه ضعفًا ناتجًا من جديد يدخل على حياة الناس. والبعض يراه ضعفًا كان فى الأصل كامنًا فى النفوس ولم تظهره إلا صعوبة المواجهة وعدم القدرة على احتمال متاعبها .. والبعض يراه «فهلوة» ربان يظن أنه بذلك قادر على السير بسفينة ما إلى شاطئ الأمان متجاهلاً أن «الفهلوة» قد تنقلب على صاحبها بأوخم العواقب لتغرق السفينة بمن فيها ...

دارت بفكرى كل هذه الخواطر صباح الجمعة الماضى ـ أول أمس ـ وأنا أتطلع إلى الصورة الكبيرة التى نشرتها صحيفة «الصنداى تيمس» البريطانية بعددها الأخير كمقدمة لقصة الزلازل التى تعرضت لها بعض مدن شمال إيطاليا. ولست أنكر أنى تطلعت إلى وجه الرجل المسن العجوز الذى فقد أعز ما يملك فى الزلزال .. وتحركت مشاعرى .. واستجمعت ذكريات الماضى كله .. ثم تساءلت فجأة : «ولكن ما الذى يجعل الصورة تجذبنى إليها بهذه القسوة .. هل أجد فيها شيئًا قريبًا منى ، وفى هذا اليوم ـ الجمعة ـ بالذات ؟» .

وتركت الصورة جانبًا .. فقد حل موعد اللقاء الأسبوعى مع طلبتى من خريجى الدفعة الأولى لكلية الإعلام .. هذا اللقاء الذى نحاول فيه معًا استعراض ما يمر بنا فى مهنتنا ، نتدارسه ... ونحاول أن نجد حلولاً لما فيه من مشكلات ...

واجتمعت بهم .. وكانت مشكلتنا الأساسية التى استغرقت مناقشتها وقتًا طويلاً هى : «كيف نحصن أنفسنا ضد كل ضعف أو استسلام أو رضاء بالواقع الذى لا يرضينا .. ؟» أو بالمعنى الأصح : «كيف نكون فى الحاضر وفى المستقبل وفى كل الأزمنة من أصحاب المبدأ الذى لا يتغير أو يتذبذب ؟» .

وطال النقاش . وبعضه تناول وقائع معينة وتصرفات قريبة منا .

وأحسست بالرضاء . بل ونسيت ما تركته الصورة المعبرة ـ صورة الأب الذى فقد ابنه ـ فى نفسى .

ذلك لأن هذا الجيل هو أملى الذى أعيش من أجله الآن ...

وتقابلنا ـ موسى صبرى وأنا ـ فى اليوم التالى بمكتب مصطفى أمين وسألته : «لماذا منعت المقال» ؟ . وكنت أعنى به المقال الذى تناول بالنقد تعليمات الرئيس إلى وزير الرى .

أجاب : لأنه يمس الرئيس ..

قلت : بل إنه يدفع عنه الأسلوب الذى يضره ويضر النظام ..

أجاب : ولكنه بالقطع يمس الرئيس ..

سألت : فى أى النواحى يمسه ؟ ..

قال : لقد أنكرت على الرئيس فهمه لكل شىء ..

قلت : وهل من مستلزمات الرئاسة أن يكون صاحبها متعمقا فى كل شىء ؟ .

ولم يجب ولكنه تطلع إلىّ ، ثم انفجر باكيًا .. بسبب ما جاء فى المقال الذى تعرضت له فيه ، المقال الذى تحدثت فيه عن الأب الذى فقد ابنه الوحيد فى زلزال مدمر .

وعلاقتى بالأستاذ موسى صبرى هى علاقة قديمة وصفها هو فى كتبه بأنها علاقة الأستاذ بالتلميذ . وقد عرفته فى معتقل الزيتون عام ١٩٤٣ شابا نحيلاً يغلى بالحماس ، وكان واحدًا من الذين اخترناهم من نزلاء المعتقل عندما دبرنا عملية هروب يراد بها لفت أنظار الرأى العام ومجلس النواب إلى أن قيام المعتقلات لم يعد له ما يبرره . وهى العملية التى تعرضت لها فى كتابى «حوار وراء الأسوار» وكان من بين الذين هربوا الرئيس محمد أنور السادات .

وقد أحببت فيه كفاحه وارتباطه بالمهنة الصحفية ارتباطًا جعله يكرس كل وقته لها وأن يتقن عمله إتقانًا يدفع الإنسان إلى وضع الثقة الكاملة فيه . وقد كانت له جولات صحفية ناجحة اعتمدت على قوة العزيمة وعلى الذكاء وسرعة التصرف بالإضافة إلى أنه نجح فى تكوين قاعدة كبيرة من المصادر الرسمية وغير الرسمية فى بداية عمله الصحفى مما كان يبشر له بالمستقبل الكبير . ولم يحقق له هذا النجاح إلا لأنه كان يعمل فى جو صحفى حر لا قيود فيه .

وقد كنت أستمع فى السنوات الأخيرة إلى ما يقوله عنه الناس . وما يوجهونه إليه من نقد لاندفاعه فى التأييد اندفاعًا لا رابط له . فأشفق عليه وأسأل : «لماذا يتغير الإنسان هكذا بسرعة. من المؤكد أن حقه فى تأييد من يشاء لا ينازع ولا يناقش . فهذا رأيه . وهو حر فيه . ولكن أليست السوابق كافية لأن نحتفظ بالتأييد فى الإطار الذى يحقق الاحترام حتى من الذين يختلفون معنا فى الاتجاه ؟ » .

ولكن هكذا اختار لنفسه هذا الطريق مدعيًا أنه يؤمن بسلامته . ونسى كل ما كان يردده من أحاديث سابقة عن الحرية الصحفية .

وتمضى الأيام ..

ويعود موسى لممارسة هواية التعرض لمقالاتى بشطب بعض الكلمات ، وحذف بعض الفقرات . فعدت أنبهه إلى خطورة الاستمرار فى هذا الاتجاه ، وقلت له مرة بهدوء : «ليس فى نيتى الاستقالة ، إذا كنت بهذا تدفعنى إلى الاستقالة . فليس فى نيتى أن أفعل . بل لابد من أن أمضى فى عملى لأسجل عليكم وقائع مذبحة الرأى . ولكنى أنبه إلى عواقب هذا العمل» .

ولم ينفع التحذير . وماذا ينفع تحذيرى أمام تحذيرات أخرى تصدر إلى رئيس التحرير ممن هو أقوى منى .

ودخلت عملية حذف المقالات أو تعديلها مرحلة متقدمة .

فقد كنت فى مقالاتى أعتمد على الخبر الذى لم ينشر. والذى كنت أجمع عناصره من مصادرى أو من اتصالاتى الشخصية . وفى تلك الفترة زاز مصر الزعيم الاشتراكى البرتغالى ماريو سوارز . وكانت البرتغال تجتاز فترة مشابهة لفترتنا . وهى الانتقال من حكم الدكتاتور سالازار إلى حكم ديمقراطى يستند إلى الأحزاب وإلى حرية الرأى . وكنت فى مقالاتى أقارن بين ما يجرى هناك وما يجرى فى مصر. صحيح أن التجربة البرتغالية كانت تمر بفترة دموية .. ولكن هذه الفترة كانت قد وصلت إلى مداها النهائى وأن البرتغال توشك أن تدخل مرحلة الاستقرار .

وجاء ماريو سواريز إلى مصر. وأخبرنى مصدر مسئول أن الرجل سافر من مصر وهو مندهش لأن أحدًا من المسئولين الذين اجتمع بهم لم يسأله عن تجربة البرتغال ، بل أصروا على أن يسمع هو ما تمر به التجربة الديمقراطية المصرية وقال : «إنه لم يكن يمانع فى أن يسمع . ولكن كان يجب أيضًا أن تتاح له الفرصة أن يتكلم ويشرح» .

وفى اليوم التالى كتبت مقالاً ــ منع ولم ينشر ــ وهذا نص المقال :

«أتيحت لنا فرصة الاستماع إلى الأدوار التى مرت بها الفترة الانتقالية فى البرتغال من حكم ديكتاتورى استمر نصف قرن إلى حكم ديمقراطى حقيقى .. ولكننا لم نستغلها . وقد زار مصر أخيرًا ماريو سواريز زعيم الحزب الاشتراكى البرتغالى ، والمرشح لرئاسة الوزارة البرتغالية الجديدة . واجتمع ببعض المسئولين ، فى حدود برنامج عاجل ــ لم يحسن إعداده ــ ثم خرج من هذه الاجتماعات بعد أن استمع فى

تفصيل كامل إلى تجربتنا المتعثرة .. ولم يطلب إليه أحد أن يحدثه عن تجربة البرتغال التى حققت نتائج سريعة وأدت إلى قيام نظام قوى يستند إلى إرادة الشعب » .

« ومن المؤكد أن سواريز لم يحضر إلى مصر ليستمع إلى ما حققناه . ذلك أننا لم نحقق شيئًا جديدًا بعد . وإنما كانت رغبته الشديدة فى أن تتاح له فرصة الاجتماع بالكثيرين من شخصيات مصر الرسمية والشعبية . ولكن بدلاً من ذلك وجد برنامجًا سياحيًا يزور فيه الأهرامات والأقصر وأسوان والاستمتاع بالأكلات الوطنية وعلى رأسها الكفتة والكباب » .

وسافر ماريو سواريز عائدًا إلى بلاده وقد استمع إلى ما لا يفيده . ولعله أصيب بنوع من الدهشة لأننا لا نسعى إلى معرفة تجارب الغير ـ خاصة إذا كان هذا الغير قد مر بنفس التجارب التى مررنا بها والتى تقول إننا فى سبيل تصحيح مسارها وتطوير البلاد إلى نوع من الديمقراطية السليمة » .

« وهذا هو عيب كبير فينا لم تمتد إليه يد التصحيح بعد . وهذا العيب يتلخص فى إصرارنا على أن نحاضر الذين يأتون إلينا بتجاربهم وأن نركز محاضراتنا على تجارب مصرية لم تحقق شيئًا بعد . بل كلها تجارب نظرية تقوم على الأفكار والكلمات البراقة القوية » .

« بل العيب الأكبر فى أننا نتكلم نظريًا عن اتحاد اشتراكى ، والكوادر والبراعم الاشتراكية . ولا نقول كلمة واحدة عما حققته هذه الأصنام ـ وعما إذا كان الشعب يتمسك بها ويراها حققت له فعلاً ديمقراطية سليمة » .

« والعيب أننا نتكلم مع أصحاب التجارب الناجحة عن منابر أو تنظيمات .ونقول إنها كلها تعيش راضية آمنة تحت غطاء اسمه الاتحاد الاشتراكى . ولماذا هذا التعقيد ؟ ولماذا لا تسمونها أحزابًا ؟ ولماذا لا تطلقون لها حرية العمل من غير وعاء أو غطاء .؟ فنبتسم ابتسامة العارف

ونقول اصبروا وترقبوا العجائب عندما يرفع الغطاء عن الوعاء» .

«ونتكلم عن الصحافة التى تتبع الاتحاد الاشتراكى وتعمل فى نطاقه .. وعند ذلك ندخل مع أصحاب التجارب فى رحلة «توهان» ونقودهم إلى بيت جحا فى محاولة للبحث عن موقف هذه الصحف من الوعاء ، وغطاء الوعاء وما فى الوعاء من منابر وكيف تتعامل هذه الصحف مع هذه التنظيمات السياسية ثم نقول لهم إنها تجربة رائدة منبثقة من أعماق الشعب .. ومسكين هذا الشعب» .

ويحاول أصحاب التجارب الناجحة فى بلادهم أن يفهموا ما نقول فيجدوه عسير الفهم ، عسير الهضم ، بل إنهم يسألون أنفسهم أحيانًا : «هل هناك جدية فعلاً فى تنظيم البيت المصرى تنظيمًا ديمقراطيًا سليمًا أساسه أن يكون ما فى الوعاء الديمقراطى حقًّا من حقوق الشعب ؟» .

لقد قال الزعيم الاشتراكى البرتغالى كلامًا كثيرًا عقب استماعه إلى المسئولين المصريين لم يقله علنًا .. ولكنه قاله همسًا وهو لم يكن محقًّا فى همسه .. ذلك أن الحيرة التى عاشها بعد الاستماع إلى تجاربنا . هى نفس الحيرة التى تسيطر على الشعب المصرى نفسه» .

ومُنع المقال كما قلت .. ولم ينشر

وبدأت أتعود على عدم نشر مقالاتى . ولم أحاول الدخول فى مناقشات أو حوار مع رئيس التحرير . فقد كنت أرى أنه وغيره يحرصون فى هذه الفترة على الاندفاع فى ممارسة سلطاتهم وكبت الرأى الذى يشتم منه ــ ولو من بعيد ــ أى ظاهرة نقد ربما فسرت بتفسيرات تفتح معهم باب المساءلة .

وقد ذكرنى ذلك بتصرفات الرقابة الرسمية خلال فترة حكم عبد الناصر . فقد كانت التعليمات تأتى من فوق فتبلغ إلى الذى تحته

فيزيد عليها حبتين من الشدة . ويتدرج نزول التعليمات حتى تصل إلى الرقيب الجالس فى صالة التحرير فيجد نفسه ملزمًا بأن يشتد فى تنفيذ التعليمات بأعنف ما يتخيل الفرد من عنف . التزامًا بطريق الأمان والسلامة .

وما زلت أذكر أن حريقًا شب فى العراق . وكنا على علاقات طيبة معه . وصدرت التعليمات بعدم نشر أى نبأ عن هذا الحريق . واتصلت بالرئيس عبد الناصر ـ تليفونيًا ـ وسألته عن الحكمة فى هذا المنع . فأجاب بدهشة « لست أدرى » ثم لماذا نخفى عن قرائنا خبرًا يعرفه كل العراقيين؟

وتغيرت التعليمات بعد ذلك وسمح بنشر خبر الحريق الذى وقع بالعراق . ومن المؤكد أن الرقيب الجالس فى صالة التحرير أراد الالتزام بمبدأ السلامة والأمان فأشار بالمنع الكامل مغلقًا بذلك كل الأبواب التى تعرضه للسؤال والاستجواب .. والله أعلم .

هل كان الرقباء الصحفيون الجدد فى عهد الرئيس السادات يخدمون بذلك رئيس الدولة ؟ وهل كانوا يخدمون ثورة التصحيح ؟ بل هل كانوا يخدمون التجربة الديمقراطية ؟ .

لو أننا أخذنا كل سؤال من هذه الأسئلة بمفرده لوجدنا أن الإجابة على كل منها تحمل الأدلة على مدى الضرر العائد على رئيس الدولة وثورة التصحيح والتجربة الديمقراطية والنظام ككل .

فالرئيس يقول : « لا عودة إلى نظام الفرد الواحد » . وتسارع الصحافة ، فى ثوبها الجديد ، إلى رفض أى مقال ينتقد فيه كاتبه أسلوب صياغة نبأ يعيدنا إلى أن الرئيس هو وحده المفكر . وهو وحده المنقذ . وهو وحده الذى يعرف كل شىء . بينما التجربة السابقة ـ تجربة عبد الناصر ـ قد

فرضت القيام بثورة لتصحيح كل مسارها . بما فيها الكلام عن الفرد الواحد ، أليس هذا دليلاً على أن الكلام شيء . والعمل شيء آخر .

والرئيس يقول : « لا رجوع فى حرية الصحافة » . وتسارع الصحافة فتطبق هذا القول تطبيقًا عكسيًّا مما يؤكد للناس وللخارج أن الصحافة المصرية فى ثوب ما بعد ١٤ مارس ١٩٧٦ ـ عندما أعلن الرئيس تغييرات جذرية فى مجالس إدارات المؤسسات الصحفية ـ تقف من اتجاهات الرئيس المعلنة فى مجلس الشعب موقف المعارضة وتصر على أن تكون فى كل صحيفة رقابة يمسك بها رئيس التحرير ويطبقها كيفما يشاء وعلى من يشاء .. فهل كان يمكن لرؤساء التحرير التحايل على عدم تطبيق مبدأ « لا رجوع فى حرية الصحافة » . لولا أن الذى قال هذا الكلام لم يكن جادًّا ؟

والرئيس يقول فى خطبه : « إن التجربة الديمقراطية يجب أن تنجح » . ولكن كيف يتحقق هذا الوجوب ورؤساء الصحف الجدد يحاولون بتصرفاتهم الرقابية إلباس الديمقراطية ثوبًا أسود ، بينما كان المفروض أن تلبس فى عهدها الجديد ثوبًا ناصع البياض ..

٣

عـودة إلى هوايـة الحـذف والتعـديل

ويحس رئيس تحرير الأخبار ، بأن منع مقالاتى يفتح بابا للتساؤل . تساؤل القراء فى رسائل أو فى اتصالات تليفونية . فيفكر كحل لذلك فى العودة إلى ممارسة هواية تغيير عناوين مقالاتى وحذف بعض كلمات المقال أو فقراته كما حدث فى المقال التالى ، الذى اسجل نصه الأصلى موضحًا ما نشر منه ، وما حذف واترك الحكم على هذه التصرفات مكتفيا بتساؤل : الم تقدنا هذه التصرفات الصبيانية إلى اغراق الدولة فى بحر الانحراف ؟

وهذا هو المقال الذى نشر يوم ٢٤ يناير ١٩٧٧ :

أسوأ الاحتمالات .. هل سمعتم بها .. ؟[1]

المخطط العاقل هو الذى يدخل فى اعتباره عندما يبدأ فى وضع خطة المستقبل ما يسمى «أسوأ الاحتمالات» ويبنى خطته ـ فى جانب أساسى منها ـ على هذه الاحتمالات . والوضع الذى نعيشه الآن يؤكد أن المخطط المصرى لم يفعل ذلك . بل افترض أحسن الاحتمالات ووضع خطته على هذا الأساس .

فنحن لم نفترض أن ظروف الإخوة العرب قد تمنع من مساهمتهم

---

(١) أدخل الرقيب الصحفى ـ رئيس التحرير ـ تعديلا على العنوان فغيره إلى « العلاج الشامل مع تقدير كل الاحتمالات .. » .

الفعالة فيما أسميناه ضريبة الدم والكفاح ومواجهة التحديات .

ونحن لم نفترض أن الذين أغرقونا فى الديون لتسهل لهم السيطرة على كياننا الداخلى لن تعجبهم أن تختار مصر فى يوم ما خط الانفراد الكامل بتوجيه سياستها الخارجية وفقًا لما تفرضه عليها المصلحة الوطنية . وأنهم سيرفضون - متى تبخرت أحلام السيطرة - جدولة ما علينا من ديون أو قبول ما يسمى فترة السماح إلى أن نعود للوقوف على أقدامنا .

(١) ....

....

ونحن لم نفترض أن مخلفات الماضى وسياسته الارتجالية قد أورثتنا وضعًا داخليًا يسيطر عليه التواكل وتضخم البطالة المقنعة المنهكة والمعطلة لكل وسيلة من وسائل الإنتاج . بحيث قتلت فينا القدرة على تحقيق سياسة تصدير وأبدلتها وحولتنا إلى شعب يستهلك ما ينتج وأزيد مما ينتج . وما انتهى إليه ذلك من خلل عميق فى ميزان المدفوعات فزادت أحجام الديون وتضاعفت الآلام التى لم تعد تنفع فيها الأدوية المخدرة أو المسكنة .

ومجمل القول أننا انتقلنا فى فترة زمنية تعسة إلى دولة تعانى فى إيجاد لقمة العيش ...

(٢) ....

....

---

(١) فقرة حذفها الرقيب الصحفى - رئيس التحرير .

« ونحن لم نفترض قيام حالات من الانحراف والمساوئ الداخلية القادرة على قلب أى خطة أو تخطيط رأسا على عقب وإغراق الشعب فى متاهات وأحزان لا قبل له على احتمالها » .

(٢) فقرة حزفها الرقيب - رئيس التحرير .

« ولم يعد يواجهنا استعادة الأرض المسلوبة فقط بل أصبحنا نواجه أيضا استعادة الكرامة المسلوبة » .

وهذا واقع أليم معظمه من مخلفات الماضى الذى مازال من بيننا من يتشدق بإنجازاته وكراماته . وبعضه من نتائج عدم افتراض أسوأ الاحتمالات عندما بدأنا نصحح من أوضاع هذا الماضى (ولم نجد فى أنفسنا الشجاعة لنقول للشعب عن هذه الاحتمالات كى يستعد لمواجهتها بينما عالجنا بعض أخطاء ما سمى فى الماضى بالمكاسب الشعبية ووضعناها فى مسارها الصحيح . ولهذا جاء التصحيح ناجحًا فى بعض جوانبه مبتورًا فى جوانبه الأخرى) .

وقد قلنا من قبل إن الفترة الحالية وما واجهته مصر فى الأحداث الأخيرة لا تسمح بمعاودة الكلام علنًا وتفصيلاً فى هذا كله . وإن كانت تسمح - بل تفرض - وضعها على مائدة الدراسة إذ ما من جرّاح متمكن من علمه ويحترم مشرطه يقدم على علاج مرضه إلا بعد دراسة لتاريخ المرض والمريض ثم يقرر بعد ذلك نوع العملية الجراحية .

والمرض الذى تشكو منه مصر له تاريخ وراثى قديم . ولكن الطب الحديث قد أصبح قادرًا الآن على مقاومة العامل الوراثى وتحصين جسم المريض ضد كل احتمالاته القاتلة . ولهذا يجب أن نبدأ فى دراستنا الحالية من هذه النقطة وأن نضع قائمة بأنواع الأمراض الموروثة والتى خلفتها لنا دولة الشعارات . ثم يواجه المريض ببيان طبى حاسم يحدد فيه وبشجاعة كل ما يحمل فى جسده من أمراض موروثة وغير موروثة ، ثم يرسم له طريق الخلاص منها - على مراحل - ويترك له الخيار . فإما أن يختار طريق السلامة وإما أن يختار بنفسه طريق الفناء .

ومن المؤكد بعد ذلك أن قرارًا خطيرًا مثل هذا القرار لا يمكن أن ينفرد به طبيب واحد . بل لا بد من اشتراك المجموعة الطبية ، التى تأخذ على عاتقها مهمة المصارحة ثم مهمة تحمل مسئولية الإنقاذ .. عندئذ لن تأتى خطة المستقبل معتمدة على احتمالات متوقعة ومساعدات ومعونات تهبط علينا من هنا أو هناك .. وإنما ستكون هذه الاحتمالات

مبنية على مدى استعداد المريض لتقبل العلاج المر ليقف على قدميه بعد ذلك ويبنى مستقبله معتمدًا على نفسه فقط . عندئذ فإننا نضمن أن يتخلص المريض من آلام الاستمرار فى عمليات نقل الدم ، أو انتظار من يجود عليه بدمه ويصبح مستعدًا لتحمل آلام عظيمة كاملة لابد منها .

* * *

وهكذا تركز الحذف حول كل ما يشير إلى وجود الانحراف فى داخلنا . كما لو كانت أحداث ١٨ و ١٩ يناير قد مسحت كل انحراف قائم ووضعت كل منحرف فى مكانه . ولا أتصور أن الموقف العام كان يتطلب أن يتدخل رئيس التحرير فى مقالات الرأى بالحذف ويرتكب أكبر خطأ فى حق حرية الصحافة ، وفى حق الكاتب نفسه. خاصة وأنه قد سبق هذا المقال صدامًا كنت غائبًا عن مصر عند حدوثه . ثم تابعته عقب عودتى من رحلة الشرق الأقصى .

فقد كنت أحرص ، إذا قمت برحلة أو إجازة فى الخارج أن أكتب بعض المقالات وأتركها مع زميل لتسليم واحدة واحدة منها إلى رئيس التحرير ، وذلك لكيلا أنقطع عن قرائى ويستغل هذا الانقطاع لتنفيذ خطة ما من جهة. وكذلك لئلا يختار رئيس التحرير مقالاً من المجموعة التى تركتها ورائى لينشر بدله آخر مرفوض من جهة ثانية .

وعند سفرى إلى رحلة الشرق الأقصى فى الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٧٦ سلمت مجموعة المقالات إلى الأستاذ عبد الوارث الدسوقى زميلى فى الأخبار . وكنت أعرف أن شجاعته لن تسمح له بمخالفة ما اتفقت معه عليه . وقد حدث ما توقعت إذ رفض رئيس التحرير مقالاً وطلب بديلاً

عنه . ولكن زميلى رفض . ووقع صدام اقترح مصطفى أمين خلاله أن ينشر فى برواز عن قيام صاحب دخان فى الهواء برحلة إلى الشرق الأقصى وأنه سيواصل الكتابة بعد عودته . ونفذ الاقتراح .

وعندما عدت وأطلعنى زميلى على ما حدث . كان قرارى أنه مادام الحل السعيد الذى اقترح لتجنب الصدام الداخلى استند إلى كذبة بيضاء ـ أو سوداء ـ فقد أعلنت داخليًا أنى سأظل متوقفًا عن الكتابة إلى أن نجد حلاً لهذه التصادمات المتكررة .

وطالت فترة توقفى عن الكتابة .

وسألنى مصطفى أمين «متى أعود إلى الكتابة ؟» فقلت له : إلى أن أكون ذهنيًا فى حالة من الهدوء تسمح لى بمناقشة رئيس التحرير فى تصرفاته ومناقشته فى مفهومه الجديد لحرية الصحافة ..

واتفقنا بعد ذلك على الاجتماع فى مكتبه فى يوم حددناه . ولكن رئيس التحرير جاء إلى مكتبى قبل الموعد المحدد لنناقش الموضوع سويًا . ولعله أراد ألا يجعل بيننا ثالثا .

ولا شك عندى فى أن الاجتماع كان مفيدًا . لا لأنه وضع الحرية الصحفية فى إطارها الصحيح . وإنما لأنه كشف عن أمور كنت أجهلها وإن لم أكن استبعدت حدوثها .

فرئيس مؤسسة أخبار اليوم يرى أن المؤسسة تمثل اتجاهًا سياسيًا هو الوسط . أو حزب مصر . وأنه على الكتَّاب ـ كل كتَّاب الصحيفة ـ الالتزام بهذا الاتجاه الحزبى .

فقلت له إن هذا قد يكون جائزًا فيما يكتب بغير توقيع أو بتوقيع من

يرى أنه فعلاً يؤيد حزبًا من الأحزاب ، أما وقد آليت على نفسى أن أخدم بلدى وأن أؤيد هذا الحزب أو أعارضه حسب ما أراه صوابًا أو مجانبًا للصواب فإنى لا أرى أبدًا أنى ملزم بمسايرة اتجاه حزبى ما .

ورئيس مؤسسة أخبار اليوم له القدرة على الاستماع بانتباه . ثم يتظاهر بأنه لم يفهم . أو أن الكلام الذى سمعه يحتاج إلى شرح أو تفسير . أو يتجه به اتجاهًا يدخله فى متاهات ومناقشات . وأنا بطبيعتى وطبيعة دراستى الهندسية أرى أن الخط المستقيم هو أقصر الطرق إلى الحقيقة . وقد أحسست من المناقشة الهادئة أنى أوشك الدخول فى حوار يعود بى إلى التيه . ففهمت ما يريد . وأصررت على ما أريد .

وأراد الأستاذ موسى صبرى أن يعبر عن حبه لى ، وتقديره للأيام والسنين التى عشناها سويًّا فى كفاح وجهاد مستمر بدأ فى عام ١٩٤٣ عندما تواجدنا فى معتقل الزيتون سويًّا ، فروى لى أنه واجه ومازال يواجه تعنيفًا بالغًا من المسئولين للسماح بنشر بعض مقالاتى . وأنه فيما يمنعه من المقالات لا يحمى نفسه ، وإنما يحمينى . وذكر أنه تلقى يومًا من الأيام أمرًا بإعطائى إجازة مفتوحة ، وأنه قضى ساعتين يحاول دفع هذا القرار عنى .. إلى أن نجح بعد جهد ومشقة .

وابتسمت وقلت له «لست أطلب حماية من أحد . إن الله هو الذى يحمينى . وإذا كنت سأخاف من الإجازة المفتوحة أو حتى من الفصل فليست هذه هى المرة الأولى .. ثم ما الذى يمنعك من أن تجعلها الثانية .. إن الصحفى الذى يتعرض للفصل بسبب رأيه الصادق يتوج حياته بوسام .. وقد نلت يومًا وسامًا فى عام ١٩٦١ عندما فصلت نهائيًّا مع مطلع هذا العام بلا مرتب أو مورد مالى موجود . وكنت بذلك الصحفى الوحيد ـ حتى الآن ـ الذى يستطيع التباهى بأنه لم يطأطئ

رأسه . فهل تريد منى وأنا فى هذه السن التراجع عن موقف لا أتردد فى التمسك به .. » .

ولست أحب القول بأن الأستاذ موسى روى لى هذه الواقعة لأنه أراد أن يخيفنى . فهو يعلم جيدًا أنى لا أهاب الفصل . ولا أهاب التشرد حتى ولو كان لا مورد لى على الإطلاق وإنما أراد أن يبرر تصرفاته وأنه لا يفعل ما يفعل بقرار منه شخصيا .

وانطلقت أتحدث معه بلا توقف عن الموقف الذى تجتازه الصحافة الآن فقلت له : «لو أنى أتطلع إلى بطولات رخيصة لتعمدت أن أكتب مقالات فيها تجاوز للحد الذى أرى أن حرية الصحافة العرجاء قادرة على قبوله ، ثم أحتفظ بهذه المقالات لأتباهى بها مستقبلاً .. ولكنى لا أفعل . وكل المقالات التى تمنعها أو تحذف فيها هى بالقطع أخف فى أسلوبها مما كنت أكتبه وأنا رئيس تحرير مسئول وشريك معك فى المسئولية .. إننا لا نبحث عن بطولات رخيصة .. ولكننا لا نريد تكرار مأساة الماضى عندما كنتم تحتمون وراء الرقابة . وقد لمسنا الحساب العسير الذى واجهتنا به الجماهير بعد زوال حكم عبد الناصر . ولن أقف مثل هذا الموقف أبدًا» .

وطال الحديث . ولكنه لم ينته إلى نتيجة ما اللهم إلا الاقتراح الذى طرحته فى النهاية إذ قلت إنى لا أمانع ـ تسهيلاً لمهمتك ـ فى أن ترجع إلىّ فى كل مقال تعترض عليه ، إذ قد ينفع الحوار فى تصحيح موقف أحدنا» .

ولست أذكر أنه وافق على هذا الاقتراح موافقة صريحة ، ولكنا ختمنا به النقاش . وقررت العودة إلى الكتابة. ومع هذا فقد أحسست أن

الرقابة مازالت مستمرة ــ وبعنف ــ فكتبت له خطابًا بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٧٧ هذا نصه :

عزيزى الأستاذ موسى صبرى
رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم

امتد قلمك فى الأيام الأخيرة ، وبعنف بالغ إلى مضمون مقالاتى ــ رغم اتفاقنا على عكس ذلك ــ فأحدثت بها تشويهًا وتبديلا . وظهرت بعض الفقرات مبتورة ، وبعض الجمل غير مفهومة لأن الحذف والتغيير تمَّا عشوائيًّا . ولا أريد الافتراض أن هذا كله تم قصدًا .

ولو أنك أعدت قراءة مقال اليوم بالذات ــ مرة أخرى ــ بعد التعديلات الجسيمة التى أدخلتها على مضمونه ومعناه ــ لأحسست بأنك تسرعت فعلاً ــ بل لقد حدث قبل ذلك أن رفعت مقالاً بأكمله ووضعت بدلاً منه موضوعًا فرضت الأحداث الأخيرة تأجيل نشره ــ عن رحلتى إلى الشرق الأقصى ــ وتصور أن يخرج أحد الكتاب بالكلام عن بلد آخر بينما الموقف فى بلده يفرض عليه المشاركة فى التعليق على أحداثه بالرأى .

وأنا أعود اليوم إلى المطالبة بتنفيذ ما اتفقنا عليه أكثر من مرة . وهو أن ترفع المقال كله إذا اصطدم قلمك المراجع بما تتصور أنه يحمل أفكارًا مخربة (!!) أو ترى أنى لا أقدر فيه مسئولياتى نحو بلادى (!!) .

إنك تملك أن تراقب وتمنع الآراء التى لا ترضى عنها . ولكنى فى نفس الوقت أملك التمسك بما أقول وأتحمل مسئولياته .

ولعلك تذكر أنى رغم هذا لا أركب رأسى بل اقترحت عليك فى آخر مقابلة لنا ــ منذ أيام ــ الرجوع إلىَّ إذا رأيت أن الرأى الذى أكتبه

يحتاج إلى تعديل أو حذف . وقلت لك إنى على استعداد ـ مؤقتًا ـ لقبول مبدأ القراءة الثانية دفعًا لما تشعر به من حرج . ولكنك مع هذا لم تفعل وآثرت الانطلاق منفردًا تشطب وتحذف وتعدل وتغير المعانى .

إنى أكرر ما سبق قوله لك . وهو أنى لا أقبل حماية من أحد إلا من الله .

هدانا الله جميعًا إلى فهم مسئولياتنا ، مع الشكر .

جلال الدين الحمامصى

* * *

ولكن هل أفاد الخطاب ؟ هل أذابت الكلمات التى جاءت فيه من إصراره على أن يكون رقيبًا قاسيًا فيما لا يستحق القسوة ؟ هل كان المقصود هو دفعى دفعًا إلى اتخاذ القرار . قرار تركى الصحافة ؟ .

ولم أخرج عن التزامى فى تجنب ما قد يفسر أنه محاولة من جانبى لتحقيق بطولات رخيصة ، رغم ما كنت أتلقاه من رسائل كثيرة يتساءل أصحابها : «ما الذى جرى لك ولأسلوبك ولاتجاهك ..؟» وإن كنت لا أنكر أنى كنت قد تلقيت فى نفس الوقت القليل من الرسائل التى تحمل التشجيع والاستمرار . ولهذا فقد عانيت فى تلك الفترة معاناة بالغة القسوة . إذ كيف أصل إلى القراء واحدًا واحدًا لأفسر لهم الوضع الذى أعيشه .

وكتبت فى يوم مقالاً قلت فى مقدمته :

«عندما أفقد قارئًا من قرائى أحس أنى خسرت معركة من معاركى» .

«وما من صحفى يعترف علنًا بأنه فقد قارئًا . بل لعل الكثيرين منا يدعون بأنهم يكسبون القراء مع مطلع كل صباح» .

«ولكنى أعترف بعكس ذلك وأقول إن بريدى يحمل إلىَّ على فترات متقطعة بعض رسائل الوداع الرقيقة والبعض الآخر يحمل عبارات القطيعة النهائية . .» .

ولكن هذه الكلمات لم تفلح فى تغيير آراء بعض القراء . والقراء على حق . فالمطلوب منا التهريب من السلبية ومواجهة الوقائع بصراحة أما التستر وراء رقابة غير مرئية هو أمر لايفهمه القراء ولا يرضون عنه .

وعدت أجتمع بالذين اعتدت التشاور معهم إذا ما ووجهت بأزمة صحفية فقد كنت فى حالة لا تسمح بالصمت والسكوت . وكنت لا أحب أيضًا الانفراد بقرار أراه ، وقد يرى فيه بعض القراء تسرعًا (وإحالة اختيارية لقلمى إلى المعاش) .

ولم أجد فيمن استشرتهم من يوافقنى على الانسحاب . بل نصحت بالبقاء واستمرار الكفاح حتى ولو اتسم مؤقتًا بالسلبية التى قد تتيح لنا فرصة تسجيل تاريخى لما يجرى داخل المؤسسات الصحفية من خداع للجماهير . وتلك ضريبة قبلت أن أحملها لأعصابى .

كثيرًا ما كان يقال على ألسنة المسئولين أن ما كان يجرى من وقائع تعذيب فى فترة حكم عبد الناصر قد انتهى إلى الأبد . ولكن هل التعذيب مقصور على الجسد أم أن النفس يمكن أن تعذب أيضًا ؟

٤

التأييـد «نعـم» .. النقـد «لا»

ولابد لنا ونحن نستعرض قسوة الأسلوب الجديد وإسرافه فى الرقابة المفروضة على إنتاج الكتاب ، من أن نطرح سؤالاً هاما من شقين :

أولهما : هل تفرغ الكتاب الصحفيون لنقد تصرفات المسئولين فقط ، أم أنهم كانوا يشيدون بالإيجابيات إذا وجدت كما أنه فى الحالات الخطيرة التى كانت تتعرض لها البلاد كما كانوا يتقدمون الصفوف وبإيحاء من ضمائرهم الحية لوضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار ؟

وثانيهما : هل كان هؤلاء الكتاب الصحفيون يهملون التعرض بالنقد الشديد لمن تسبب فى هذه الأحداث الخطيرة التى قد تؤثر على الوضع العام للبلاد ، أم كانوا يسارعون إلى أداء واجب الدفاع عن مصر وهى تتعرض لأحداث بالغة الأهمية قد تؤثر على كل هدف إصلاحى وتدخلها فى متاهات خطيرة ؟

وقبل الإجابة عن شقى هذا السؤال نقول إنه غاب عن النظام الحاكم أمر بالغ الأهمية هو أن غياب النقد فى الصحف ، إلى جانب ظهور الصحافة بمظهر الملتزم بالتصفيق والتأييد لهذا النظام فى كل أمر يعنى اختفاء الثقة فيما تكتبه الصحف .

وإنه فى الحالات التى لابد منها من توعية الصحف عن طريق الرأى

والمقال ، فإن القارئ يقرأ ما يقال فيه والشك مسيطر عليه .

وبعد هذا نقدم الوقائع التالية ليستخلص منها القارئ الإجابة عن شق السؤال .

عندما وقعت أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ـ انبرى الكتاب ، وأنا معهم ، يهاجمون الذين تسببوا فى هذه الأحداث . تماماً كما حدث فى يناير ١٩٧٥ عندما خرجت الجماهير فى مظاهرات ـ أقل عنفاً وحدة من أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ـ وتنادى «حكم النازى ولا حكم حجازى» سارع الصحفيون المعارضون لأساليب العمل الحكومى والذين يحاربون الانحراف بكل عنف ، سارعوا إلى مهاجمة هذه المظاهرات ودعوة الشعب إلى تفويت كل الفرص على الساعين إلى إعادة البلاد إلى حكم لا يحترم القانون ، ولا يرتكز على الحريات العامة .

وبهذا الموقف أثبتت الصحافة أنها فيما تكتبه عن الانحراف لا تقصد الإثارة . أو تحريك مشاعر الجماهير ، بل إنها فى اتجاهها إلى تقديم نقد السلبيات على ما عداه إنما تحاول أن تكون مخففة لمعاناة الأفراد وإشعارهم بأن هناك من يعبر عنهم لا فى لين ، بل فى عنف .

وانتهت أحداث ١٨ و ١٩ يناير . ولم يخل يوم من الأيام التالية من نقد لتصرفات المحرضين أو الذين ساهموا فى عمليات التخريب ، على أساس أنهم كانوا عناصر غير وطنية خضعت فيما ارتكبته إلى عوامل داخلية وخارجية مدمرة . بمعنى أنه كانت هناك متابعة مستمرة تحذر فيها الجماهير الغاضبة من الاستمرار فى غضبة مدمرة .

ومن هنا كان لابد بعد ذلك لأى معلق صحفى ملتزم بحب بلده من أن يبدأ بعد ذلك فى تحليل أسباب هذه الأحداث ومواجهة المسئولين بما تفرضه

عليهم من عمل جاد تطلعًا إلى مستقبل لا تكرار فيه لمثيلها .

وكتبت مقالاً للنشر بتاريخ الثلاثاء ٢٥ يناير ١٩٧٧ . أى بعد الأحداث بأسبوع لم يخل خلاله عمودى من مقال نقد شديد للمخربين . كتبت بعد أسبوع مقالا بعنوان « الاختبار الأول . حقق مكاسب ضخمة » . ولم يكن يخطر ببالى أن مثل هذا المقال يمكن أن يمنع . ولكن هذا ما حدث .

وهذا هو المقال الممنوع :

« اجتازت مصر واحدًا من الاختبارات الصعبة . وأخذت تستعد لاجتياز ما تبقى من هذه الاختبارات . وإذا كان الاختبار الأول قد خلف وراءه بعض الخسائر إلا أن التقييم العام أكد أن كفة الأرباح كانت هى الراجحة .

[وهذه هى أرباحنا] :

أولاً : إن الضعفاء الذين اهتزت أعصابهم وفقدوا السيطرة عليها وهم يتابعون الأحداث المؤسفة التى وقعت فى العاصمة وغيرها من المدن المصرية ، على مدى يومين ، ترحموا على الأيام التى كانت تحكم بغير قانون . بل دفعهم الرعب الذى ركبهم إلى المطالبة بالعودة إلى إعطاء القانون إجازته المفتوحة .. ليسهل القضاء على عناصر التخريب والتدمير.

ولكن الدراسات الهادئة أكدت أن الحكومة مواصلة تحمل مسئولياتها فى حماية أرواح الشعب وممتلكاته وأمنه ـ فى حدود سيادة القانون .. وأن يكون القضاء هو الجهة الوحيدة التى تدين المخربين حسبما يتوافر لديها من أدلة .

وهذا هو المكسب الأول : التأكيد بأن القانون هو سيد الموقف .

ثانيًا : وإذا كان بعض المخربين من كارهى التجربة الديمقراطية وممارسة الحريات وقد ركبوا موجة رد الفعل الشعبى فى مواجهة القرارات الاقتصادية الأخيرة وإخراجها عن مسارها السلبى وذلك فى محاولة لدفع البلاد للرجوع عنها .. إلا أن هذه التجربة يجب ألا تتأثر بهذه الأحداث .

ولم يكن المخربون وحدهم هم الذين ركبوا موجة رد الفعل الشعبى . بل اشتركت معهم جماعات الانحراف المستغل فى شن حملة بالغة العنف على الحريات والديمقراطيات على أساس أنها السبب فيما تعرضت له البلاد من أحداث مؤسفة وذلك رغبة منهم فى دفع المسئولين للرجوع عن التجربة والعودة إلى حالة الإظلام الذى كان الشعب يعيش فى ظلها ليسهل لهم ممارسة هواية الانحراف والتخريب الأخلاق بلا رقابة أو حساب .

ولكن جاءت الدراسة العاقلة المتزنة الهادئة لكل الأدوار التى مرت بها الأحداث الأخيرة المؤسفة إلى الاعتراف بأن « المنحرفين استهدفوا الرجوع بالبلاد إلى دولة الرأى الواحد » .. ولن تحقق الدولة أغراضهم .

وهذا هو المكسب الثانى : التأكيد بأن لا عودة إلى دولة الرأى الواحد . وأن على الأحزاب ـ وهى مازالت فى بداية ممارسة لمهمتها الديمقراطية الجديدة ـ الالتزام باليقظة تجنبًا من العودة بها إلى نوعية أحزاب ما قبل الثورة .

ثالثًا : أن الإدراك العربى قد ازدادت يقظته وفهمه لحقيقة التآمر الخارجى الذى يدبر ضد مصر . وأصبح واضحًا أن هذا التضامن العربى يتحرك الآن صوب التحدى المشترك الفعال لقطع الطريق على تكرار المأساة أو السماح للمخربين بالعودة ـ

إلى ركوب موجة الآلام التى يكافح شعبنا من أجل كسر حدتها .

ولن نسبق الأحداث فى شرح ما نتوقع من تحرك عربى . فالعبرة بالعمل لا بالقول . وتحول الكلام الكثير الذى تردد فى الماضى إلى اجراءات ملموسة ومحسوسة هو الكفيل بتقدير قيمة مدى تحرك التضامن العربى .

رابعًا : وفى كل الحالات فلابد أيضًا من تحرك مصرى داخلى يدعم من هذه الانتصارات الجديدة فتتوجها بالانتصار على النفس على كل المستويات . أو بمعنى أوضح نساهم جميعًا فى وضع الحجر الأساسى للتحول إلى مجتمع إنتاجي مصدر ، وعلى أن يتم البناء فوق هذا الحجر فى فترة محددة لا تزيد ـ بل ويجب أن تقل ـ عن خمس سنوات . نعيش خلالها ـ وعلى كل المستويات ـ فترة تقشف لا تبذير فيها ولا إنفاق لا مبرر له ، ومن غير تمسك «بالنفخة الكذابة» بما تحمله معها من تطلعات وتناقضات تزيد من ارتفاع موجة الآلام التى يركبها شعبنا المكافح .

لكم كنت أتمنى أن نحقق هذه المكاسب كلها بغير خسائر فى الأرواح أو الممتلكات ، ولكن رُب ضارة نافعة . ورب تحرك صاخب يتسبب فى إيقاظ النيام .

لقد استيقظ المجتمع كله وأصبحت فرصة تحقيق المزيد من الأرباح متاحة . وعلينا جميعا ركوب موجتها .

ومُنع المقال ! ..

وأحسست أن الجزء من الكتابة عن الانحراف ، والدعوة مرة أخرى إلى التقشف ، ووقف الإنفاق الحكومى وغير الحكومى الذى لا مبرر له ، هو

الذى يجب على كل رئيس تحرير منعه كما لو كان يراد وقف هذا الكلام ظنا أن كثرة ما تردد عنه فى الصحف على مدى فترة طويلة هو السبب فى إثارة الجماهير .

ولكن هل كانت الجماهير فى حاجة إلى من يحركها وهى التى تعيش آثار هذا الانحراف بكل كلياتها . أم هل كانت المصلحة العامة تحتم أن يتضاعف الكلام عنه ويدعم بوسائل حكومية تحاربه وتمسك بالمتسببين فيه لتحاكمهم فيرضى الناس ، ويصبرون على ما هم فيه . ؟

إذ ليس هذا معناه أنه إذا كتب الكاتب كلاما يرضى به الحاكم نشر ، وما عدا ذلك لا ينشر ؟ وهل يمكن لكاتب يحترم قلمه أن يمضى فى المشاركة فى هذه المهزلة فيبدو أمام الجمهور بأنه قد انتظم فى الخط ؟

منطق عجيب . وأعجب منه أن يمتد الحذف بعد ذلك إلى كلام يكتب عن اليابان ، لأن المقال يشير إلى وسائلها لمواجهة الانحراف فقد كتبت مقالا للنشر يوم ٧ فبراير ١٩٧٧ أستكمل به تحقيقاتى عن رحلة الشرق الأقصى بعنوان «مرحلة الانتقال من نظام إلى نظام» ولم أكن أيضا أتصور أنه سيضاف إلى مجموعة الممنوعات . ولكن هذا هو ما حدث .

وإليك نص المقال :

«عندما استقر رأى الحزب الديمقراطى الليبرالى على ترشيح مستر فوكودا لرئاسة مجلس الوزراء بادر فورا إلى إذاعة بيان تضمن كل ما يملك ومصدره . ماذا كانت قيمة ما يملك عندما آل إليه بالإرث أو بالشراء ؟ وما هى قيمته مقدرة بأسعار الوقت الحاضر ؟ ولم يترك البياذ صغيرة أو كبيرة . فالرئيس المرشح يعلم أنه يواجه عيونا مفتوحة . وعقولا سياسية وبرلمانية وصحفية قادرة على التعمق فى البحث . وقادرة على مواجهته بحقيقة ما يملك إذا ما كان بيانه غير دقيق» .

« والرئيس الجديد يعلم أن فضيحة لوكهيد قد فتحت ثغرة كبيرة فى صفوف السياسيين القدامى ـ من أعضاء حزبه ـ والذين استغلوا الفترة الطويلة التى حكمها فغرق البعض منهم فى بحر الانحراف . ويعلم فوق ذلك أن حزبه فقد الأغلبية المطلقة التى هيأت له الاستمرار فى الحكم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وأنه كى يستعيد لهذا الحزب هيبته فإن عليه أولاً وقبل كل شىء إبعاد كل الشبهات عن شاغلى المناصب الرئيسية فى الحزب وفى الحكومة النابعة منه » .

« بل إن الرئيس الجديد (٧١ عاما) يعلم فوق ذلك كله أن الجيل اليابانى الجديد قد بدأ يتحرك لمواجهة القديم بكل سيئاته وسلبياته ـ رغم أن الإيجابيات التى حققها الجيل القديم قد جعلت من اليابان قوة دولية عظمى ، تفوق بكثير هذه السلبيات ـ وهو لهذا يفضل قيادة هذا التيار بحيث تسلم السفينة وقيادتها إلى جيل حزبه الجديد بعد تهيئة القاعدة النظيفة الطاهرة ليضمن بذلك أن يعود إلى الحزب تماسكه حفاظاً لليابان على قوتها والحيلولة دون الدخول فى مرحلة تمزق سياسى داخلى يفقدها قوة الدفع الداخلية والخارجية ، ويعود باليابان خطوات إلى الوراء » .

« وهذا هو الذى يطلق عليه اسم « الانتماء إلى الوطن » . الانتماء الذى يغلب فى الأزمات مصلحة الدولة كلها ويفرض على الصفوف الحاكمة ـ وغير الحاكمة ـ تطهير صفوفها من عناصر الانحراف الذى يدفع المسئولين إلى الاندفاع وراء مصالحهم الفردية وتفضيلها على مصالح الوطن ككل » .

« والرئيس الجديد قد أدرك من واقع خبراته أن الخطأ السياسى يمكن إصلاحه . ولكن الخطأ الأخلاقى والانغماس فى الانحراف يخلق فجوة كبيرة من عدم الثقة بين الشرفاء ـ وهم الكثرة ـ واللصوص الكبار وهم غالباً وفى كل مجتمع القلة ، إنه لا سبيل لسد هذه الفجوة

وتجنب كل الثغرات إلا باتخاذ الخطوات الإيجابية التى تقنع الشعب ـ والشباب خاصة ـ بأن لا مهرب لمنحرف من حكم القانون» .

«ورغم أن تاناكا ـ الرئيس الأسبق فى فضيحة لوكهيد ـ قد استعاد مقعده فى الدايت (المجلس النيابى اليابانى) بأصوات ناخبى دائرته إلا أن محاكمته ماضية فى طريقها وسيفقد هذا المقعد بكلمة القانون اذا ما أثبت إدانته . وهذه هى نقطة البداية فى إقناع الشعب بأن الحكومة اليابانية ماضية بجدية فى وضع كل منحرف فى مكانه» .

ورغم أن الحكومة اليابانية تواجه مشكلات داخلية تتصل بالتنمية وغيرها وضغطاً دولياً خارجيا للتخفيف من سيطرتها الاقتصادية على الأسواق العالمية . إلا أن الرئيس الجديد يدرك أنه ما لم يستعد حزبه الأغلبية «المريحة» داخل المجلس النيابى فإن اليابان ستدخل فى مرحلة فوضى سياسية تبتلع كل مكاسبها وما ذلك إلا لأن الأحزاب الخمسة الأخرى غير قادرة على أن تكون فيما بينها وبين نفسها حكومة قوية تتوافر لها إمكانيات حكم البلاد وضمان استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية» .

إن فوكودا يرى أن لا مصلحة له أن يحارب فى أكثر من جهة وأنه إذا كان الحكام السابقون قد خلفوا له إرثا ممزقا بعض الشىء فلابد أولا من سد الثغرات . خاصة ما يتصل منها بالشرف والنزاهة . وما يتعلق بتغيير صورة الحزب القديمة وإبدالها بواجهة ورواقع جديدين . وكذلك برامج متجددة تضمن للحزب كسب معظم أصوات الشباب الجديد الذى أضاف ثمانية ملايين صوتا إلى أصوات الناخبين فى الانتخابات الأخيرة .

وهو لهذا كله بدأ يعمل فور استلام السلطة . لم يؤجل ولم يتهاون مع الفساد . ولم يتسامح مع المتسببين فى هز الأغلبية القديمة لحزبه . وبادر فوضع خطة وحدد للانتهاء منها فترة زمنية التزم بها أمام حزبه بل وأمام شعب اليابان كله» .

«وكانت بداية الفترة الانتقالية الحاسمة» .

وبطبيعة الحال ، ولأن المقال قد منع ، فقد أوقفت أيضاً متابعة التحقيقات الخارجية عن رحلتى اللهم إلا إذا قبلت إدخال تغيير جوهرى على الهيكل العام الذى رسمته لدراساتى عن الشرق الأقصى وقضيت فى تجميع الأنباء الصالحة لملئه أكثر من عشرة أيام وعشت انطباعاتها شخصيا ..

هل أمضى فى استعراض مجموعة المقالات الأخرى التى حذفت أو أدخل عليها تغيير إجبارى ؟

وأحب أن أعود مرة أخرى فأعلن أنى لا أدعى أن ما تبقى من المقالات المحذوفة كان يحمل الآراء الجريئة الصارخة المليئة بالنقد مما يمكن أن تكون موضع خلاف فى الرأى . بل أعترف أنى أردت أن تكون مقالاتى فى هذه المرحلة أقل قسوة فى النقد ، لا خوفًا من عقاب ، وإنما إبقاء على معركة الحرية بعيدًا عن المزايدات ، والإبقاء على ما تبقى منها .

وكنت أرى أحداث التخريب فى ١٨ و ١٩ يناير وإن كانت علامة سيئة من حيث نوعها ونتائجها ، إلا أنها كانت تحمل دلالة أخرى وهى أن مصر قد أصبح لها رأى عام يمكن أن يمسك بزمام الموقف فى يديه وأن الخير كل الخير أن لا تقطع الصلة بين هذا الرأى العام وكتابه الصحفيين .

والذى لا شك فيه هو أننا مدينون للحرية بإنقاذ مصر من هوس الفتنة المخربة .

وقد كتبت فى هذا المعنى مقالا عنوانه « الحرية والديمقراطية أنقذتا مصر من الفتنة » وقد أردت به الدعوة إلى إعطاء المزيد من الحرية ، ولمجلس الشعب المزيد من الديمقراطية بحيث يجد فيهما الشعب ضمانا لصبره ومد حبل هذا الصبر إلى أن يصلح الله من أوضاعنا الداخلية وتتغلب

المصلحة العامة على المصلحة الخاصة . وهو حلم كان ـ وما يزال ـ يراود الكثيرين .

وقد اشتمل هذا المقال على المطالبة بدعم لمبادئ لم تكن موجودة بل كنت أعانى شخصيا من غيابها . بل أردت إعادتها إلى الوجود مع التنبيه إلى أن مد فترة غيابها ستعنى الكثير وتولد جوا من التوتر المستمر الذى يمكن أن يعصف بكل شىء .

وهذا هو المقال :

إننا مدينون «للحرية» بإنقاذ مصر من فتنة التخريب الأخيرة .

ولو أن الحرية كانت غائبة فى إجازة مفتوحة ، كما كان الوضع فى الماضى القريب ، ولو أن الشعب كان مازال تائها محروما من الكلمة الصادقة الناطقة بحقيقة أمره يقرأها على صفحات الصحف صباح كل يوم . ولو أن الجماهير الكادحة لم تنجح فى اختيار جبهة معارضة ــ وغير معارضة ــ داخل مجلس الشعب تنطق بما تنوء به وتحاول جاهدة المساهمة فى إنقاذ السفينة الغارقة . ولو أن أجهزة الإعلام الرسمية لم تشارك فى طرح آلام الشعب فى ندوات تليفزيونية مفتوحة وحوار حر لا تدخل فيه لرقيب غبى .. لو أن كل هذا الجو الديمقراطى الصحى كان غائبا وترك الشعب يعيش هذه الآلام والمحن وحيدا لحققت مؤامرة التخريب الأخيرة أهدافها الإجرامية ولكانت مصر اليوم خرابا» .

«ولكن الله أراد أن يجنب مصر ــ أرض الكنانة ــ كل هذه المحن فأعاد إلى شعبها ــ فى الوقت المناسب ــ الحرية التى أقام بها جدارا قويا يرتكز على دعائم متينة من الثقة والإيمان . الثقة فى أن هذا الكرب الذى ورثناه لابد وأن يمضى إلى نهايته . والإيمان بأن العقول المفكرة لابد وأن تجد حلا لهذا العبث الذى عشناه وأورث الشعب الفقر والحرمان» .

«ولهذا كله وقف الشعب من المخربين والعملاء ـ رغم كل ما يعانيه من آلام ـ موقف الصابر الملتزم بإيمانه القوى . وموقف المستنكر لكل محاولة تخريب تزيد من فقره فقرا ومن آلامه آلاما . وكان لهذا الموقف أثره الأكبر فى فشل مؤامرة التخريب والتحريض ، فلم تجد تجاوبا من كل طبقات الشعب المتعبة المشحونة بالآلام الملتهبة . صحيح أن الشعب خرج من هذه المؤامرة جريحا ، ولكن الجو الديمقراطى الصحى الذى عاش الشعب فى كنفه ساعد على تطهير الجرح والحيلولة دون تلوثه بالجراثيم التى تقوده إلى الهلاك» .

«وهذه هى الحقيقة الكبرى التى يجب أن نعترف بفضلها على وضعنا العام» .

«على أنه ، ولكى نحول دون تكرار المأساة ولكى ندفع القوى الشعبية إلى التحول إلى قوى فعالة متحركة لمواجهة كل تحديات التخريب فلابد من تحرك داخلى أكثر جدية يرتكز على عوامل أساسية منها : »

أولا : أن نزداد إصرارًا على المضى فى ممارسة الديمقراطية بكل طاقاتها لنعطى بذلك جو الحريات المزيد من القدرات على القيام بمهمة مقاومة كل عناصر التخريب ومطاردة جراثيم الإفساد والتآمر وسحقها فى مكامنها فلا عيش لهذه الجراثيم إلا فى الجو الفاسد المكتوم» .

ثانيا : أن نجعل الشعب يحس بأنه ليس وحده الذى يعيش فى التقشف . بل لابد من عمل يقنعه بأن الحرمان إنما هو شركة بين الجميع وأن عبء اجتياز فترة الكرب ليست حملا على الشعب وحده» .

ثالثا : ونتيجة لذلك فإنه يمكن الرضاء بالحلول الاقتصادية العلمية التى يفرضها الوضع العام والتى لا مفر من البدء بها كمعبر إلى التحسن فى مسارنا الاقتصادى» .

رابعا : وضع الخطط الشجاعة التى تفرض مضاعفة الإنتاج وتحسين نوعه بحيث نتحول فى فترة العلاج إلى دولة مصدرة تعتمد على جودة صادراتها وكمياتها للمشاركة فى تحقيق المسار الاقتصادى . والابتعاد تدريجًا عن الاستمرار فى مد اليد المصرية تطلب العون من هنا وهناك .

«إن هذه هى بعض العوامل وليست كلها . ولكنها هى الأساس ولا يمكن أن نطبق منها واحدا ونؤجل الباقى . ذلك أن عملية الإصلاح لا يمكن أن تدور إلا بها كلها» .

«إن الأحداث التي وقعت لا يمكن نسبتها إلى مجرد مؤامرة وإلى متآمرين فقط . بل لابد من الاعتراف بأنها ارتكزت أيضا على استغلال لآلام وكروب قائمة فعلا . وعلى هذا ولكى نسد الطريق فى وجوه المتآمرين ونحول دون تكرار عملياتهم الإجرامية مستقبلاً فلابد من الانتقال إلى العمل الجماعى الجدى الذى لا ثغرات فيه» .

وهكذا ضمنت المقال الممنوع حقائق لا مفر من مواجهتها . فالقول بأن أحداث ١٨ و ١٩ يناير هى نتيجة مؤامرة دبرت فى الخارج ونفذها عملاء فى الداخل ربما كان صحيحًا . ولكن كيف يمكن لمتآمر أن ينجح فى تنفيذ مؤامرة من نوع ما . ما لم تكن الأرض صالحة وجاهزة للاستثمار .

وليس أسهل على خصوم مصر من استثمار أموالهم الوفيرة بطريقتهم الخاصة . بل ربما لا يكونون فى حاجة إلى اختيار مجموعة كبيرة من العملاء . لأن العميل الواحد الشاطر سيجد الأسباب الكثيرة التى ستجعل صبر الناس يتحول إلى غضب . ولا سبيل إلى تفويت هذه الفرص على العملاء إلا بعمل مضاد . عمل جدى يوقف امتداد تيارات الشكوى التى يركبها العملاء والأعداء وينطلقون بها إلى كل بيت وإلى كل عقل ..

ولهذا كانت الحقيقة الثانية التى ختمت بها المقال هو أنه لابد من الاعتراف بأن المؤامرة استغلت آلام الناس والكروب القائمة فعلا . وأنه لكى نسد الطريق فى وجوه المتآمرين والحيلولة دون تكرار عملياتهم الإجرامية مستقبلا فلابد من الانتقال إلى العمل الجماعى الجدى الذى لا ثغرات فيه .

ولكن لوحظ أن العمل الجدى الذى تلا هذه المؤامرات هو التأكيد على أنها كانت نابعة من فئة قليلة لا حول لها ولا قوة . وأن التأييد الشعبى الجارف للنظام القائم يؤكد أنه ليست هناك من الأسباب ما يدعو إلى تغيير الاتجاه الجديد فى الضغط على حرية الرأى ووقف أى نقد للنظام .

ولا أنكر أنه رغم المقاومة التى فرضتها بقسوة على نفسى رغبة فى تحمل المزيد من الصبر ، فقد مررت بفترات يأس وكدت أصرخ مع الصارخين « القربة انقطعت » . ومن المؤكد أنى نجحت فى إخفاء حقيقة ما كان يتفاعل داخل صدرى مما جعل أحد رجال الصناعات المصريين يزورنى فى مكتبى ليروى لى الحالات التى تسببت فى يأسه من الاستمرار فى عمله ودفعته دفعا إلى الاستقالة . ثم تطلع إلىّ وتساءل : « دعنى أسألك .. كيف لم يتسرب اليأس إلى نفسك حتى الآن ؟ » .

وابتسمت ولم أرد . وإنما تطلعت إلى السماء أسألها العون على كتمان ما فى صدرى .

* * *

ويعود الأستاذ رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم من رحلة رافق فيها السيد رئيس الجمهورية إلى ألمانيا الاتحادية وفرنسا

والولايات المتحدة الأمريكية. ويجلس معى فى مكتبى ليروى لى ما حدث على هامش الرحلة ويذكر أن هناك تغييرًا واسعًا سيتم فى الجهاز التحريرى بمؤسسة روز اليوسف - وأن الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى رئيس المؤسسة سيعمل كاتبًا صحفيًّا إما بالأهرام أو بالأخبار. وكانت صحف مؤسسة روز اليوسف تعبر عن الاتجاه اليسارى المتطرف.

وتم هذا التغيير الصحفى فعلاً على مرحلتين. الأولى هى تعيين الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى بالأهرام. والثانية تعيين رئيس جديد للمؤسسة ويتولى فى نفس الوقت رئاسة تحرير مجلة روز اليوسف. وهو نفس الوضع الذى يجرى فى كل الصحف اليومية الثلاث. وكان واضحًا من طبيعة وميول الشخصيات الجديدة التى عينت فى المؤسسة أنها ستعدل من خط المجلة اليسارى الذى كانت تسير عليه. وإن كان الرؤساء القدامى قد ظلوا يكتبون ولرئيس التحرير الجديد الكلمة الأخيرة فيما ينشر أو لا ينشر.

وبعد مضى أيام على هذه المقابلة التى تمت بين رئيس المؤسسة وبينى أحسست أن قلم شطب مقالتى قد اتسعت دائرة عمله ليمتد إلى موضوعات عامة بخلاف ما يتصل منها بالانحراف، هذا إلى جانب الاستمرار فى التدخل فى بعض الآراء بالحذف..

وواجهت موقفًا صعبًا. وخاصة فى الحالات التى يتدخل فيها قلم رئيس التحرير بحذف بعض فقرات من مقالى. فلم تكن كل مقالاتى نقدًا - بل كنت أضيف فى حالات متفرقة بعض الإيجابيات إلى بعض المقالات المشتملة على نقد شديد كى تأتى متوازنة.. وهى حالات كان يمكن أن أواجه بها خطر اتهام القراء لى بأنى بدأت السير فى موكب المديح والإطراء وذلك إذا ما حذف قلم رئيس التحرير من هذا النوع من المقالات ما جاء بها من نقد - ويبقى على الإشادة بالإيجابيات فقط.

وبدأت العلاقة بينى وبين بعض القراء تهتز قليلاً . فالقارئ يرى أن الصحافة هى أولاً وقبل كل شىء أداة إصلاح ، وتتبع للإخطاء لمنع وقوعها أو الدعوة إلى مجازاة صاحبها - إن وقعت - كما أن الإيجابيات ليست فى حاجة إلى الكلام عنها بصورة متصلة . لأنها تفرض نفسها فى الخبر والموضوع الصحفى وكذلك فى المقال ، إلى جانب أن الناس يحسون بها من تلقاء أنفسهم وأن الاستمرار فى تفكيرهم بها يضعف من قيمته الإيجابية . ثم فوق هذا فإن الثقة فى كفاءة النظام الديمقراطى لا تتوفر وتدعم إلا إذا حرصت الصحافة على إبقاء الجهاز الحاكم فى موقف المحاسبة على كل خطأ . وأن تكون نوعية الحساب بقدر جسامة الخطأ .

والقارئ - وهو محق - لا يعترف بأن الجو الذى فرض على الصحافة قد أجبر الكتاب أيضًا على ممارسة الأسلوب الذى كانت تتبعه خلال وجود الرقابة الرسمية ، وذلك بالكتابة فى موضوعات غير سياسية ، يمكن أن تمتد معانى النقد فيها إلى الأوضاع السياسية والعامة والتى فرض رؤساء التحرير رقابة عليها .

وبسبب هذا التحول فى أسلوب النقد فقد بدأ القراء يوجهون اللوم إلى الكتاب بل وينتقدون هذا الاتجاه الضعيف ، وتلقيت الكثير من هذه الرسائل حول هذا الاتجاه : القليل منها وجه إلىَّ عبارات العزاء والشفقة . والباقى الممثل للغالبية حمل معه ألفاظًا مرة قاسية .

والجمهور معذور . ولا عذر للكتاب . فما من رسمى إلا وكان يكرر فى كل مناسبة الإصرار على ضمان الحريات الكاملة للصحف . وأن لا رجوع عن هذه الحريات . وتلفت القراء فيجدون الكتاب وقد تراجعوا عن ممارسة حقهم خطوات كبيرة إلى الوراء وهذا التراجع لم يكن سببه الجبن أو الخوف أو التردد ولكن سببه هذا القلم الأحمر الذى

يباشر به رؤساء التحرير سلطاتهم ورغبة الكتاب فى الإبقاء على صلاتهم بالجمهور ولكن أين السبيل للوصول إلى عقول القراء وقلوبهم لشرح هذا الوضع لهم . ومن هنا فلابد من تقديم الأمثلة ليرى القارئ كيف كنا نعيش فى محنة لا يعرف وقائعها وحقائقها :

فى بداية شهر أبريل من عام ١٩٧٧ أجرت وزارة الصناعة حركة تنقلات بين رؤساء المؤسسات الصناعية قيل إن هدفها هو دفع عجلة الإنتاج ، واختيار القيادات الشابة وإبعاد القيادات المقصرة فى تحقيق دفعة إنتاجية .. وأحدثت هذه الحركة هزة فى المحيط الصناعى . ولم يكن هناك من مفر أمام الصحف من معالجتها . وقادت مؤسسة أخبار اليوم هذه الحملة فى فترة غاب فيها رئيس المؤسسة بسبب المرض الذي لم يسمح له بمراجعة المادة الصحفية .

وكان الناس يتحدثون عن نشاط شقيق وزير الصناعة وأولاد أشقائه فى المجال الصناعى وأسلوب التهديد الذى اتبعوه مع رؤساء المؤسسات الذين يرفضون الاستجابة إلى طلباتهم .

واستمعت إلى هذه القصص كلها من أناس لا أشك فى صدق كلامهم ، لأن الكثيرين منهم كانوا فى موقع قريب من القيادة المصرية والذين كانت تقلقهم هذه التصرفات . وأحسست أنه لابد من الاتجاه مباشرة إلى موقع الداء .

لقد أطلق على هذه الحركة اسم «مذبحة الصناعة» تشبيها بمذبحة القضاة التى وقعت فى فترة ما قبل ثورة التصحيح ونسبت مسئوليتها إلى مراكز القوى . أما مذبحة الصناعة فقد نسبت إلى أقرباء وزير الصناعة الذين دخلوا إلى ميدان التوكيلات الصناعية وغير الصناعية بكل ثقلهم .

ولهذا طرحت فى مقال مجموعة من الأسئلة موجهة إلى وزير التجارة بوصفه مسئولاً عن إصدار التوكيلات التجارية تساءلت فيها عما إذا كانت التوكيلات التى منحت إلى شقيق وابن شقيق وزير الصناعة تتفق مع القانون على أساس أنهما من أقرباء الدرجة الأولى .

وأجاب الوزير بأن التوكيلات منحت لهما بلا مخالفة قانونية لأن شقيق الوزير وابن شقيق الوزير لا يعتبران ـ وفقًا للقانون المدنى ـ من أقرباء الدرجة الأولى .

وكتبت مقالاً ، خصصت بدايته لرد وزارة التجارة على تساؤلاتى ، ثم خصصت باقى المقال لرأيى فى موضوع الأقارب الذين يعملون فى مجال الاستيراد والتصدير . ولكن رئيس التحرير شطب المقال كله وأبقى على رد الوزارة وأمر بنشره فى برواز .

أما المقال المحذوف فهذا نصه :

درجات القرابة والنشاط التجارى الصناعى

قال وزير التجارة والتموين فى رده على التساؤلات التى طرحت فى هذا المكان عن قانونية قيد السيد عبد الحميد شاهين (ابن شقيق وزير الصناعة) بسجل الوكلاء التجاريين ـ قال إن المادة ٣٦ من القانون المدنى تقول إن قرابة الأخوة لا تعتبر من الدرجة الأولى . كما أن عضو مجلس الشعب لا يعتبر عاملاً بالحكومة أو الهيئات العامة وشركات القطاع العام وبالتالى لا يسرى على عضو المجلس الحظر الوارد بالقرار الجمهورى .

وقال بيان الوزير: ويتبين من ذلك أن القيدين المشار إليهما قد تما على أساس سليم من القانون .. ومن ثم فهى لم تقع فى مطب يستدعى إجراءات لتصحيحه .

والقراء يذكرون أن كل ما طرحناه فى مقال يوم الجمعة الماضى كان فى شكل تساؤلات اختلف الناس فى الإجابة على بعضها لعدم معرفتهم بحقيقة تفسيرها القانونى .

وإذا كانت الإجابة القانونية عن واحد من هذه الأسئلة تقول إن الشقيق وابن الشقيق لا يعتبران من أقارب الدرجة الأولى ، ولهذا فإن الرأى «الرسمى» على حق إذ يقول إنه لم تقع فى مخالفة فى تطبيق القانون . وعلى الألسنة التى انطلقت تتحدث عن وقوع مخالفة قانونية ـ عليها أن تسكت .

ولكن يبقى بعد هذا العمل على إسكات الألسنة الأخرى التى تتكلم كثيرًا عن نشاطات تجارية لأشقاء وأولاد الأشقاء فى المجالات التجارية والصناعية .

وعن هذه النقطة فلا بد من كلام أعمق وأوسع :

فمن المؤكد أن الآراء حول هذا الموضوع قد اختلفت : البعض يقول إنه مادام القانون قد حرم النشاط التجارى على أقارب الدرجة الأولى لأحد العاملين بالحكومة والهيئات العامة ومؤسسات شركات القطاع العام من الفئة العالية فما فوق ومن هم فى مستواهم فليس من العدل حرمان الأخ أو ابن الأخ لواحد من هذه الفئات من العمل فى المجالين التجارى والصناعى وتحقيق الأرباح الكبيرة وغير الكبيرة فى حماية القانون .

والبعض الآخر يرفض هذا الرأى رفضًا قاطعًا ويرى أن المشرع لم يأخذ فى اعتباره ظروف المجتمع الذى نعيشه وأن علاقاتنا العائلية تجعل الأخ وابن الأخ فى مرتبة الدرجة الأولى وأن ما يخشاه المشرع من أثر علاقة قرابة الدرجة الأولى على الموظف العام تمتد إلى أقارب الدرجة الثانية أو ماهم أبعد منه .. وهذا هو ما وضعه المشرع فى اعتباره فى قوانين أخرى لعل منها قانون الإصلاح الزراعى على ما أذكر .

بل إن البعض الثالث يتحدث بالأرقام عن نجاحات تحققت لأولاد الأخ وللإخوة فى عمليات وصفقات كبيرة ، وهو الشىء الذى لا أتعرض له هنا بالتفصيل لأن التعرض له يحتاج إلى جهد يبذل لتحويل هذه الأحاديث إلى حقائق بالوثائق والمستندات وهو تكليف يقع على رأس الصحافة بينما الأصل هو أن تهتم به الدوائر الرسمية.

والكلام كثير. وما أكثر الصحيح. وما أقل الكلام غير الصحيح.

المهم أن رد الوزارة على ما أثرته فى هذا المكان يوم الجمعة الماضى لم ينكر أن شقيق المهندس وزير الصناعة مقيد فى سجل التوكيلات التجارية. وأن ابن شقيق الوزير له نفس هذا الحق. وبالوضع القانونى.

ولكن هل هذا الوضع يعتبر سليمًا ؟ وهل يعتبر التشريع الذى صدر فى نهاية ديسمبر ١٩٧٤ محققًا لأهدافه كاملة وبعد أن دخل فى التجربة الفعلية مما أطلق الألسنة تردد الكلام الكثير والكلام القليل ؟ أم أن على الحكومة معاودة دراسة التشريع من جديد فى محاولة لسد كل المسالك على انطلاق الألسنة ؟

وأنا لا أطالب بتعديل يكون له الأثر الرجعى بحيث يمتد إلى الذين أعطاهم القانون القديم حقًا مكتسبًا. فأنا ضد هذا التصرف رغم أن الحكومة لجأت إليه فى بعض الحالات الأخيرة. وإنما الذى أطالب به اتخاذ الإجراء الذى يسمح بامتداد القانون وفى التوكيلات التجارية بالذات إلى من هم من أقارب الدرجة الثانية على الأقل وذلك قطعًا لكل الألسنة.

قد لا يكون هذا الإجراء موجودًا فى البلاد الأخرى .. ولكن ماذا نفعل إذا كان ما يجرى فى مجتمعنا من تحايل على القانون يحتم إغلاق كل الثغرات. ويفرض على المشرع العادل التفكير فى سد كل الثغرات بحيث لا تسمح ثغرة منها بالنفاذ إلى التحايل على أى تشريع

ويضفى على التصرفات الخاطئة الصفة القانونية .

إن القانون يحمى المجتمع من وقوع الخطأ . وكذلك يوقع الجزاء على من يرتكب الخطأ . فإذا وضح مع الممارسة القانونية إمكانية التحايل على القوانين الموضوعة وهدم الفكرة التى شرع من أجلها القانون فلا بد من تدخل المشرع لاستكمال الحيلولة دون الوقوع فى هذه الأخطاء مستقبلاً .

وفى الحالة التى تكلمنا عنها والتى سمحت للألسنة بأن تتحدث كيفما تشاء ، فكم أتمنى لو أن المهندس عيسى شاهين وزير الصناعة بادر إلى التدخل فى الموضوع بتصرف شخصى يفرض انسحاب شقيقه . وابن شقيقه من أعمال تفرض عليهم طرق أبواب وزارته والدخول فى عمليات تجارية لن تسلم من ألسنة الناس ..

فإذا لم يفعل ذلك شفقة ورحمة على شقيقه وابن شقيقه فلن يجد أحدًا يرغمه على ذلك لأن القانون القائم فى صف الشقيق وابن الشقيق .. ولكن الوزير فى نفس الوقت لن يتهرب من كلام الناس صَدَقُوا فيما يقولون أم لم يَصْدقوا .

ولا ينفع فى الظروف التى نعيشها أن نقول .. « لا يهم ودع الناس يتكلمون » .

هذه الحالة صارخة بما كنا نعانيه . فعندما أثرت موضوع التوكيلات التجارية لأقارب وزير الصناعة كنت أقدم حالات مؤكدة . وكان أن نشر المقال لأن رئيس التحرير كان مريضًا . فلم تتح له فرصة منعه . فلما رد وزير التجارة على مقالى كان واجبًا علىّ أن أحلل ما جاء فى الرد وأقترح الحلول . ولكن رئيس التحرير أجاز نشر الرد الرسمى ولم يسمح بنشر مقالى . مما جعلنى أظهر أمام القراء بأنى استسلمت لما جاء فى رد الوزير .

ولكن تشاء الصدف وبعد أقل من أسبوعين من منع نشر هذا المقال أن تقدم وكيل مجلس الشعب بطلب إحاطة لوزير الصناعة حول ما يتردد عن انحرافات شركة ستيا بالإسكندرية .

وتنشر الجمهورية فى نفس اليوم ـ الخميس ١٢ مايو ١٩٧٧ ـ تحقيقًا صحفيًّا عن انحرافات هذه الشركة ـ (الصفحة الثالثة) جاء فيه أن من بين هذه الانحرافات عقد صفقة استيراد ماكينات تمت عن طريق مؤسسة الغزل وكان مفروضًا أن تتم عن طريق الهيئة العامة للتصنيع . وأن وكيل المورد اليابانى لهذه الآلات وهو يوسف عبد الحميد شاهين ابن شقيق الوزير ! !.

* * *

وحالة ثانية من الحالات التى منع فيها نشر رأى فى أمر سياسى .

كانت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب قد بدأت مناقشة قانون تكوين الأحزاب السياسية . ونشرت الصحف جانبًا من هذه المناقشات ومنها اشتراط أن يكون من بين مؤسسى أى حزب سياسى جديد ٢٠ عضوًا على الأقل من أعضاء مجلس الشعب .

ورأيت الإدلاء برأيى فى هذا الموضوع الحيوى ، .. وأن يمتد التعليق إلى التجربة الديمقراطية ككل .. ولكن هذا الرأى شطب بأكمله .. رغم أنه لم يتعرض للانحراف . مما يؤكد أن حساسية رئيس التحرير وادعائه بأن تصرفاته بحذف مقالاتى إنما هدفها حمايتى من أى « إجراء » هذه الحساسية كانت قد ارتفعت بضع درجات ..

وهذا هو المقال الممنوع ...

صحف ... وأحزاب
والتجربة الديمقراطية ؟

وافقت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب فى اجتماعها الأخير على أنه يشترط لتكوين أى حزب سياسى جديد أن يكون من بين مؤسسيه ٢٠ عضوًا على الأقل من مجلس الشعب .

والمناقشات التى دارت داخل اللجنة ، ونشرتها الصحف لا تعطى فكرة واضحة عن وجهات النظر المعارضة لهذا المبدأ أو المؤيدة له . برغم أنه هو الأساس الذى نحاول بناء ديمقراطيتنا عليه .

ذلك أن «الحزبية» بكل معانيها القديم والحديث والمبتكر ، غائبة عن فكر الغالبية التى تتكون منها القاعدة الشعبية وخاصة الشباب الذى نشأ فى ظل نظام الحرص على تشويه فكرة الحزبية وإلباسها ثوبًا قذرًا مكروهًا .

ومن جهة أخرى فإن الأحزاب القائمة قد خرجت إلى الوجود بوسيلة غير طبيعية وتشكلت تشكيلاً غير نابع من صميم القاعدة الشعبية ولهذا لا يمكن القول بأن قيام هذه الأحزاب ، وبالصورة السريعة التى تشكلت بها تعبر تعبيرًا صادقًا ، عن أفكار الشعب واتجاهاته . ومع هذا فإن المبدأ الذى أقرته اللجنة التشريعية لتكوين أحزاب جديدة يشترط أن يكون من بين مؤسسيه ٢٠ عضوًا على الأقل من مجلس الشعب الحالى المشكل من أغلبية ساحقة لحزب مصر.. ومن أقلية لا تمثل شيئًا سواء أكانت هذه الأقلية تمثل اليمين أو اليسار أو ممن وضعوا أنفسهم فى موقع اسمه «المستقلون» .

فهل يعقل أن ينسلخ هذا العدد من داخل حزب مصر ليشكلوا حزبًا جديدًا ؟ وعلى فرض إمكانية حدوث هذه المعجزة ، ألا يكون

ذلك ضد التقليد السليم . وهو أن العضو الذى يستقيل من حزبه عليه الاستقالة من المجلس والرجوع إلى دائرته الانتخابية للتأكد من موافقة أغلبية الناخبين على «شكله الحزبى الجديد» ؟

ولست أريد الدخول فى مناقشات دستورية حول هذا المبدأ أو ذاك ، ولكن الذى أحب التركيز عليه هو التحذير من تصوير الديمقراطية بمظهر غير مقبول لدى القاعدة الشعبية التى مازالت تتطلع إلى التجربة بحذر وعدم مبالاة أو اهتمام .

فهذه القاعدة لم تحس بقيمة فعالة للممارسة البرلمانية فى محاسبه الحكومة أو مراقبة أعمالها . إما لضعف فى تكوين المعارضة ذاتها أو لعدم جدية المستقلين فى مواجهة الحكومة ، .. أو لأن النظام البرلمانى يستند بالفعل إلى حزب واحد كما كان الوضع قبل طرقنا لأبواب التجربة الديمقراطية ...

إن الديمقراطية ـ أو التجربة الديمقراطية ـ تقوم أساسًا على ركيزتين : المجلس النيابى والصحافة . وكلتاهما تحمل على أكتافها مسئوليات ضخمة . خاصة إذا كانت الديمقراطية مازالت تلتقط أنفاسها فى محاولة للتعمق فى قلوب وأفئدة الملايين من أفراد القاعدة الشعبية بحيث تصبح هذه الديمقراطية جزءًا لا يتجزأ من كيان الشعب يدفع عنها كل اعتداء أو تلاعب بمبادئها .

ولكى يتحقق هذا العمق الديمقراطى فلا بد من إحساس راسخ بأن ديمقراطيتنا الجديدة هى من نوع مختلف وممارسة جديدة . لا اندفاع فيها ولا عنف . ولكن تحمل معها كل الدلائل على أن كلمة الشعب وآماله ومتاعبه ومعاناته هى الكلمة العليا المقدمة على كل ما عداها ....

فهل حقق المجلس النيابى جانبًا ولو يسيرًا من هذه الأدلة ؟ أم أن المجلس مازال يرى أمامه جانبًا واحدًا من الرأى . وهل ينظر الشعب إلى صحافته على أنها ركيزة ديمقراطية سليمة ؟ أم أن هذه الصحافة مازالت

فى نظره صحافة رأى واحد ، بينما حرمت المعارضة ـ وبصورتها الهزيلة القائمة ـ من حقها فى الوصول إلى عقول الناس بأفكارها مهما بلغت وداعتها وبساطتها فى مواجهة الحكومة ؟

إن الديمقراطية لا تفرض شروطًا لتكوين الحزب . أو تحدد للصحف القائمة أو للجريدة إن صدرت طريق عملها .

والرأى الذى يقول إن هناك خطورة من إطلاق حرية تكوين الأحزاب أو إصدار الصحف . هذا الرأى فى غير محله ، ... ذلك أن الكيان الحزبى لا يعيش إلا إذا كان هذا الكيان قويًا نابعًا من القاعدة الشعبية . ومن أصعب الأشياء أن تكسب هذا القبول الشعبى مالم يكن هناك جدية فى البرنامج وفى نوعية الأشخاص المنادين بها . ومن أعسر الأشياء أن تكسب صحيفة جديدة التأييد والإقبال الشعبى مالم تكن الصحيفة على أساس لا من الفن الصحفى ـ بل من الفكر والإيمان به والواقعية فى المعارضة أو فى التأييد ..

ولهذا كله فإن إطلاق الحرية فى كل شىء يعطى الشعب مجالاً للاختيار الجيد والحكم السليم . أما أن تحدد له طريق الاختيار فالنتيجة النهائية لهذا كله هو أنه لن يختار وسيلتزم خط « الفرجة » .. على التجربة دون حماس لها .

ومن هذا الواقع فإننا نرى . أن يعاود أصحاب تجربتنا الديمقراطية دراسة نقطة البداية من جديد ..

وهكذا يتضح لى ، يومًا بعد الآخر ، وأسبوعًا بعد أسبوع أن الاتجاه هو دفعى دفعًا إلى التوقف عن الكتابة . فإذا كتبت عن الانحراف . منع المقال . وإذا كتبت فى موضوع سياسى منع المقال ..

وقلت فلأحاول أن أصل إلى القراء عن طريق الكتابة فى موضوعات ظاهرها رياضى ، ولكن رئيس التحرير كان مواصلاً الاستمرار فى قراءة كل

مقال بعمق وبعقلية الرقيب الرسمى - لا الزميل الصحفى . ولهذا لم يتردد فى حذف فقرة من مقال عن الرياضة كما حدث فى المقال التالى :

دورى الأضواء .. بين الجديد والقديم

عدت إلى مشاهدة مباريات كرة القدم .

أحيانًا يجد الفرد منا مجال التحرك «الترفيهى» محدودًا ومرهقًا رغم أن المناخ المصرى يسمح بالتنقل من مكان إلى مكان ، ويفتح له التعمق فى دراسة جماله أو قبحه . أناقته وبهدلته . تناقضه أو انسجامه ومع هذا فإنه يجد فى مشاهدة مباراة رياضية ما ينسيه الكثير من متاعبه وضيقه وتبرمه ...

وذهبت إلى مشاهدة مباراة الأهلى والطيران .

ورغم أن كل الصحف تجمع عقب كل مباراة من مباريات الأهلى على أنها دون المستوى . وأن فريقه أهدر عشرات الفرص ، إلا أن جماهيره العريضة مازالت متعلقة بكل فرد من أفراده . وتدفعهم بهذا التأييد إلى تحقيق الانتصارات فى كل مباراة ...

ولا بد أن وراء ذلك عدة أسباب .

وهذه هى الأسباب التى أراها .

١ - إن الأهلى كفريق يلعب كل مباراة بخطة موضوعة ومدروسة . وأحيانًا ينسى فرد من أفراد الفريق . ما كلف به فلا يتردد المدرب فى إخراجه من الملعب ، واستبداله بسواه . وخروج اللاعب من الملعب لهذا السبب يؤلمه ، .. لكن المدرب الأمين لا يتردد فى إصدار أمره بالخروج . فهو مسئول . وهو واضع الخطة . وهو لا يقبل أى تقصير من أى لاعب أيًا كان .

وهذا كله يعنى أن التخطيط السليم يجب أن يقوم عليه من يحرسه

ويراقب تنفيذه ، .. ويعدله وفقا للظروف حتى لا يتأخر تحقيق الأهداف .

٢ ـ إن المدرب يعلم أن مسئوليته كبيرة . وسمعته تتوقف على النتائج التى يحققها فريقه . ولهذا فهو يستعد لكل الظروف ويعد عدته لكل الاحتمالات . وعندما ووجه بقائمة طويلة من اللاعبين المصابين أبرز ما عنده من خامات جديدة ، وأعطاها الفرصة لتثبت وجودها .

والوجوه الجديدة فى الملعب ، وغير الملعب تفعل فعل السحر إذا كانت خامتها جيدة ، واستعدادها طيبًا ، ذلك أنها تقول للناس إن هناك جديدًا . وأن هذا الجديد يعنى استمرار الحياة ، وانطلاق الحيوية فى كل مجال من المجالات .

٣ ـ إن المدرب يعلم أن إعطاء الفرصة للوجوه الجديدة يساعده فى الوصول إلى هدفين

أولها : تحقيق الثراء البشرى الجاهز لأداء العمل متى تطلب منه ذلك .

وثانيهما : تحقيق التنافس المفيد بين القديم والحديث من أجل الصالح العام وبشرط ألا يبخل القديم الجيد بمد الشبل الحديث بخبرته ومساعدته .

والمدرب بهذا لا يخلق فجوة عميقة من الضياع ويضمن ألا تتوقف عجلة التقدم أو مواصلة المسيرة كما نقول فى السياسة ـ إذ أن أى مسيرة لا يمكن أن تمضى بغير بناء مستمر وإعطاء الفرصة لكل من يستحقها تحت رعاية وممارسة حرة وانطلاقة لا تقيدها آراء مفروضة أو التزامات لا تحقق إلا ضررًا فى الأمد الطويل .

هل أمضى فى المزيد من الأسباب أم يكفى هذا مؤقتًا ؟

وانتصر الأهلى على الطيران رغم أنه يلعب بخامته الجديدة فى معظم

مراكز الفريق .. وخرجت جماهير الأهلى العريضة راضية بما تحقق ، مطمئنة إلى إمكانية استكمال المشوار حتى نهاية الدورى بمزيد من الأمل .

(١) ....
....

ورغم فارق الوضع بين فريقى الأهلى والطيران وأن المباراة ليست لها مثل حساسية مباراة الزمالك ــ مثلاً ــ فقد خرجت الجماهير تحمل رايات النادى وتلوح بها فرحة مهللة .. وبالقطع فإنها لم تهلل لأنها هزمت الطيران بقدر ما هللت لأن الفريق الذى تؤيده غلب بالعقل الذى يخطط ، وبالروح العالية التى تنفذ هذا التخطيط . وبالأمل الذى يرتكز على أساس ...

هل تستطيع أن تفهم لماذا حذف رئيس التحرير الفقرة التى رأى أنها غير صالحة للنشر؟

ولكن هل كان الجمهور كله يضع المسئولية الكاملة فى هذا التدهور الصحفى على أكتاف الصحفيين ؟ أم أنه كانت هناك طبقة مثقفة تعرف الحقيقة وتنصح بخطوات إيجابية تحقق حرية صحفية بمعناها السليم ؟ . إن الواقعة التالية تجيب على هذا التساؤل .

---

(١) هذه الفقرة حذفها الرقيب الصحفى ــ رئيس التحرير .
« والأمل فى هذه الحالة لا ينبع من فراغ . بمعنى أنه ليس مجرد كلام . فلكى يبشر بالأمل ويرسخ فى نفوس الجماهير فلا بد من أن تكون هناك بداية سليمة . وانطلاقة فى الطريق الصحيح . قد يتعثر هذا الأمل لبعض الوقت ولكنه مع هذا سيظل قائماً فى نفوس الجماهير لأنها تعلم أن أملها يرتكز على أساس . وأن إمكانية البناء فوق هذا الأساس ستظل قائمة » .

.. يتكلم أستاذ فى كلية حقوق جامعة الأسكندرية . فى لقاء مع رئيس الجمهورية يوم ٣ مايو ١٩٧٧ ويكشف فى حديثه الطويل عن إحساسه بأن الصحافة «ترعب» من هم فى موقع المسئولية دون استخدام سليم للقانون يتجه إما إلى محاسبة المسئول الذى تتهمه الصحافة وتثبت صحة الاتهام وإما إلى محاسبة الصحفى الذى لا يتأكد صحة اتهامه بعد تحقيق عادل ..

وهذا هو نص ماقاله أستاذ القانون :

«... أريد أن أركز فأقول إن مبدأ سيادة القانون فى الواقع له شقان وليس شقًّا واحدًا .. الشق الأول أنه لا يجوز أن يعاقب شخص أو يحبس أو يعدم أو يوضع تحت الحراسة أو يؤذى من أى جهة كانت إلا إذا كان هناك قانون .. يعنى لا يجوز كل ذلك من وراء القانون .

وفى جميع البلاد الديموقراطية التى تعطى كل الحريات لصحفها تجعل الحرية مقترنة بالمسئولية .. لو سمحنا لحرية الصحفى أن يتناول كرامات الناس ويتناول اتهام الناس بالجرائم ثم يترك ويقال إن هذه هى الحرية .. ولكننا نفعل ذلك فى الوقت الحاضر .. نترك الصحافة تتكلم عن الموظفين العموميين وتنسب لهم جرائم واضحة إن كانت رشاوى أو عمولات أو غير ذلك .

ثم نترك الموظفين العموميين فى عملهم ونترك الصحفيين فى عملهم وأنا أقول إنه لا ينطبق فى هذه الصورة مبدأ سيادة القانون ..

ولذلك فإن الأمر يؤدى فى الحقيقة إلى أنه فى الوقت الذى لا ينطبق فيه مبدأ سيادة القانون لا بد وأن يوجد خلل .. وهذا الخلل الذى نشكو منه لأن فى الصورة الإشاعات تنتشر .. التشكيك ينتشر .. البلبلة

تنتشر .. وأنا شخصيًا إذا افترضنا أننى مواطن صغير أعمل فى شركة صغيرة عندما أسمع أن فلان الفلانى حصل على رشوة .. أو فتح مكتب استيراد وتصدير .. أو عمل كذا وكذا ولم يحاسب .. ولم يقل له أحد. والصحفى بيقول هذا الكلام مرة ومرة ومرة .. ولا أحد يحاسب الصحفى .. ولا يحاسب الموظف .. فماذا على أنا إذا يعنى اعتديت على المال العام وأخذت شيئا من المال العام ..

هذا هو الشق الأول وقد طبقتموه ، بحرص أكاد أقول إن فيه كثيرًا من الحساسية بمعنى أن سيادتك حرصت كل الحرص بإيمان وبقوة أن تطبق هذا الشق الجميل من مبدأ سيادة القانون .. ووفرت للناس كلهم هذا الاطمئنان الضخم .. ولكن الشق الثانى أنا أرجو من سيادتكم بكل تواضع فى الواقع أنا أحب هنا أن أقدم وأقول سيادتكم تملكوا المعلومات أنتم فى القمة تملكوا المعلومات الشاملة ووجهات النظر الشاملة .. وأنا كمواطن عادى لى وجهة نظر محدودة جزئية ولذلك وأنا بكل تواضع أقدم مجرد معلومات .. ليس هذا مجرد رأى وإنما هى مجرد معلومات .. فأقول إنه من الناحية الاخرى الوجه الآخر لمبدأ سيادة القانون أنه لا يجوز إطلاقًا أن يخالف إنسان القانون ، ثم يترك وهذا المبدأ لا أعتقد أنه طبق بنفس القوة التى طبق به الشق الأول منه .. بمعنى أننا منعنا أن تحدث حراسات ومنعنا أن تحدث اعتقالات .. إلى آخره .. ولكننا تركنا إلى حد كبير عددًا ضخمًا من الناس يخالفون القانون ثم قلنا إن الثورة رحيمة وأن لها أن تترك هؤلاء لسبب أو لآخر وأنا باعتبر أن هذا هو أيضًا مخالفة لمبدأ سيادة القانون .. وأحب أن أضرب أمثلة سريعة ولا أريد أن أضيع وقتكم أو وقت الزملاء أقول مثلاً .. الصحافة .. هناك جرائم معروفة هى جرائم النشر ولو أن هناك فى القانون الجنائى عندنا هى جريمة القذف

وجرائم النشر كلها جرائم تتحد على فكرة بسيطة جدًّا أنه إذا تناول صحفى موظفا عاما أيًّا كانت درجته أو وزيرًا أو أقل أو أكثر بشىء يمس كرامته أو يهينه أو ينسب إليه جريمة فلا بد من التحقيق فورًا . هذا هو القانون الموجود فنحن لسنا فى حاجة إلى القوانين الاستثنائية بمعنى أنه لا بد من التحقيق فورًا ولا يخرج الأمر عن أحد أمرين لا ثالث لهما إما أن يعزل هذا الموظف العام ويحاكم لأن الجريمة حقيقية والصحفى على حق وإما أن يحبس هذا الصحفى .

هذا ناشىء من عدم تطبيق مبدأ سيادة القانون ، ولذلك أنا أرى أنه لا بد من أخذ الأمور بحزم فى مثل هذه الأمور ، مثلاً آخذ مثال آخر سيادتك طلبت الثورة الإدارية ونسف الروتين . اسمحلى برضه كرجل قانون وبكل أدب وتواضع ، الحقيقة أن أعطى برضه مفهوم نسف الروتين . كلمة مخيفة إلى حد ما .. لأنه قد يتصور البعض أن نسف الروتين هو نسف القواعد الموجودة ـ بمعنى أنه عندما يأتينى شخص ويطالب بمطلب معين فإننى أخالف القواعد وأخالف النظم .. أخالف الأسس اللى موجودة .. أعطيه على طول ما يريد . لا ليس هذا هو الروتين .. فى الواقع .. أو ليس هذا مصدر الشكوى الحقيقية .. مصدر الشكوى الحقيقية فى نظرى سببان .: السبب الأول هو أنه فى الفترات السابقة وسيادتك أعلم طبعًا بهذه الفترات السابقة .. حدث نوع من المبالغة فى إعطاء الطبقات المرءوسة فى الدولة .. أنا لا أريد إطلاقًا أن أقول العامل يجب أن يعامل معاملة سيئة أو الموظف الصغير يجب أن يعامل معاملة سيئة .. حدث أن هناك نوعًا من التراخى والإحساس بعدم المسئولية واللامبالاة .. يعانى منه كل رئيس فى أى موقع .. لأن هؤلاء الذين قيل لهم أنتم لكم الاشتراكية .. لكم الحرية .. لكم الكرامة ..

تصوروا أن هذا معناه الخروج على القانون .. وأنه ليس هناك قواعد تنظيم .. وأنه إذا تراخى لا يمكن لأحد أن يجازيه .. وأنه إذا جوزى حتى .. فيمكن أن يشكو لأى إنسان » .

انتهى كلام أستاذ الحقوق .. وهو قد عبر بكلامه عن أهدافنا الحقيقية .. فإننا لم نكتب عن الانحراف من فراغ . بل كثيرا ما كنا ننشر الأدلة - أو على الأقل نحتفظ بها إلى حين طلبها - وهو ما تشهد الأمثلة التى أوردتها فى هذا الكتاب . وكان واجبا على الدولة إذا كانت حريصة فى القضاء على الانحراف أن تضع وقائعه أمام القانون ليقول كلمة فيما نشر . فإذا جاء التحقيق مؤيدًا لما نشر عوقب المنحرف . وإذا جاء هادمًا له عوقب الصحفى ولكن الدولة لم تكن أبدًا راغبة فى معاقبة المنحرفين .. لماذا ؟ لسنا ندرى .

ولكن لعلنا ندرى - بعد حين - عندما تفتح كل الملفات !

٥

وقتل جماعي لصحف المعارضة !*

وكنت وغيرى من المعذبين فى عملهم الصحفى نحاول أن نجد مخرجًا إلى الانطلاق بآرائنا والوصول إلى قرائنا رغم ما كان يبدو لنا أن لا سبيل إلى الانطلاق من هذا القفص الحديدى فى وقت قريب . إلى أن حدث خلال واحدة من هذه الأزمات المتعاقبة أن جاءنى الأستاذ مصطفى كامل مراد زعيم المعارضة يعرض علىّ المشاركة فى إصدار جريدة لحزبه المعارض . ولا أنكر أنى استمعت إلى الفكرة . ولم أرفضها . وإن كنت قد أجلت القبول النهائى إلى أن تتضح بعض الأمور الغامضة .

وكان العرض أن أتولى رئاستى مجلس إدارة وتحرير الصحيفة الجديدة .

وأحسست . لفترة قصيرة . أن هذه الصحيفة الجديدة قد تكون هى الحل الذى نبحث عنه للهرب من القفص الحديدى وإن كنت أرفض رفضًا

(*) كتبت جزءًا من هذا الفصل خلال تأليفى للكتاب . وعندما انتهيت منه . لم تكن قصة الجريدة المعارضة الجديدة قد اكتملت فصولها . ولهذا أردت أن أضيف ماجد بعد ذلك . وهى الإضافة الوحيدة التى أدخلتها على مضمون الكتاب الأصلى مع حرصى على عدم التوسع فيها . لأن التفاصيل سأضمنها كتابًا آخر .

باتا أن تكون لى مسئولية إدارية أو تحريرية فى هذه الصحيفة الحزبية ، لأن هذه المسئولية تحتم على صاحبها أن يكون حزبيا .

وسألته : «وهل ستعطى لك رخصة إصدار لهذه الصحيفة ؟» ولم تكن الدولة قد أعلنت فى قرارها بتشكيل الأحزاب حقها فى إصدار صحف معبرة عنها . فأجاب : «سأتقدم بطلب فورًا إلى المجلس الأعلى للصحافة» .
فقلت : «علينا إذن انتظار رد المجلس الأعلى» . فقد كنت أشك فى إمكان صدور صحف معارضة .

وسافرت إلى الخارج بعد ذلك ، وعندما عدت إلى القاهرة وأعلن أن لكل حزب الحرية فى إصدار الصحيفة التى تعبر عنه جاءنى الأستاذ مصطفى كامل مراد مرة ثانية وقال : «ما رأيك الآن ؟» .

وطرحت سؤالاً آخر للبحث وهو : «ومن يمول الصحيفة ؟» .

قال : «سأطلب عونًا من الاتحاد الاشتراكى» .

قلت له : «هذا يعنى أنك ستدخل تحت إشراف رسمى . وأنت تمثل المعارضة ؟» .

قال : «لا حل إذن إلا تكوين شركة مساهمة تطرح أسهمها على أعضاء الحزب وعلى الراغبين فى المساهمة .. ونتوكل على الله» .

قلت : «وهذا هو الأسلم» .

وكانت الفكرة المسيطرة علىَّ وتدفعنى للاستمرار فى هذا الحوار هو تحقيق أمل المعارضة فى أن تكون لها صحيفة يومية أو أسبوعية وأن يكون عونى لها فنيًّا بغير ارتباط حزبى . وبذلك نمهد لكسر احتكار الصحف الثلاث القائمة لعقول وأفكار الصحفيين . وفى نفس الوقت

يفتح مجالات جديدة للشباب الصحفى الذى يرى ما يجرى فى الصحافة ويعيش حالة من القلق والتمزق . ولا يريد بدء حياته الصحفية فى جو ظاهره حرية ، وباطنه كتم لكل رأى . كنت أرى أن هذه النافذة الجديدة يمكن أن تكون عونًا لى فى التعبير عن رأيى كما أريد . وبالاسلوب الذى يرضينى .

ولهذا تركت الباب مفتوحًا أمام زعيم المعارضة نواصل من خلاله الحوار ، وأوصل دفعة إلى الابتعاد عن كل ما فيه شبة وضع صحيفة المعارضة فى إناء الطبخة الصحفية الحالية .

ولم يكن لى سابق معرفة بالأستاذ مصطفى كامل مراد ، وإنما كنت أتابع نشاطه البرلمانى فى مجلس الشعب من واقع ما تنشره له الصحف القومية ـ وكان أسلوبه فى المعارضة يروق لى ـ فى بعض الحالات ـ وليست كلها .

إلا انى كنت لا أثق فى قدرته على أداء دوره المعارض كاملاً ، ذلك لأنه كان يدين «بالطاعة» العمياء لرئيس الدولة ـ كما كان اختياره كزعيم المعارضة غريبًا فى شكله ومضمونه . فقد استدعاه رئيس الجمهورية ، عقب انتهاء جلسة مجلس الشعب الذى أعلن فيها تحويل المنابر إلى أحزاب ، وأبلغه بأنه «عين» زعيمًا للمعارضة ، وأنه ستكون له مخصصات زعيم المعارضة وحجرته بالمجلس ، تمامًا كما هو الحال بالنسبة لزعيم المعارضة البرلمانية فى مجلس العموم البريطانى .

ونشرت الصحف القومية فى اليوم التالى صورة تجمع بين رئيس الدولة ، وزعيم المعارضة وهو يبلغه هذا القرار !

ومع هذا فقد أقنعت نفسى بألا أفسر هذا الإجراء بتفسيرات تحكمها

المبالغة . كان شأني في ذلك شأن الجائع الذى لا يلقى بالاً لتحذيره من فساد الطعام الموضوع أمامه !

وعاد الأستاذ مصطفى كامل مراد إلى الحديث معى عن جريدة الحزب . عندما سمح له بإصدارها . وأصر على أن أكون رئيسًا لتحريرها . وأصررت من جانبي على أن أقدم له العون الفنى فقط ، أو بمعنى آخر مساعدته على الإعداد لإصدار الجريدة . وهى عملية بالغة المشقة فى بدايتها .

ومع زيادة ضغطه علىّ قلت له : ـ محاولاً استغلال معرفتى بولائه الكامل لرئيس الدولة ـ « إن السلطات المسئولة ستفرض عليه ألا يوكل إلىّ مهمة رئاسة تحرير الصحيفة ، لأنها توشك أن تفرض حظرًا على نشر عمودى اليومى « دخان فى الهواء » فى الأخبار . وكان رده على ذلك : « اترك لى الأمر . فأنا قادر على تذليل كل الصعوبات » .

وسكت . وسكت هو الآخر .

وتمضى الأيام ، والأسابيع . وانقطع خلالها الاتصال بينى وبين زعيم المعارضة ، إلى أن فوجئت يومًا بزميلى مصطفى أمين يبلغنى أن مصطفى كامل مراد زاره فى اليوم السابق ، وطلب منه أن يرشح له رئيسًا لتحرير جريدته الجديدة « الأحرار » .

وسأله مصطفى أمين ؟ : « ولكن الذى أعلمه أنك عرضت هذا المنصب على جلال الدين الحمامصى » .

ورد زعيم المعارضة قائلاً : « هذا صحيح . ولكن المسئولين قالوا لى « سيبك منه » . . .

وهكذا أدرك زعيم المعارضة من هذا التوجيه العالى ، أنه ليس حرا فى اختيار نوعية رئيس تحرير صحيفة حزبه . وتلك كانت العلامة السيئة الأولى

والتي لا تبشر بإمكانية وجود صحيفة معارضة حقا بل تلك كانت أولى الخطوات المؤكدة بأن المعارضة ستكون « مستأنسة » .

واختير رئيس تحرير آخر هو الأستاذ محمد صلاح الدين قبضايا . وكان الاختيار موفقا فعلاً لأن صلاح يملك إمكانيات صحفية قادرة على أن يجعل الصحيفة الجديدة معبرة إلى حد كبير عن الرأى المعارض .

وصدرت الجريدة فى صباح الإثنين ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ . وكانت أعدادها الأولى مبشرة بفتح النافذة الجديدة التى كنا نتطلع إليها جميعًا . مما أوجب علينا جميعًا المبادرة إلى تشجيع العاملين بها ومساعدتهم على استكمال رسالتهم .. ولهذا ، وعندما جاءنى صلاح قبضايا بعد فترة من صدور الجريدة يطلب إلىّ أن أكتب بابًا أسبوعيا بها ، لم أمانع ، وإنما اشترطت أن يصلنى خطاب من زعيم الحزب يؤيد فيه ما طلبه منى رئيس تحرير جريدة الأحرار . ولم يكن هذا تشككًا فى سلطات صلاح قبضايا وإنما كان الدافع إليه أن يتحمل رئيس الحزب مسئوليته الكاملة وقد قيل له عنى من قبل «سيبك منه» .

وجاءنى الخطاب فى اليوم التالى . ولهذا قررت البدء فورًا باستغلال هذه النافذة فى إعادة اتصالى المستمر بجمهور قرائى .

وتنجح أسرة تحرير « الأحرار » فى دفع الجريدة إلى الأمام ، فأثارت قضايا هامة ، والتزمت باتجاهات معارضة فى عدة نواح ، كما اشتملت على مقالات رأى أتيح فيها للمعارضين أن يقولوا ما عندهم .

وارتفعت أرقام توزيع الصحيفة ، وبدأت تشق طريقها بسرعة . وهنا تكشفت النيات الرسمية . واتضح أن سياستها بالنسبة للمعارضة هى أنه مادام الصوت المعارض محصورًا فى نطاق شعبى ضيق فقد أصبح مسموحًا له

بالاستمرار . أما إذا تعدى هذا النطاق المرسوم وارتفعت أرقام الصحيفة المعبرة عنه بحيث تصل إلى أعداد كبيرة من الشعب ، فقد وجب اتخاذ إجراءات مضادة تتمثل فى وضع العراقيل المالية والطباعية والتى تؤدى فى النهاية إلى إغلاقها ، وكتم الرأى الذى تنادى به دون الالتجاء إلى إجراء رسمى يحسب على الديمقراطية القائمة !

وصدرت الأوامر إلى مؤسسة الأخبار ـ وكانت تطبع لحزب الأحرار صحيفته الأسبوعية على مطابعها ـ بإقامة العقبات أمام تحرير الصحيفة بحيث تضطر إلى التوقف عن الصدور .

واستطاعت المؤسسة النجاح فى مهمتها . وأنذرت الصحيفة بعد ظهر يوم الأحد ٣٠ أغسطس سنة ١٩٧٨ بأن المؤسسة غير مستعدة لاستمرار طبعها وحاول الأستاذ مصطفى كامل مراد الالتجاء إلى السيد مصطفى خليل ، الأمين العام للاتحاد الاشتراكى فى تلك الفترة ، كى يذلل له هذه العقبات . فكان رده إنه مستعد لذلك إذا ما تلقى تعليمات بذلك من السيد الرئيس محمد أنور السادات .

وحاول زعيم المعارضة الاتصال بالرئيس ـ وكان يقيم وقت ذاك بالاسماعيلية ـ فحيل بينه وبين ذلك ، وهو الذى كان قادرًا على إتمام ذلك فى أى وقت .

وجاء يوم الإثنين ٣١ أغسطس ١٩٧٨ فلم تصدر الأحرار .

ودعى زعيم المعارضة بعد أيام إلى مقابلة الرئيس محمد أنور السادات .. ولا أعرف ما دار فى هذا الاجتماع ولكن الذى أعرفه أن زعيم المعارضة رضى بإغلاق الصحيفة ـ مؤقتًا ـ على أن تعود فى وقت لاحق وبعد أن يحدث الحزب تغييرات جذرية فى جهات تحريرها ، وتستبدل رئيس تحريرها

صلاح قبضايا بآخر . وكانت التهمة ـ الظالمة ـ التى وجهت أنه يأتمر بأمر الجناح المعارض فى جريدة الأخبار .

وحدث بعد ذلك أننا كنا نتناول طعام العشاء بمنزل المهندس على نصار ، وكان الأستاذ مصطفى كامل مراد زعيم المعارضة حاضرًا ، وتكلم الحاضرون عما حدث بجريدة الأحرار ، .. فرد عليهم قائلاً : «وماذا كنت أستطيع أن أفعل لقد واجهت موقفًا صعبًا ، وكنت أتلقى صباح كل اثنين ـ أى بعد صدور العدد الأسبوعى ـ حديثًا تليفونيًا من بعض الذين هم فى موقع المسئولية الكبرى ليوجه نظرى إلى ما تضمنته صحيفة الأحرار .. ثم يختم حديثه قائلاً : أو لم تقرأ ما كتبه جلال الدين الحمامصى هذا الأسبوع ؟» ... ولم يزد الأستاذ مصطفى مراد على ذلك شيئًا !

هكذا كانت الوسيلة التى اتبعها النظام الحاكم مع صحيفة معارضة ، تعبر عن رأى حزب قيل إنه يمثل الجناح المعارض .

وهكذا استسلم رئيس الحزب فى لحظات «لأمر» يصدر إليه . وأن يكون هذا الأمر بإغلاق «لسان» حال الحزب . أو بمعنى آخر «قطع» كل صلة بينه وبين الجمهور ...

وكان إغلاق الصحيفة . أو إغلاق النافذة المفتوحة ، سببًا من أسباب زيادة الحرب النفسية التى اضطر الكتاب الأحرار للتعرض لها ...

على أن هذه الحالة لم تكن الوحيدة التى واجهت صحيفة معارضة إنما كانت هناك حالة أخرى . فقد كان حزب التقدم الوحدوى الاشتراكى قد أصدر صحيفة «الأهالى» لتعبر عنه ، وكان موعد صدورها هو صباح كل أربعاء . ورغم أن الصحيفة كانت تمثل حزبًا له اتجاهات يسارية متطرفة لا تتجاذب معها الجماهير ، إلا أن الجريدة صادفت رواجًا وإقبالاً شعبيا ،

وما ذلك إلا لأن هذه الجماهير كانت متعطشة للاطلاع على الرأى الآخر. وكان هذا الإقبال علامة سيئة بالنسبة للنظام الحاكم.

وتقرر أن تغلق الجريدة. وخطط لتحقيق ذلك تخطيطًا محكمًا.

كانت الأهالى تطبع بمطابع التعاون ، ولهذا كان ممكنًا أن تصل نسخة من الصحيفة إلى المباحث مساء كل ثلاثاء. وتقرأ بعناية. ثم تحاصر دار التعاون بقوات كبيرة من الأمن المركزى مترقبة الانتهاء من طبع كل الكميات حتى إذا صودرت الجريدة وحيل بينها وبين التوزيع تحققت الخسارة المادية ـ ثم تلجأ النيابة بعد ذلك إلى القضاء تطلب مصادرة العدد لاحتوائه على موضوعات تخالف القانون.

وتعرض الجريدة على المستشار الأستاذ محمد أنور أبو سحلى ـ والذى عين وزيرًا للعدل فيما بعد ـ فيصدر قرارًا بالمصادرة.

وتكرر ذلك الإجراء أسبوعًا بعد أسبوع تطبع الجريدة. وتصادر. والحزب يدفع ثمن الأعداد المطبوعة. وهو مبلغ ضخم. ثم لا تصل الصحيفة إلى السوق لتوزيعها.

ومع تكرار ذلك. أصبح مستحيلاً على الحزب الاستمرار فى إصدار صحيفة. فتوقفت.

وخلا الميدان من صحف معارضة.

وهكذا تكشفت النيات. وتم للنظام الحاكم تحقيق أهدافه بغير التجاء إلى قرار يسجل فيه أنه اعتدى على حرية الصحافة أو أنه حال دون المعارضة وممارسة حقها فى التعبير عن رأيها.

ومع هذا فإن النظام الحاكم ظل يتباهى فى كل الخطب والأحاديث

والبيانات أن ديمقراطيته مثالية . وأن شعب مصر لم يمارس فى أى فترة من تاريخه حرية وديمقراطية مثل ما هى تمارس الآن !

وازدادت المحنة التى كان يجتازها أصحاب الرأى قسوة . وما أقسى أن تكون شاهدًا على ما ترتكب فى حق الحرية من جرائم .. ولا تستطيع أن تدلى بشهادتك !

ولكن هل كان يمكن أن يحدث ذلك كله لو أننا تعمقنا فى قراءة تاريخنا الصحفى القديم جيدا ؟

القسم الثالث

لو قرأنا تاريخنا الصحفى؟

١

عـلى من يقـع اللـوم ؟

لو أن الصحافة استوعبت درس الماضى القريب جيدا خلال حكم الرئيس عبد الناصر الطويل ، وحاولت أن تشكل فيما بينها جبهة ترتكز على التعاون لمنع أى مساس بحرية الصحفى لما حدث ما حدث . ولما تعرضت الصحافة لما تعرضت له من نكسات عصفت بحريتها.

ولو أن الصحافة استوعبت درس الماضى القريب جيدا ، وحاولت أن تشكل فيما بينها جبهة ترتكز على التعاون لمنع أى مساس بحرية الصحفى لما حدث ما حدث ..

ولو أن هذا كله خطط له تخطيطا قوميا إجماعيا وحرص نواب الشعب وكذلك رجال الصحافة على وضع تقاليد تفرض عليهم التضامن والتكاتف خلال الأزمات والالتزام بهذه التقاليد وجعلها دستورا غير مكتوب . والوقوف رجلاً واحدًا فى وجه كل من يحاول العبث بهذه التقاليد لما انحدرت أوضاعنا العامة انحدارا لا رابط له وتسبب ذلك فى تخلخل الحواجز المانعة لحدوث المفاجآت والنكسات والتناقضات .

إن مشكلتنا ، وفى كل مجال ، أننا تحولنا فى ربع القرن الأخير ـ أى بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ إلى دولة بلا تقاليد . وأصبح الخطأ الذى يرتكب فى حق الغير فى كل موقع من مواقع العمل لا يحرك فينا الاهتمام الفعال المؤثر

والذى يضع فى قمة اعتباره أن هذا الخطأ يمكن أن يتعرض له أىّ منا فى فترة زمنية لاحقة مما يفرض على جميع المتصدين للخدمة العامة التكاتف لدفع الضرر عن هذا الغير . والأمثلة كثيرة نحاول أن نقارن فيها بين ما كنا عليه . وما أصبحنا فيه .

* * *

والمثال الأول عن واقعة تكاتف فيها البرلمان والصحافة وحيلولة هذا العمل المشترك من المساس بحرية الصحافة .

حدث قبيل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن فكرت حكومة الوفد برئاسة الرئيس الراحل مصطفى النحاس فى وضع تشريعات تقيد ـ بعض الشيء ـ حرية الصحافة . وكان هدفها من ذلك حماية الجالس على العرش . والأسرة المالكة . وثارت جريدة المصرى ، لسان حال حزب الوفد والصحيفة المعبرة عنه ، وقاد الأستاذ أحمد أبو الفتح حملة صحفية تهاجم هذا التفكير وأنذرت الحكومة الوفدية من الوقوع فى هذا الخطأ الكبير . ولم تتوقف الحملة إلا بعد أن مات المشروع . ومات الفكر الذى كان وراءه . وكان هذا العمل الصحفى الجليل استمرارًا لتقليد التزمت به صحافة ما قبل الثورة وهو : الوقوف ضد كل ما يعطل الحريات أو يمسها ولو كان هذا المساس خفيفا . فإن الذى يبدأ بالمساس الخفيف ينتهى إلى المساس المدمر القاتل لكل حرية .

وجريدة المصرى كانت تمثل الحكومة القائمة . وكان ممكنا أن تجد المبررات التى تدافع بها عن حكومة مصطفى النحاس . ولكنها كانت تعلم أن الحرية ليست لفترة حكم دون الأخرى . وأن حزب الوفد إذا كان يحكم اليوم ، فإنه سيقف فى المعارضة غدا . وأن هذه القوانين المقيدة

للحريات ستمتد إلى صحف الحزب لتؤدبها وتقيد من حركتها. والبادئ أظلم . ولهذا دافعت جريدة المصرى عن حرية الصحافة لإيمانها بضرورة حمايتها وفى كل العهود بصرف النظر عمن يحكم .

وكل من يقرأ تاريخ هذه الفترة يعلم أن الحكومة الوفدية وهى حكومة شعبية تستند إلى أغلبية جارفة ـ كانت قادرة على إقناع مجلس النواب بإقرار التشريع ، إلا أنها وجدت نفسها تواجه صحافة متحدة ، ورأياً عاما لا يشجعها على المضى فى خطتها . فتوقفت . وسلمت . وأمرت بسحب التشريع . وهذا هو ما أعنيه بالمواقف المتكاتفة .

هذا حدث تعرضت له الصحافة المصرية . وإليك آخر كدراسة مقارنة عن موقف الصحافة الأجنبية فى حدث تعرض له مراسل أجنبى فى مصر .

فى الفترة التى تلت أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ كتب صحفى بريطانى اسمه دافيد هيرست مقالا وقحا ضد مصر ورئيسها وقرينته ونشره فى جريدة «الجارديان البريطانية» . وأصدرت السلطات المصرية قرارا بطرد الصحفى فورًا . واتجهت قوات الأمن إلى غرفته بفندق هيلتون عند منتصف الليل وقادته إلى مطار القاهرة وأركبته أول طائرة متجهة إلى قبرص .

وغضبت صحف العالم الحر كلها لهذا الإجراء . وانتقدته بشدة . وكان على رأس الغاضبين كلّ مراسلى الصحف الأجنبية فى مصر مما اضطر السيد مرسى سعد الدين رئيس هيئة الاستعلامات إلى عقد مؤتمر صحفى فى نادى ترف كلوب أعلن فيه أن سلطات الأمن تسرعت فى إصدار القرار ، وفى طريقة تنفيذه وأن الهيئة لا تمانع فى عودة مستر هيرست إلى القاهرة .

هل كانت غضبة الصحف العالمية لأن هيرست كان على حق فيما كتب ؟ وهل كان غضب المراسلين الأجانب المقيمين فى القاهرة دفاعا عن صديق ؟ الجواب على السؤالين هو : أبدا . وإنما لأنهم تجمعوا فى موقع واحد مشترك دفاعا عن حرية الصحافة من جهة وعن أنفسهم من جهة أخرى . ذلك أن ما حدث لهيرست يمكن أن يحدث لهم . وأنهم ما لم يقفوا موقفا إجماعيا فقد ضاعت حقوقهم وحرياتهم . لقد تطلعوا إلى المستقبل واحتاطوا له ووضعوا تقليدا أو تمسكوا بالتقاليد المتبعة وأبوا التنازل عنها أو التسليم بها .

وتشاء الظروف أن يُقدم الاتحاد السوفيتى خلال هذه الآونة على طرد صحفى أمريكى من موسكو . فبادرت الحكومة الامريكية إلى مقابلة العمل بالمثل . وقد اختلف الحكم على تصرف الولايات المتحدة الأمريكية فالبعض أيده والقلة عارضته على أساس أن فى تصرف حكومتها ما يمس حريات الصحفى . ولكن حجة الرأى المقابل هى أن هذا التصرف هو دفاع عن حرية الصحافة ، وأن أى تهاون فى اتخاذ الإجراء الجاد يشجع على المضى فى معاملة الصحفيين الأمريكيين العاملين فى الكتلة الشرقية بالطرد كلما كتبوا شيئا لا يعجب قادتها . وذلك معناه اهتزاز الثقة فى التقارير الإخبارية التى يبعثون بها إلى صحفهم .

وكتبت مقالا أبدت فيه رأيى ، ولكن الأستاذ موسى صبرى رئيس تحرير الأخبار ، والذى انفرد برئاسة تحرير الجريدة عقب إعادة تشكيل هيئات تحرير الصحف ، بعد أحداث ١٨ و١٩ يناير عام ١٩٧٧ لم يسمح بنشره ، رغم أنه يتناول موضوعا خارجيا . مما أكد أن الحساسية فى الكلام عن حرية الصحافة ، هى التى جعلت رئاسة التحرير بالأخبار

تتخذ هذا القرار العجيب أو لعله كان استمراراً فى التحرش بى كى أتوقف عن الكتابة من تلقاء نفسى .

والمقال يقول :

المبادئ الحائرة بين التطبيق وعدمه .

« اختارت وزارة الخارجية الأمريكية واحدا من العاملين فى مكتب وكالة تاس السوفيتية للأنباء بواشنطن . وأمرت بطرده على أن يتم ذلك الطرد خلال أسبوع . »

« وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية إن هذا الإجراء يتم ردا على طرد أحد مراسلى وكالة أنباء أمريكية من موسكو لاتهامه بالجاسوسية والاتجار فى العملات الأجنبية . »

« ولم اقرأ حتى الآن فى الصحف الغربية أى احتجاج على الإجراء الأمريكى .. كما قوبل إجراء طرد مراسل الجارديان من مصر . وهذا هو سبب الحيرة فى تصرفات الدول والحكومات . فما هو حلال للكبار حرام على الصغار . وماهو حرام على الصغار حلال للكبار . »

« وقد بادرت الحكومة الأمريكية ففسرت إجراءها بطرد أحد مراسلى وكالة تاس فى واشنطن بأنه كان لابد منه وذلك لإحساس حكومة كارتر بأن موسكو أرادت اختبار قوة الحكومة الأمريكية الجديدة وأن عدم الرد على طرد المراسل بعمل مماثل قد يظهر نظام كارتر بمظهر الضعف . »

« ومن قبل ناشد عالم الفيزياء السوفيتى زخاروف الحكومة الأمريكية التدخل لحماية « حقوق الإنسان » ودفع حكومة موسكو للتخفيف من الضغط الإرهابى الذى يقع على العلماء والمفكرين داخل الاتحاد السوفيتى .. وبادر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية فأدلى للصحفيين برأى يدعم الحركة السوفيتية التحررية ويسند زخاروف فى

دعوته .. فإذا بالرئيس كارتر يدلى بتصريح يخفف من الكلام الذى أدلى به المتحدث الأمريكي بل ويدعو السفير السوفيتى لمقابلته لإزالة أى سوء فهم بين الدولتين . »

« وكان هذا الإجراء الأمريكى صدمة للذين يناضلون داخل الكتلة الشرقية من أجل حقوقهم الإنسانية .. ومن أجل تحقيق الفرص الطيبة التى ترفعهم إلى مستوى البشر . »

« ومرة أخرى ترتفع درجة الحيرة فى قلوب المناضلين من أجل الحريات الفردية والعامة . وتمضى مهزلة التلاعب بالمبادئ والأفكار تمثل على مسرح السياسة ويتأكد مرة أخرى القول بأن ماهو حلال للكبار حرام على الصغار » .

« وليست هذه المهزلة جديدة . بل إنها متكررة ومستمرة . وهى فى أغلب الحالات تنتهى بنوع من التصالح بين الدولتين العظميين ولكن بعد أن يكون المكافحون من أجل حقوقهم قد واجهتهم النكسات الواحدة بعد الأخرى ، ويفرض عليهم خوض معركة الكفاح غير المتكافئ ذلك أن الذين يدعون أنهم يدافعون عن الديمقراطيات والحريات يلتزمون باتجاهات مصلحية وأنه إذا اصطدمت مصالحهم بعقبة ديست كل المبادئ أو فسرت بتفسيرات لا سند لها من حقيقة ما تفرضه الديمقراطية أو الحريات . »

« وإذا كان هذا كله يسبب الحيرة أحيانا والقلق أحيانا أخرى ، إلا أن على الذين يريدون الحرية لذاتها المضى فى كفاحهم بلا تردد أو هزات فى عزائمهم .. فإن الحرية ليست سهلة المنال والتناقضات التى تتحكم فى عقول بعض المسئولين قد تنتصر لبعض الوقت ولكنها سائرة إلى مصير لا يقرره الصامتون وإنما يفرضه المتحركون والمناضلون »

عندما كتبت هذا المقال الممنوع كنت أحس أنه لابد علينا ونحن نجتاز هذه الفترة من تكاتف بين كافة الصحفيين لتثبت دعائم حرية الصحافة ، وتحصين أسوارها بحيث لا تسمح لأحد بالنفاذ من خلالها . كان لابد من إقناع كل الأقلام وأصحاب الرأى بأن يتحدوا ، وأن يؤدى هذا الاتحاد إلى صد أى هجوم ضد الصحافة أو مساس بأى عامل فى مجالها . أو بمعنى آخر كان لابد من تجنب الوقوع مرة أخرى فى شبكة الاستسلام لكل ما يقع على الصحفيين فرادى ، أو جماعات . إشعارًا لصاحب القرار بأن حرية الصحافة ليست كلاما يقال أو عملا لا ينفذ .

ولكن يبدو أننا ـ كصحفيين ـ قد نتقن نصح الجماهير ، ولكننا نفشل فى نصح أنفسنا أو تذكيرها بأن ما نواجهه من نكبات إنما مرجعه تمزق صفوفنا وتفككنا .

٢

تاريخ وتاريخ

وليس من العدل أن يقال إن السلطة الحاكمة هى المسئولة عما يحدث للصحافة من نكبات . إن الصحفيين ـ بتفككهم ـ شركاء فى هذه المسئولية وشركاء فى صنع الشباك التى يسهل صيدهم بها .

وقد كانت أولى الشباك التى وقعت فيها الصحافة فى عهد ثورة ٢٣ يوليو هى شبكة التأميم ، أو ما سمى «تنظيم الصحافة» أو فى تسمية ثالثة «ملكية الصحافة للشعب» .

فقد صدرت قرارات التأميم صباح يوم ٢٤ مايو ١٩٦٠ وسبقتها مع ساعات الصباح الأولى إجراءات بوليسية أحكم تدبيرها فى الليلة السابقة بحيث يتم الاستيلاء على دور الصحف فى ساعة مبكرة من الصباح واحتلال المكاتب الرئيسة بالرؤساء والأعضاء المنتدبين الجدد ، وعلى أن تقوم سكرتارية السيدين على صبرى وسامى شرف بالاتصال التليفونى المبكر بالأعضاء المختارين لمجالس إدارات الصحف المؤممة لدعوتهم لمقابلة السيد على صبرى بمكتبه بمصر الجديدة ، دون ذكر السبب .

وقد فهم كل واحد من الصحفيين بأنه دعى لمقابلة خاصة ، فإذا بالكل يفاجأون بتجمعهم فى قاعة الانتظار ، ولم يكن يعلم بنبأ التأميم منهم إلا الأستاذ السيد أبو النجا لأن واحدًا من العاملين بصحيفة الأخبار

بادر بإخطاره بالإجراءات البوليسية التى نفذت مع ساعات الصباح الأولى .

ونزل النبأ على كل الصحفيين الجالسين فى قاعة الانتظار نزول الصاعقة . ومع هذا فإنهم لم يفعلوا شيئاً مضاداً ولم يفكروا فى اجتماع يعقد لبحث الوضع الجديد أو الاعتراض عليه بل صدرت الصحف فى اليوم التالى معلنة النبأ . وإلى جانبه بعض الأنباء القصيرة منها على سبيل المثال :

١ ـ نبأ بعنوان «مجلس نقابة الصحفيين يشكر الرئيس» .. ومضمونه «يتوجه مجلس إدارة نقابة الصحفيين ظهر اليوم إلى القصر الجمهورى لتقديم الشكر إلى الرئيس جمال عبد الناصر على إصدار قرار تنظيم الصحافة وملكيتها للشعب» .

وماذا يريد رئيس الدولة أكثر من ذلك ؟ مجلس نقابة الصحفيين كله يوجه الشكر إليه لأنه أدخل الصحافة فى شبكة محكمة اسمها شبكة التأميم .

٢ ـ نبأ بعنوان «نقيب الصحفيين يشكر عبد الناصر» ومضمونه «أن الصاغ صلاح سالم (عضو مجلس الثورة السابق) نقيب الصحفيين قد بعث إلى الرئيس عبد الناصر ببرقية هذا نصها :

«باسم أعضاء نقابة الصحفيين وباسمى نقدم خالص الشكر وأعمقه لسيادتكم على الخطوة الموفقة التى أقدمتم عليها بتمليككم الشعب كل أجهزة الصحافة ووسائلها التى تحمل أضخم أداة للتوجيه والإرشاد . لقد أكدتم المعانى الأصيلة لحرية الصحافة . وتلك التى كانت تخضع إلى حد السيطرة العاتية من بعض أصحاب رؤوس الأموال سواء عن طريق ملكيتهم لبعض دور الصحف والنشر أو

عن طريق سلاح الإعلان الذى طالما شهره فى وجه الصحافة أصحاب المآرب والمصالح الخاصة ذلك السلاح الرهيب الذى يعلم الجميع أنه كان بمقدوره فى الماضى وقبل أن تخطو سيادتكم هذه الخطوة الباسلة كان بمقدوره أن يحيي ويميت أية جريدة مهما عظم قدرها عند الشعب ومهما اتسع انتشارها . »

« ياسيادة الرئيس : رفعت أعتى القيود وأخطرها عن كاهل الصحافة وحميتها من أى احتمال من احتمالات الانحراف وأخضعتها لصالح الأمة وأبعدتها عن مصالح الأفرد وأهوائهم ونزواتهم وميولهم التى طالما اصطدمت بآمال وأهداف أمتنا . لقد قضيت ياسيادة الرئيس على آخر حلقات سيطرة رأس المال على الحكم فأكملت تحقيق هدف رئيسى من أهداف ثورتنا الستة » .

« وختاما أؤكد لسيادتكم أن كل عضو من أعضاء نقابتنا يشعر اليوم أن مستقبله قد أصبح فى أيد أمينة ، لقد أصبح كل الصحفيين وآمالهم ومستقبلهم فى يد الشعب الوفى الأمين . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته » .

هل كان ما جاء فى هذه البرقية صحيحاً . هل كان نقيب الصحفيين « الصاغ » صلاح سالم يعبر عن حقيقة شعور الصحفيين . بالقطع لا . ولكن لأن أحدا لم يجسر على الاعتراض . فقد أصبح مضمون البرقية جزءًا من التاريخ ! أرأيت كيف يفعل التمزق فعله فى تغيير التاريخ !

وخلت افتتاحية الأخبار من أى تعليق على هذا القرار الخطير ، قرار تأميم الصحافة . كما أن كتاب الأعمدة اليومية عالجوا موضوعات أخرى

بعيدة كل البعد عن هذا القرار كما لو كان لا يعنيهم . ولم تعلق الأخبار فى افتتاحيتها على هذا التأميم إلا بعد اجتماع الرئيس بالصحفيين فى قصر القبة ، ومع هذا فقد كان تعليقا رسميا لا حياة فيه .

ولكن هل كان يكفى هذا الموقف السلبى البحت ؟

إنى أعود إلى أوراقى الخاصة ، وأقرأ فيها عن اجتماع عقد فى قصر القبة بين الرئيس جمال عبد الناصر وأعضاء مجالس إدارات الصحف المؤممة .. فأجدنى كتبت انطباعات أكاد أحس حاليا بوقع تكرارها .

وهذا ماكتبته مبتدئا باجتماع قصر القبة بين الرئيس عبد الناصر ورؤساء وأعضاء مجالس الإدارات الجديدة ومستمرا فى سرد بعض الأحداث التى تلت التأميم .

* * *

«فى يوم ٢٨ مايو من عام ١٩٦٠ دعى أعضاء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية ورؤساء التحرير إلى اجتماع يعقده جمال عبد الناصر معهم فى قصر القبة . وقبيل حلول الموعد ـ الساعة السابعة مساء ـ بدأ الصحفيون يتوافدون على القصر فكانوا يدخلون من بابه الكبير ، ثم يمضون بسياراتهم فى طريق طويل تحيط به الأشجار العالية وعن يمينها ويسارها أسوار القصر القديمة ، .. وكان كل شىء يبدو هادئا ، وعيون الصحفيين تتطلع إلى هذه الأسوار وتذكرهم بشىء مرير هو أنهم فقدوا حرية الحركة ، .. وأنهم الآن فى طريقهم إلى ما أسماه أحد الزملاء «مذبحة القلعة الثانية» مع فارق واحد أن المماليك حينما جاءوا إلى القلعة لمقابلة الوالى محمد على لم يكونوا يعرفون ما خبأه لهم القدر . أما نحن فقد كنا نعلم أننا مسوقون إلى «مذبحة» أخرى فى غلاف براق من المبادئ الاشتراكية الجديدة .

ماذا كان يدور فى عقول الصحفيين فى ذلك الوقت ؟ هل فكروا فى أن يجتمعوا معا قبل هذا اللقاء للاتفاق على شيء ما يقولونه فى هذا الاجتماع ؟ هل دار بخلدهم أن هذا الاجتماع سيكون الحد الفاصل بين الحياة والموت ، وأن حب الحياة والحركة تتطلب مواجهة صريحة ، وكلاما ليس من طرف واحد . هو طرف الحاكم . ؟ !

وجلس الصحفيون فى مكان ما من القصر ، وساد الصمت ، هل كان احتراما للمكان ؟ أم كانت رهبة الموقف هى التى جعلتهم يلتزمون هذا الصمت فلا يتشاورون فيما يتحتم عليهم عمله فى هذا اللقاء « التاريخى » ـ وما أكثر اللقاءات التاريخية ـ الذى يوشك أن يتم ويوقعون فى ختامه على وثيقة الاستسلام بلا قيد أو شرط ..

ولم يطل الوقت ، إذ جاء من يدعوهم إلى التحرك . ومضى الصحفيون فى طابور طويل بعض الشيء حيث وقف الرئيس جمال عبد الناصر بقامته الطويلة وعيناه تتطلعان إلى كل صحفى تطلع المسيطر المهيمن وهو يصافحهم واحدًا ، واحدًا ، ثم يمضون فى نفس الطابور المنظم الصامت إلى حيث جلسوا فى أحد صالونات القصر رصت فيه صفوف من المقاعد . ثم جاء الرئيس فجلس فى صدر الصالون فى مواجهة الصفوف التى احتلها الصحفيون وكان إلى جواره السيد على صبرى من ناحية والسيد كمال الدين حسين ثم السيد عبد القادر حاتم من ناحية أخرى .

ويصف الأهرام اللحظة التالية فيقول « وبدأ المصورون يلتقطون بعض الصور ثم طلب الرئيس منهم ـ أى من المصورين ـ الانصراف إذ أراد أن يبدأ كلامه وليس فى القاعة غير أعضاء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية ورؤساء التحرير » .

وبدأ الرئيس يتكلم فقال : « لقد رأيت من المناسب أن نلتقى فى هذه المرحلة .. أتكلم أنا .. وتتكلمون أنتم وتصورت أننا نستفيد فائدة كبيرة جدا بمناقشة صريحة لموضوع الصحافة باعتبارها دعامة من دعائم البلد . وأتصور أن مثل هذه المناقشة تحقق الفائدة المرجوة » .

« وفى كلامى عاوز أتكلم بكل صراحة علشان تعرفوا وجهة نظرى وأريدكم أيضا تتكلموا بكل صراحة لكى أعرف وجهة نظركم ... »

بداية طيبة بالنسبة للذين لا يعرفون طبيعة عبد الناصر ، وهو قطعا هنا لم يتكلم للصحفيين الصامتين بل كان يتكلم لأفراد الشعب مصورا نفسه فى صورة الرجل الصريح الذى يدعو الجميع أن يكونوا صرحاء .. وهو قطعا لم يكن يتكلم لهؤلاء الذين يجلسون أمامه فى صمت لا يوصف إلا بأنه صمت الخوف والهلع - بل كان يوجه كلامه إلى آخرين سيأتى الدور عليهم عندما يحيطهم بشباك تأميمات أخرى . لقد قال لهم إنه « يدعوهم إلى أن يتكلموا بكل صراحة لكى يعرف وجهات نظرهم » .

ومع ذلك فقد كان على ثقة وهو يوجه هذه الدعوة من أن أحدًا منهم لن يتكلم بصراحة . أو بغير صراحة . كان يعلم علم اليقين أن الجالسين أمامه قد عرفوا أن مصير المتحدث بصراحة أو بغير صراحة هو تصفيته فى هدوء ولأسباب يختارها الرئيس - وفى موعد يختاره - بحيث يختفى من وسطه الصحفى بغير رجعة .. أو برجعة بعد فترة يتحمل فيها آثار الدرس القاسى ويتعلم خلالها كيف يسير فى الصف بلا تبجح أو مجابهة مع من لا تجوز مجابهته .

واستمر عبد الناصر فى كلامه قائلا إنه يعتبر الصحافة رسالة أكثر منها سلعة أو تجارة .. وإن الإجراء الذى اتخذ لتنظيم الصحافة لم يقصد به أى

فرد «لأنه إذا كان يقصد أى فرد كنا نتصرف معه كفرد ولا يكون تصرفنا مع الصحافة كلها ..» .

وهذه هى بداية الصراحة الحقيقة التى تكلم بها عبد الناصر وكشف بها عن حقيقة شعوره . لقد بدأ بما يشبه الإنذار من أن «الفرد الصحفى» يمكن التصرف معه بسهولة وأنه إذا فكر أى فرد فى أن يقف موقفا ما فهو قادر أن يتصرف معه التصرف السهل .. أو بمعنى أوضح إنه قادر على إجراء عمليات تصفية فردية لا تؤثر فى قليل أو كثير .. أليس هو مالك كل الصحف ؟ وهل يستطيع فرد أن يجد مكانا فى صحيفة يوضح بها وجهات نظره إذا ما اتهم بتهمة ما يبرر بها عبد الناصر إبعاده عن الوسط الصحفى الاشتراكى .

هكذا قالها جمال عبد الناصر فى البداية . وهكذا استمع الصحفيون إلى ما يؤكد إحساسهم بأنهم قد تحولوا إلى مجموعة من الكتبة الموظفين الذين لا حق لهم فى التحرك إلا إذا رسم لهم خط حركتهم واتجاههم . إن عبد الناصر كان يعلم بأجهزته المتعددة أن الجهاز الصحفى قد علاه الصدأ ، وأن المسئولين عن إدارة هذا الجهاز قد تحولوا إلى قادة متنافرين ، لا رابط بينهم ، ولا حرية تهمهم وأن همهم الأول والأخير أن يحملوا الأقلام حتى ولو كانت محطمة .

أين هذا الموقف من مواقف سابقة وقفت فيها الصحافة فى وجه كل من حاول أن يمس حرية الصحافة بمس بسيط ؟ أين هى الحملات الصحفية التى قادها كل الكتاب المصريين فى كل وقت . دفاعا عن حرية الصحافة والرأى ألم أكن محقاً عندما بدأت هذه الدراسة المقارنة بواقعة موقف جريدة المصرى الوفدية من قانون الحد من حرية الصحافة والذى كانت قد أوصت حكومة الوفد بتقديمه إلى مجلس النواب الوفدى ؟

إننا لا نريد أن ننكر أن الصحافة المصرية لم تكن فى كل الحالات خالية من العيوب .. بل ربما كانت عيوبها فى بعض المناسبات القليلة أكثر من حسناتها . ولكن من المؤكد أنها كانت نافذة الشعب التى يطل منها ويملأ رئتيه بالهواء النقى كلما احتاج إلى مزيد من هذا الهواء .. وكانت الصحف فى نفس الوقت ذات ميول واتجاهات متعددة ، ومن هنا استطاع الشعب دائما أن يجد له من خلال صفحاتها المنافذ التى تخفف من قيوده ومتاعبه وآلامه . ثم إن الصحافة لا تستطيع أن تفرض مجتمعا معينا ، بل هى فى كل الحالات تعكس روح المجتمع وتحاول من خلال ما تتبادله من رأى أو نقاش أو حوار أو تراشق فى هذا المجتمع الحيلولة دون ما لا يتلاءم مع الجو الصحى المناسب .

ولقد اعترف عبد الناصر فى حديثه إلى الصحفيين فقال : «لقد حصلت انتقادات كثيرة جدا تمثل عيوب كل واحد عاوز يتخلص منها . ولكن المسألة الحقيقية أن أحدا لم يحاول أبدا أن يتعرض للمشاكل التى تواجهنا بحلول أو دراسات عميقة»

ألا يذكرك هذا الكلام وأنت تقرؤه صادرًا عن الرئيس عبد الناصر فى مايو ١٩٦٠ ، بما قاله الرئيس السادات فى اجتماعه بالصحفيين فى الإسكندرية فى أغسطس ١٩٧٤ .

وربما كان كلام عبد الناصر صحيحا إلى حد ما ، ولكن هل حقق مشروع تنظيمه للصحافة هذا الهدف البراق ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل فلابد للرجوع إلى ما حققته الصحافة بعد التنظيم لنرى ماذا فعلت ؟ وماذا حققت ؟ .

وقبل أن نمضى فى شرح ما تكشف عنه الدراسة المقارنة فإننا نرى أن

جمال عبد الناصر قد تكلم فى محاضرته عن المجتمع الذى يتخيله فقال : « هذا المجتمع بالقطع مش مجتمع القاهرة . ولا النادى الأهلى . ولا نادى الزمالك . ولا نادى الجزيرة . ولا السهرات بتاع الليل .. ؟ أبدا مش هوه اللى احنا عاوزينه .. مش هى بلدنا بأى حال من الأحوال. بلدنا هى كفر البطيخ كمثال . لو تطلع على دمياط تلاقى بلد اسمها كفر البطيخ . هى دى بلدنا .. هى دى نموذج بلدنا وهناك مشاكل بلدنا الحقيقية .. اللى عاوز يكتب عن بلدنا يروح كفر البطيخ ويشوف الناس اللى لا بسين برانيط قش وبيشتلوا الأرز طول النهار لكى يعيشوا .. »

ثم قارن جمال عبد الناصر بعد ذلك بين « مجتمع كفر البطيخ » .. والمجتمع الآخر الذى تكتب عنه الصحف . وركز على هذه النقطة طويلا على أساس أنها قد تجد صدى عند عامة الناس .

وهنا نعود إلى تساؤلنا وإلى دراستنا المقارنة فنجد أن الصحفين لم يشغلوا أنفسهم بالتفكير فى اعتراض أو اجتماع أو تفكير فيما ينتظرهم بعد هذا التأميم وإنما بادروا بعد عودتهم إلى مكاتبهم بعد الاجتماع إلى « تنفيذ التعليمات » بكل دقة . فأوفدوا المندوبين والمصورين إلى كفر البطيخ . ورفعوا من مواد صحفهم الأخبار الصغيرة التى تتحدث عن مجتمع القاهرة ونادى الجزيرة وبدأوا يتشاورون ويتسابقون فيما يكتب لإرضاء شخص جمال عبد الناصر ..

وقرأ جمال عبد الناصر الصحف فى اليوم التالى فأسعده أن يلمس اهتزاز ثقة الصحفيين جميعا بأنفسهم وهذا ما أراده . أن يمزق الصف الصحفى وأن يمسك بلقمة العيش فى يده إن شاء منحها . وإن شاء منعها وهكذا تأكد له أنه كسب الجولة الأولى فى خطوة تأميم الصحافة .. مما جعله يبادر فى نفس الوقت ويظهر تعجبه مما فعله الصحفيون . وقال فيما بعد إنه لم يأمر برفع هذه

لأخبار أو حذفها .. بل إنه بالعكس يقرأ هذا الجانب من الصحف كما يقرأ الموضوعات الأخرى (١) ..

وإزاء هذه الإيحاءات الجديدة الصادرة من جمال عبد الناصر .. بدأت هذه الصحف تعود تدريجا إلى نشر كل ما اعترض عليه فى محاضرته للصحفيين بقصر القبة .. حتى أصبحت هذه الأخبار التى لا تمثل مجتمعنا تحتل مكانا أكبر من الصحف . وازداد التنافس على نشر أنباء نادي الزمالك والأهلى إلى الحد الذى كانت ترتفع فيه أرقام توزيع الصحف قبل وبعد المباريات التى تجرى بين الناديين إلى أرقام لا تصل إليها أرقام الأعداد التى تنشر فيها خطب جمال عبد الناصر . بل تحولت أنباء المنافسة بين الناديين إلى أغانى تذيعها إذاعات الحكومة الرسمية وتصور فى أفلام قصيرة تتضمنها برامج تليفزيون الجمهورية العربية المتحدة الرسمى . وقد أردت من سرد هذه الوقائع أن نفهم أنه لو كان عبد الناصر جادًّا فى شرحه المطول لكل ما جاء فى محاضرته بسراى القبة كمبررات لتنظيم الصحافة لأصر على تنفيذ ما يؤمن به فعلا . ألم يكن هو صاحب الصحف وناشرها ؟ فالمبررات لم تكن إذا إلا ستارًا للتنظيم أو بمعنى آخر ستارا لبدء عملية « احتكار » كامل لكل صحيفة من الصحف وتحويل كافة الصحفيين إلى مجموعة من العاملين فى خدمة جمال عبد الناصر بعد أن

---

(١) بل إنه بعد عشر سنوات من تأميم الصحافة ، أو تنظيمها كما أسماه القانون ، أبدى لصاحب دار نشر لبنانية هو الأستاذ سعيد فريحة إعجابه بمجلة « الشبكة » التى تصدر عن داره الصحفية . وهذه المجلة تخصصت فى الكتابة عن الجنس ، وفى كل ما يكتب عن أنباء المجتمع المصرى الذى انتقده جمال عبد الناصر . بل إن الدار الصحفية التى تصدرها كانت واحدة من الدور التى تتلقى المعونات المالية الكبيرة من حكومة مصر ــ الجمهورية العربية المتحدة وقت ذاك ــ واعتبرت فى فترة ما أكثر رواجا فى السوق المصرى من المجلات المصرية ذاتها .

وصلت سيطرته إلى كل موقع وبعد تفكك سلطة مجلس قيادة الثورة.

وقد قبل الصحفيون ذلك وتسابقوا إلى كسب رضاء الرئيس . إلا القلة التى أبت وتمسكت برأيها . وكان جزاء بعضهم الفصل أو الإبعاد عن العمل الصحفى : ولكنهم كانوا فى تمسكهم برأيهم يتصرفون «فرادى» مما لا يجعل لتصرفهم أية قيمة إيجابية .

ومن ناحية أخرى ، فإن الدراسة المقارنة أثبتت أنه قبل التنظيم الناصرى كانت الصحف زاخرة بالمقالات كتبها أصحاب الرأى من صحفيين وغير صحفيين فى مشاكلنا العامة ، وفى طرح الوسائل السليمة التى تؤدى إلى تحقيق مجتمع الكفاية والعدل . فلما أخضعت الصحافة وطبق الخناق على «كلمة الحق» ابتعد أصحاب الرأى عن الميدان وتركوا الصحف تتحول تدريجيا إلى نشرات ذات طابع واحد إلى الحد الذى جعل الصحافة نكتة تتناقلها الألسنة ، فقيل مثلا إنك تستطيع أن تقرأ جزءا من موضوع صحفى فى جريدة الأهرام وتقرأ بقيته فى جريدة «الأخبار» .

ونسأل هنا : ما أشبه اليوم بالبارحة . أليست صحافة ١٩٨٠ هى نفس صحافة ١٩٦٠ ؟

ولكن هل رضى كل المجتمع بهذا التطور الذى تطورت إليه الصحافة ؟ أعنى هل ازداد احترام أهل الريف أو بمعنى أصح هل رضى مجتمع كفر البطيخ بما تحولت إليه الصحافة ورضى بالتطور الذى رسمه جمال عبد الناصر ؟ الأرقام تقول لا .. ذلك لأن توزيع الصحف قد تأثر فى المحيطين الداخلى والعربى ولا نريد أن نأخذ الأرقام التالية مباشرة

لعملية التنظيم لأنها لا تحكم حكما عادلا ، على أساس أن أسعار الصحف ارتفعت فى خلال الشهر التالى للتنظيم فأصبحت خمسة عشر مليما للنسخة الواحدة بدلا من عشرة مليمات . ومثل هذا الإجراء يؤدى دائما إلى انخفاض مباشر فى التوزيع . وإنما نأخذ الأرقام فى السنوات التالية للتأميم فنجد أن الزيادة التى حققتها لا تتناسب مع الزيادة السنوية التى اعتادت تحقيقها اطرادا مع زيادة عدد السكان وزيادة عدد المتعلمين . بل نلاحظ أن هذه الأرقام الإجمالية قد توقفت عند رقم معين أو نقصت قليلا بمعنى أنها فقدت هذا القليل من جهة بالإضافة إلى أنها لم تحقق النسبة المئوية صعودًا والتى اعتادت تحقيقها فى كل عام .

أما فى المحيط العربى ، والذى كانت تحتل فيه الصحف المصرية مكان الصدارة والقيادة فقد بدأ توزيع صحفنا ينخفض تدريجا ، وبادر بعض المشتغلين بإدارات الصحف وفى مقدمتهم الأستاذ السيد أبو النجا بزيارات استقصاء فى هذه الأقطار فسألوا واستمعوا إلى الآراء المتعددة عن صحافتنا ، وماهى الأسباب التى أدت إلى انصراف القراء العرب عن قراءتها . ثم عادوا وقالوا فى تقارير إلى المسئولين وعلى رأسهم جمال عبد الناصر ، إن القراء فى البلاد العربية قد بدأوا ينصرفون عن صحفنا المصرية لإحساسهم بأن اليد الممسكة بها وكذلك التى توجهها ، وترسم لها ما تقول وتكتب ، لا تقدم للقراء إلا ما تراه صالحا للنشر من وجهة النظر المصرية ، وأن كثيرًا من الأنباء تمتد إليها يد الحذف لتحذف منها مالا تراه مناسبا .. أو بمعنى آخر أحس هؤلاء القراء بأنهم قد أصبحوا تحت وصاية مصرية تأمرهم بأن يأكلوا هذا الصنف فيتحتم عليهم أن يأكلوه ، وأن ينصرفوا عن هذا الصنف من الطعام الفكرى فينصرفون عنه ، وأن هذا الاتجاه لا يرونه مناسبا لتفكيرهم . بل إنهم يجدون

ويقرأون فى صحفهم المحلية ـ مع ضعفها فى ذلك الوقت ـ ما يشعرهم باحترام تفكيرهم وكيانهم الإنسانى.

واستمرت الصحف المصرية فى الهبوط بينما سارت الصحف العربية وفى مقدمتها الصحف اللبنانية بمساعدات من الخارج ـ أجنبية وعربية ومصرية أيضا ـ إلى اتخاذ ما يكفل احتلال مكان الصحف المصرية فى أسواق العالم العربى.. وكان أن تحقق لها ذلك، بل إن السوق المصرى بدأ يفتح لكل أنواع هذه الصحف وخاصة المجلات المصورة. ومنها ما ارتفع إلى مستوى عال من الرقى الفنى وكذلك فى المادة والبحث والتحليل. واعتمد البعض الآخر على الجنس والصورة العارية وحكايات المجتمع المصرى التى استند عليها جمال عبد الناصر فى قراره بتنظيم أو تأميم الصحافة المصرية، ومن المؤسف أن هذا النوع الأخير من المجلات هو الذى وجد السوق الرائجة فى القاهرة فوصل توزيعه إلى أرقام لم تصل إليها المجلات المصرية. بل إن الرئيس جمال عبد الناصر الذى كان يشكو من الأعباء الجسيمة التى يحملها فوق كتفه والذى كانت أبواقه تحرص على إظهاره أمام الناس بأنه الرجل الذى لا يجد لحظة يروح فيها عن نفسه.. عبد الناصر أصبح من قراء واحدة من هذه المجلات أو لعله أصبح واحدا من قراء كل هذه المجلات.

وهذا الكلام يسنده ما نشره الناشر اللبنانى سعيد فريحه فى مجلته «الشبكة» (العدد رقم ٧٧٢ بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٧٠) أى بعد أقل من شهرين من وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وقد استشهد على صحة هذا الحديث بالأستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام فى ذلك الوقت والذى حضر الواقعة.

قال سعيد فريحه فى الصفحة السادسة من هذا العدد بعد أن تكلم

عن لقائه بعبد الناصر فى مطلع عام ١٩٦٩ ، أى فى اوج الازمة الإسرائيلية ، وقيام الطائرات الإسرائيلية بغاراتها اليومية الوحشية على قواتنا المرابطة فى جبهة قناة السويس .. قال : وأنا أنقل هنا نص ماجاء فى المجلة :

. . . . . وفجأة نظر إلىّ (يقصد جمال عبد الناصر) وقال وهو يبتسم .

- «إنت عارف أنى صرت من قراء الشبكة ؟»

- «وتملكنى - والكلام لسعيد فريحه - السرور فإذا بى أقوم بحركة عفوية ، تبدأ بوثبة وتنتهى بقبلة أودعتها كل مافى قلبى من حب وشكر وامتنان . واستأذنت الرجل العظيم بنقل الخبر إلى رئيس تحرير الشبكة وأفراد أسرتها ليفرحوا كما فرحت ويعتزوا كما اعتززت ، ولا ينسوا مع الفرحة والاعتزاز أن يكونوا بعد اليوم فى مستوى الشرف العظيم .

فقال جمال عبد الناصر :

- «وماتنساش تقول لهم يخففوا شوية من الصور الخليعة .»

- قلت : «أعتقد ياسيادة الرئيس أنهم حريصون على هذه الناحية .»

- قال : «يعنى موش دايمًا ..»

«قال هذا واستشهد بصورة فنانة لبنانية كانت قد نشرت على غلاف الشبكة قبل عدة أشهر وأخذ يصف وضعها وكيف كانت تغطى صدرها بيديها ثم سألنى .»

- انت موش فاكر اسمها ..

ونكتفى بهذا القدر ، إنما نضيف أن الحوار استمر بين عبد الناصر

وسعيد فريحة فى محاولة من الأخير لتذكر اسم صاحبة هذه الصورة فلما فشل ذكره بها عبد الناصر وقال «إنها رندة».

ولا أريد أن أقول إن هذا العدد بالذات من الشبكة والذى نقلنا عنه هذه القصة والتى كتبت بعد ما يقرب من عامين من اللقاء مع الزعيم المصرى لم تحقق فيه نصيحته الأبوية بشأن تخفيف الصور الخليعة. بل بالإضافة إلى أن مضمون أى عدد من أعداد هذه المجلة اللبنانية ـ التى أصبح عبد الناصر من قرائها ـ يقف متحديا لكل ما جاء فى محاضرته للصحفيين المصريين بقصر القبة عن أسباب تنظيم صحافتنا، فإن ارتفاع أرقام توزيع هذه المجلة داخل الجمهورية العربية المتحدة وانضمام الزعيم المصرى إلى قرائها يعنى أن العيوب التى أخذها جمال عبد الناصر على الصحافة المصرية ودفعته إلى تأميمها قد تسللت من الأبواب الخلفية إلى داخل المجتمع المصرى وفى أسلوب لم تكن تجرؤ أى صحيفة مصرية على استعماله حتى فى أسوأ عصر من عصور الصحافة المصرية.

* * *

إن جمال عبد الناصر كان محقا فى نقده لبعض عيوب الصحافة المصرية، ولكن هل وصل ارتفاع هذه العيوب إلى نقطة الخطر التى تهدد المجتمع وتستدعى اتخاذ أعنف إجراء وهو التأميم ؟.

لو أن الأمر كان قد وصل إلى هذا الحد مثلا لكنت مع جمال عبد الناصر فى ضرورة اتخاذ إجراء حاسم ـ وإن لم يكن التأميم ـ ولكن الوضع على حقيقته كان أبسط من أن يؤخذ بمثل هذا الإجراء العنيف،

بل كانت هناك أكثر من وسيلة لتحقيق الهدف وتكريس الصحافة المصرية لخدمة المجتمع .

ثم لو أن المبادئ الإنسانية والاجتماعية هى التى رسمت لعبد الناصر هذا الإجراء لما سمح بأن تكون خزانة حكومة القاهرة هى الممولة لدار الصياد التى تصدر عنها الشبكة أو على الأقل لاستمر فى تمويلها. ولكن دون أن يسمح لمثل مجلة الشبكة بأن تغزو السوق المصرية لتهدم له كل هذه المبادئ الإنسانية والاجتماعية التى دفعته لوأد الصحافة المصرية .

إذن فالأمر لم يكن «المبدأ» . وإنما كانت الرغبة فى السيطرة بالوسيلة التى لا تقبل النقاش . لقد كانت الثورة منذ بدايتها ذات قبضة حديدية على الصحافة ، ولكن الأمر فى تصور عبد الناصر كان يتطلب أن تكون القبضة أقوى من ذلك . كان يتطلب أن تكون الصحافة ملكا لفرد واحد تحت ستار أنها «ملك الشعب» . ثم لماذا لم تؤمم الصحافة مع مطلع الثورة وتأخر القرار ٨ سنوات ؟ هل لأن جمال عبد الناصر لم يكن قد استحوذ على السلطة كلها فى يديه وحده ؟

بل إننا لو مضينا فى مراجعة كل ما ورد فى محاضرة عبد الناصر للصحفيين بقصر القبة لوجدناه يعترض على تخصيص عدد من الصفحات كإعلانات للبلاد العربية ومشروعاتها واقتصادياتها ، بينما لا ننشر شيئا عن الجمهورية العربية المتحدة لأنها لا تدفع ؟ فما الذى حدث بعد التنظيم ؟ هل توقفت إعلانات البلاد العربية المدفوعة بالعملات الصعبة ؟ الذى حدث هو أن الصحف استمرت بل ازدادت فى نشر الإعلانات عن البلاد العربية ثم أضافت إليها إعلانات أخرى مدفوعة من خزائن القطاع العام المنهكة الفقيرة عن «جهود الجمهورية

العربية الاقتصادية .. » فالتأميم قد ضاعف حجم الإعلان من هنا وهناك .. بعد أن كان من هناك فقط .. فهل كان هذا الإجراء يتطلب « التأميم » ؟

ثم يقول عبد الناصر فى محاضرته للصحفيين بالقبة « طبعا الصحافة من حقها بل حتى من واجبها أن تنقد ـ يعنى بصراحة إحنا مش عاوزين أولا التسبيح ـ والكلام ده مش حينفع أبدا .. »

هل يمكن أن يكون هناك كلام أحسن وقعا من هذا ؟ ثم ماذا يريد الصحفى أكثر من أن يتكلم بصراحة وبإخلاص دون أن يجد نفسه مضطرا ـ إذا أرغمته لقمة العيش ـ إلى التسبيح بحمد من يملك لقمة العيش ؟

ولكن هل كان جمال عبد الناصر يريد فعلا النقد النزيه لمصلحة النظام العام أم أنه كان يريد العكس الذى رفضه فى محاضرته وأعنى به التسبيح لشخصه ؟

مرة أخرى ... ما أشبه الليلة بالبارحة أليس هذا هو نفس الكلام الذى يتردد اليوم .

ولو شئنا أن نأتى فى هذا الكتاب بما يدلل على أنه كان يريد الصحافة له وحده وتسبح الأقلام بأعماله ـ ولو كانت خطبًا ـ وتواصل تصويره للناس بصورة لا تتفق مع واقع أعماله وحياته ومنجزاته واتجاهاته وطباعه . لو شئنا أن ندلل على هذا الاتجاه الناصرى لوجدنا ما يملأ مجلدات ضخمة . ولكن الذين كانوا يقرأون الصحف المصرية كانوا يعرفون ذلك . والذين كانت بيدهم خزائن الدولة يعلمون علم اليقين مقدار ملايين الجنيهات التى صدرت إلى البلاد العربية لشراء مجموعات من المقالات التى تسبح بأعمال جمال عبد الناصر سعيًا لتحقيق ما يريده الزعيم وهو : أن يصبح فى نظر العرب عملاقًا حقق المعجزات . حقق

مالم يستطع سواه أن يحققه . بل أكثر من ذلك كان يريد أن يصبح فى نظر العرب قبل المصريين الرجل الذى لا يستغنى عنه فى أى ظرف من الظروف ومهما تعددت أخطاؤه وهزائمه . كان هدفه أن يجرد العرب ، كما جرد المصريين من كل العناصر القادرة بحيث يصبح هو وفى كل الحالات « رجل المنطقة الأوحد » .

ومن تحصيل الحاصل أن نقول إن جمال عبد الناصر لم يكن فى حاجة إلى هذا كله لأن « زعيم مصر » هو قطعا الزعيم الذى يلتف حوله العرب فى قضاياهم المشتركة لأن مصر هى « الأم » وهى الدولة ذات المركز الرئيسى فى هذه المنطقة كلها . وقد كان هذا هو الوضع قبل الثورة ولو أنه ركز جهده على خدمة مصر وكرس كل إمكانيات الشعب لتحقيق الأهداف السليمة ثم جمع العرب حوله فيما يتعلق بالقضايا المشتركة كإخوة وشركاء لما وصل العرب إلى ما وصلوا إليه وارجع إلى تاريخ النكسات تجد الدليل .

ولكن جمال عبد الناصر كان يعتمد ودائما يعتمد على تقديرات خاطئة ، إلى جانب أنه كان « متسرعا » متعجلا التهام كل ما على المائدة من طعام فى « أكلة » واحدة ، ولهذا أصابته التخمة ، والتى ظن خطأ أو صور له ظلمًا أنها الزعامة الراسخة .

* * *

المهم هو أن جمال عبد الناصر فى محاضرته التاريخية بقصر القبة دفاعا عن قراره بتأميم الصحافة جاهد لكى يظهر أمام الجميع بمظهر الرجل الحر الحريص على حرية النقد وعلى فتح باب النقد واسعا داعيا كل صحفى أن يتقدم ليقول رأيه كما يشاء ..

٣

وضحك على الجميع

وصدق الكثيرون جمال عبد الناصر ! وقالوا لقد حان الوقت فعلا لإصلاح شأن الصحافة . ولا نظن أننا فى حاجة بعد هذا إلى القول بأن شيئا من هذا لم يتم . إذ بدأ الصحفيون يتشككون وينكمشون ثم تغلبت ناحية الضعف البشرى على كل ما عداه من المبادئ السليمة وتطور المجتمع الصحفى الى مجتمع يغلب على سكانه طابع الذين يسعون إلى الإبقاء على لقمة العيش . وتطور بعض حملة الأقلام إلى حملة معلومات توضع أمام المسئول الكبير إرضاء لغريزته فى كشف ما يدور فى الوسط الصحفى ، وأصبح الصحفى المنزه عن هذه الصغائر إذا تكلم أمام زملائه أخذ جانب الحذر خشية أن يكون من بين هؤلاء الزملاء من ينقل أو يكتب التقارير .. ولا أدل على هذا من أنه فى خلال الفترة التى تلت التأميم لم يظهر بين الصحفيين المصريين من يصح أن يحمل الرسالة .. أو أن يسد فراغا . بل ليس أدل على هذا من أنه إلى يوم وفاة جمال عبد الناصر أى بعد عشر سنوات من تأميم الصحافة لم تستطع الثورة ، أو نظام الحكم القائم ، أن يجد الجيل الصحفى الشاب الذى يحمل الرسالة ويؤكد بالدليل الملموس أن الصحافة المصرية شقت طريقها إلى الأمام عن طريق ملكيتها للشعب .

ولا يمكن أن نلقى اللوم على جمال عبد الناصر وحده . لقد ظل طوال

السنوات السابقة على تأميم الصحافة يختبر «الأسرة الصحفية» ويدرس طباعها ، ويسجن من يسجن ، ويطرد من يطرد ، ويبعد من يشاء ، ثم خرج من هذه الدراسة كلها بقرار واحد سليم . وهو أن هذه الأسرة الصحفية لا يمكن أن تقف فى وجهه . وأنه يوم يقدم على خطوة التأميم فإنه قادر على تجنيد الجميع ، بلا استثناء ، لكى يكونوا خدمًا فى بلاط حكمه . ثم أليس هو الذى قال فى اجتماع قصر القبة «وانتم كصحافة مجندين لخدمة البلد مش لخدمة ناس أبدا واللى مش مؤمن بالمجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاونى يقدر يقول أنا غير مؤمن بالكلام اللى انتو بتقولوه وأنا مستعد أديله معاش ويروح يقعد فى بيته ...»

هذا هو الكلام الذى ختم به جمال عبد الناصر حديثه إلى الصحفيين ثم دعاهم بعد ذلك إلى مناقشة مفتوحة . وإذا كان جمال عبد الناصر قد نجح فى دراسة أخلاق الصحفيين ومدى استعدادهم «للمواجهة مع الحاكم العسكرى» فقد نجح الصحفيون أيضا فى معرفة أخلاق جمال عبد الناصر ومدى استعداده لتقبل الرأى الصريح والنقد السليم . كانوا يعلمون أن هذا المعاش الذى أعلن جمال عبد الناصر استعداده لدفعه إنما هو «الحكم بالإعدام» الأدبى ينفذ فورًا وبلا إبطاء . بل إن الذى حدث بعد ذلك من إجراءات ضد بعض الصحفيين توضح أن عين جمال عبد الناصر ظلّت ساهرة ترقب «الطابور الصحفى» ولا تتردد فى إيقاع أشد العقوبات بين الوقت والآخر لكل من يفكر فى الانحراف – حتى أبسطه – عن الطريق الذى رسمه لسير هذا الطابور .

وقد كانت وسيلة عبد الناصر فى ذلك من أمكر الوسائل وأخبثها . ذلك أنه لم يكن يسمح بأن يفهم الناس أن العقوبة التى أوقعها بواحد من رجال الصحافة كانت بسبب موقف من مواقف النقد أو التوجيه .

بل كان يترك الصحفى يمضى فى طريقه إلى أن يقع فى خطأ ما ، يتعلق بمسألة عامة ، ثم يفسر هو هذا الخطأ كما يشاء ويلصق بالصحفى ما يشاء من تهم .. ثم يعلقه أمام الناس فى صورة «الرجل الكريه»

والأمثلة على ذلك كثيرة ومنها :

١ ـ كان الأستاذ فكرى أباظة ـ الرجل الصحفى البرلمانى الذى عاش حياته حرا منطلقا فى الصحف وفى مجلس النواب والذى كرمته الثورة فاختارته رئيسا لمؤسسة دار الهلال ، ثم أنعمت عليه بنيشان من نياشين الدولة .. كان فكرى قد أضاف إلى مجلة «المصور» بابًا جديدا يكتبه بأسلوبه الساخر يجمع بين الجد والهزل والنكتة المصورة . وكان هذا الباب يتضمن فى بعض الأعداد نقدا غير مباشر لبعض الأخطاء التى يلمسها كل إنسان. وابتدأت الجماهير تتجمع حول ما يكتبه فى بابه هذا .. ثم بدأ القراء يحسون بوجود نافذه سرية مفتوحة فى مكان ما من مجلة المصور . فبدأوا يتهامسون بما يكتبه فكرى أباظة فى هذا الباب . ومن الطبيعى أن تكون أجهزة المعلومات والتى تقوم بمهمة تحليل ما يكتب فى الصحف قد وضعت أمام أنظار الرئيس المصرى هذه «الظاهرة» الخطيرة ..

وسكت جمال عبد الناصر بعض الوقت ، ولكنه كان قد طلب التركيز على دراسة كل ما يكتبه الكاتب المصرى فى النواحى الأخرى لعل وعسى يسقط فى المصيدة .. ولم يسقط فكرى أباظة ولكنهم وجدوا منفذا لإسقاطه فيه إذ كتب مقالا عن قضية فلسطين أحست أجهزة المعلومات أنه يمكن تفسيرها بالتهاون الوطنى القومى من جانب الكاتب المصرى ودعوة من جانبه إلى «استسلام» .

وبادر الرئيس فوضع حيثيات حكم على هذا الأساس . ثم أصدر قرارا بفصل فكرى أباظة من مؤسسة دار الهلال وقرأ فكرى أباظة قرار فصله وهو يقضى إجازته فى الإسكندرية . أو على الأصح أبلغه به أحد أصحابه فى الصباح الباكر. وبين يوم وليلة أصبح فكرى أحد المشردين . بعد هذه الحياة الطويلة الحافلة بكل كفاح ونضال بدأ بمهاجمته لسعد زغلول من على منبر مجلس الأمة .. حيث كان سعد زغلول يجلس على مقعد رئاسة المجلس ويستمع إلى نقد فكرى أباظة اللاذع . ويمنع كل عضو من أعضاء المجلس يحاول منع فكرى من الاسترسال فى الكلام ..

ولقد كنت أتمنى لو أن فكرى لم يهتز لهذا الإجراء . ولكنه للأسف لم يفعل . لم يكن ممكنا له الدفاع عن نفسه . فلم يكن مسموحا «لمتهم» أن يرفع صوته أو حتى الهمس فى ركن من أركان أى صحيفة بكلمة دفاع عن نفسه . أو حتى بتفسير بسيط لهذا الذى كتبه وكان السبب فى فصله .

إن فصل فكرى أباظة لم يكن لأنه تعرض للمشكلة الفلسطينية برأى وإنما كان فصله لأنه أباح لنفسه حق نقد بعض أخطاء جمال عبد الناصر .. فكيف إذن يسمح له بالدفاع عن نفسه ، فى تهمة يعلم موجهها أنها ليست ذات بال ؟

ولم يصمد فكرى أباظة طويلا .. وراح الأستاذ محمد حسنين هيكل يقابله متظاهرا بمحاولة إصلاح ذات البين .. وأخيرا اهتدى هيكل إلى الحل القاتل .. أن يكتب فكرى أباظة ما يشبه الاعتذار . ثم ينتظر إلى أن تهدأ الأمور .

وكتب فكرى أباظة .. وظل ينتظر متألما إلى أن هدأت الأمور . ثم عاد إلى مكانه . وفكرى أباظة معذور . فقد وقف وحده . ولم يجد إلى جانبه من

ينصره ويشد أزره . لقد كان يحاول تهدئة الجو بين الحكومة والصحافة ولكنه لم ينجح . لقد تكلم فى اجتماع القبة قبل وبعد بدء المناقشة التى تلت محاضرة جمال عبد الناصر على الصحفيين ففى بدايتها كان يقول :

جمال عبد الناصر : ــ « .. لقد عشنا فى المجتمع اللى سبق كلكم عشتم فيه وعاصرتموه .. » .

فكرى أباظة : ــ « .. لا يافندم أنا ملحقتوش .. كنت لسه صغير (ضحك) .

ومن المدهش .. بل من المهارة أن هذا الحوار الوحيد هو الذى سمح بنشره فى المحضر الرسمى الذى وزع على الصحف بعد ٢٤ ساعة من إلقاء بيان عبد الناصر .. إشارة إلى جو «المرح والسرور» الذى كان يحسه رجال الصحافة المصرية وهم مسوقون إلى المشنقة ..

بل إن ماذكر بعد ذلك ووصفه البيان الرسمى بأنه «مناقشات» لم تخرج عن كونها أسئلة روتينية سخيفة لا تمس جوهر التأميم وإنما تتعلق بالطريقة «المطلوب من الصحفيين تنفيذ التأميم بها» أو بمعنى آخر أظهر الصحفيون حرصهم على التأكد من أن حبل المشنقة لن يكون غليظا وأن تنفيذ الإعدام لن يكون شديد الوقع على أنفسهم ..

٢ ــ ونعود بعد ذلك إلى المآسى التى تعرض لها رجال الصحافة فى السنوات التالية فنضيف إلى المأساة الأولى ما حدث للأستاذ أنيس منصور إذ كتب مقالا فى «أخبار اليوم» حول من أسماه «الشيخ عبد السلام» ويبدو أن أجهزة المعلومات كانت تحس بأن هذا الكاتب الجديد الذى بدأ يظهر فى هذا الجو «الاشتراكى التعاونى» له بعض

الميول المتحررة ، وأنه لو ترك منطلقا فى ميدانه بلا وخزة من وخزات النظام فقد يكون من العناصر المتعبة .. ولهذا بادرت هذه الأجهزة فلفتت النظر إلى هذا المقال عن الشيخ عبد السلام وفسرته التفسير الذى يفهم منه أن ما ورد فيه يعتبر تجريحا للنظام .

وفى سطر واحد .. فصل أنيس منصور من أخبار اليوم ...

ولكن أنيس لم يصمد .. أخذ يئن بالشكوى قائلاً « ماذا أفعل ؟ إن مهنتى هى الكتابة . وعملى هو الصحافة كل أبواب العمل الأخرى مغلقة ؟ فماذا يكون مصيرى وأنا مازلت فى مقتبل شبابى .. لا إيراد .. ولا عمل . ولا شىء ؟ » وأسرع إلى من ينقذه . وقدم التفسير والاعتذار . ثم عاد إلى باب الصحافة يطرقه بكلمة السر وهى الندم على ما كتب ففتح له الباب من جديد .. ووجه قلمه صوب اتجاهات لا ضرر منها على النظام . ولما مات جمال عبد الناصر كان أنيس منصور من أوائل الراثين للزعيم المصرى ومن أوائل الذين رفعوه إلى مصاف القديسين .

٣ ـ وواقعة ثالثة خاصة برئيس تحرير صحيفة صباحية .. والذى صدر قرار بوقفه عن العمل ، وكان القرار فى هذه الحالات يبلغ شفويا ولا يخرج عن النص التالى : « فلان يبقى فى منزله » أو ما معناه هذا الفلان مغضوب عليه ويبقى فى منزله لا يباشر عملا صحفيا وذلك كعملية إنذار تأديبية على أن يتلقى مرتبه أو كما قال عبد الناصر فى خطابه التاريخى بالقبة « ندفع له معاشه »

أما الواقعة التى تسببت فى هذا القرار فهى أن موسى صبرى رئيس تحرير جريدة الأخبار شبه فى يومياته التى تنشر بالصحيفة صوت مذيعة من مذيعات التليفزيون ـ هى السيدة همت مصطفى ـ بصوت « المعزة » . ويتصادف أن تكون هذه المذيعة زوجة لأحد ضباط المخابرات .. والمذيعة

هى أيضا واحدة من المتحمسات للنظام والتى تقرأ نشرات الأخبار السياسية كما تقرأ الخطب المنبرية .. والمذيعة فوق هذا وذاك واحدة من أركان الجهاز السرى[1] فى هيئة الإذاعة والتليفزيون .. وبكت المذيعة - وأصيبت بحالة عصبية .. ومن هنا صدر القرار فى أن يجلس موسى صبرى فى منزله مبعدا عن الصحافة ..

ولم يسكت موسى صبرى ، وإنما سعى إلى تسوية الموقف ، وحاول بكل الوسائل إزالة هذه الآثار جميعا - .. وكان أن تم الصفح وعاد إلى عمل صحفى ولكن فى جريدة الجمهورية .. وموسى ليس من الشبان الذين يسهل الحكم عليهم وقد كان فى فترة ما قبل الثورة وفى خلال حكم عبد الناصر طموحا ولكنه لا يريد أن يبنى طموحه على التضحيات . ويريد أن يصل ولكن ليس عن طريق التقرب إلى هذا أو ذاك . وهو أيضا يثور أحيانا ويحاول استعمال مهارته فى الكتابة لكى يجعل نقده يتسرب إلى القراء بين السطور وخلال موضوعات طويلة .. ومع هذا فقد تعرض أكثر من مرة للفصل أو للنقل إلى صحيفة أخرى .. وكان فى بداية كل عودة إلى العمل ، بعد قرار فصل أو إبعاد - يتجنب المشاكل - ولكن على أن يعود إليها مرة أخرى ظنا منه أنه قادر على الهرب من مراجعة أجهزة المعلومات الخاصة بعبد الناصر والتى كانت تحلل وتفسر كل كلمة من كلمات الموضوعات الصحفية مهما طالت أو امتدت .

وقد كان فى مجاله الخاص ثائرا على الأوضاع ، يائسا من أن يكون هناك الإصلاح المنشود أو عودة الحرية إلى مجال الفكر والرأى والقلم ..

---

(١) الجهاز السرى هو أحد أجهزة نظام حكم عبد الناصر داخل كل المؤسسات والهيئات .

ومع هذا عندما مات عبد الناصر وكان رئيسا لتحرير جريدة الأخبار مرة أخرى .. كتب عن «مآثر» عبد الناصر ، وخلود عبد الناصر .. ثم تطور مع الزمن وأصبح رئيسا لمؤسسة أخبار اليوم يقف من كتابها موقف الرقيب الحريص الذى ينفذ ما يصدره الرئيس السادات من التعليمات . بل ينفذ من عنده أكثر مما يطلبه السادات .. هل رأيت كيف يتغير الصحفيون الذين كنا نبنى عليهم الآمال ؟ !

* * *

وإذا كنت ا حتى بهذا القدر مؤقتا فذلك لأن بعض التصرفات الأخرى لصحفيين آخرين سترد فى مناسبات أخرى . وهذا التوقف فى نفس الوقت يسمح لنا بالقول بأن هذه الإجراءات التى باشرها جمال عبد الناصر مع الصحفيين كانت تتم على فترات متقطعة بحيث يضمن الطابور الصحفى التنبه دائما إلى ضرورة التمسك بالالتزام بحدود الاحترام للنظام الذى يجب ألا ينتقد أو أن يخدش من قريب أو بعيد أو بمعنى آخر كانت هذه الاجراءات التعسفية من جانب رئيس الدولة نوعا من أجراس الإنذار المتقطع .

هذه الأوراق لم أستخرجها من ملفاتها الخاصة بى ، إلا فى الفترات التى أحسست فيها أن تفكك الأسرة الصحفية ، هو أولا وآخرا المسئول عن كل نكسة أو هزيمة تصيب حرية الصحافة ، وأن ما حدث فى عهد جمال عبد الناصر يجب ألا يتكرر وإلا انعكست آثار هذا التكرار على كل شىء آخر ، وأن تتسلل النكسة إلى جسم المجتمع مرة أخرى ، ليصبح من جديد مجتمع الجبن والخوف والحقد كذلك .

كنت أرى أنه لا سبيل للحيلولة دون وقوع النكسة فى عهد الرئيس السادات إلا بالتجمع الصحفى التلقائى إذا مست حرية الصحافة أو وقف صحفى موقف الاتهام فى أمر يتصل بممارسة لهذه الحرية وذلك إلى أن يقول القضاء أو القانون كلمته . وليس معنى هذا أن نتناسى خلافاتنا فى الرأى ونمضى فى عمليات المساندة «عمال على بطال» كما نقول فى أمثالنا العامية . وإنما كان يتحتم أن نكون على استعداد لتناسى ذلك فورا أمام أى مساس بالحرية الصحفية العامة أو الخاصة .

ومن أجل ذلك . وعندما عاد المرحوم على أمين إلى مصر . وبعد غيبة طويلة ولم تكن الرقابة قد رفعت عن الصحف بعد . ولكنى أتحت الفرصة لفريق من الصحفيين الماركسيين . مثل لطفى الخولى ومحمد سيد أحمد للاجتماع بعلى وبغيره من الصحفيين الذين يخالفونهم الرأى تمهيدا لإيجاد جبهة صحفية متماسكة . ودارت مناقشات تعارف . لا أدعى أنها حققت النتيجة التى تطلعت إليها ذلك لأن النقاش تركز حول الأفكار الأيديولوجية وابتعد عن الغرض الأساسى من الاجتماع . ولكن الاجتماع مع هذا كان فرصة للقاءات أخرى .

ورفعت الرقابة عن الصحف . وقيل إن الحرية قد أصبحت مستكملة لكل عوامل الشفاء .. وأكدت الممارسة فى بدايتها كما اشرت فى الفصول السابقة أن الأوضاع الصحفية تختلف عن أوضاعها فى الماضى وأن ما يتردد على ألسنة المسئولين عن الحرية يمثل الواقع بعكس ما قاله الرئيس عبد الناصر فى اجتماعه مع ممثلى الصحافة المؤممة فى قصر القبة .

ولكنى مع هذا كنت أشعر بأن الوضع يحتاج إلى عملية شاقة نقيم بها جدارًا صحفيا لا تقوى قوة على فتح أى ثغرة فيه وتتسبب فى تفكك

الصف الصحفى إذا ما مست حرية الصحافة أو الصحفيين . وكان لابد من عمليات تمهد لإقامة هذا الحوار وبأسرع ما يمكن .

ولكن خصوم العملية من داخلنا كانوا أقوى من مؤيديها . بل لعل القوى غير الصحفية التى كانت قد بدأت فى ممارسة عمليات انحراف تمهد للثراء السريع والتى كانت تعلم أن إقامة وحدة تجميع بين الصحفيين ليست فى صالحها قامت بتغذية الخلافات القائمة وتوسيع رقعتها .. وسقط الصحفيون فى الامتحان كما سقطوا فى عهد عبد الناصر .

والأمثلة على ذلك كثيرة ، ولست أسردها هنا بحسب تواريخ حدوثها ، إنما لكى أدلل بها على أن رسوبنا فى الامتحان لم يكن لسبب خارج عن إرادتنا ، وإنما لأننا لم نذاكر دروس الماضى التى ألقيت علينا جيدا واستبعدنا من خبرات الخارج وما حققته الوقفات الصحفية المتماسكة فلم ندخلها فى برامج دراستنا .

ولنبدأ بدرس أو مثال من عهدى عبد الناصر والسادات معاً .

● المثال الاول : عندما حوكم مصطفى أمين عسكريا أمام محكمة الفريق أول الدجوى وحكم عليه ظلما . سارعت نقابة الصحفيين وشطبت اسمه من عضوية النقابة هو وشقيقه على أمين . وعندما أفرج عن مصطفى أمين ، وعاد شقيقه من الخارج ، تقدما بطلب إلى النقابة لإعادة إدراج اسميهما فى عضويتها العاملة ، فبدأ مجلس النقابة فى وضع العراقيل . فترة يطلب الشهادات الدراسية التى حصلا عليها ومرة يطلب كذا من البيانات . وتناسى المجلس أن مصطفى أمين وعلى أمين كانا من أول من جعل الصحافة « المصرية » اسما على مسمى بعد أن كانت الصحف اليومية والأسبوعية ملكا لأخوة من أصل سورى أو لبنانى .

فبماذا نسمى هذا الموقف ؟ وماذا يمكن أن يكون أثره على اثنين من أساطين الصحافة وعادا إلى العمل فعلا . بل ماذا يمكن أن يكون أثره على الوحدة الصحفية ؟ !

ومع هذا فإن النقابة التى رفضت قيدهما . لم تستطع الاعتراض أو منع اشتغالهما بالصحافة دون أن يكونا عضوين بالنقابة رغم مخالفة ذلك لقانونها وماذلك إلا لأن قوة أكبر من المجلس عينتهما فى المؤسسات الصحفية .. وهى بهذه التصرفات المتناقضة فتحت ثغرة فى جسم النقابة ليدخل منه من يشاء ولو أن النقابة اتخذت ، وتحت كل الظروف ، مواقف حرص على كرامة أى صحفى لما تدهور حالنا ، ولما سمحنا لأحد باختراق صفوفنا .

● المثال الثانى : وعندما أصدرت كتابى «حوار وراء الأسوار» أحسست بأن مجلس النقابة متحفز لاتخاذ قرار ضدى . وهذا حقه بلا شك إذا ما كان القضاء قد أصدر حكمه بإدانتى حول بعض وقائع الكتاب الخاصة بذمة الرئيس عبد الناصر . ولكن مجلس النقابة أراد إصدار قراره بمجرد أن البنك المركزى المصرى ــ وهو شريك فى العملية المالية التى أثارت التساؤلات حول ذمة الرئيس السابق ــ أصدر بيانا نفى فيه ما جاء فى الكتاب ..

ولقد كنت أتوقع أن أستدعى إلى الجلسات المتصلة التى عقدها مجلس النقابة للاستماع إلى كلامى . أو لإجراء تحقيق نقابى معى ولكن شيئا من ذلك لم يحدث . بل أصدر المجلس قراره باستنكار ما قمت به من عمل وضمن تقريره السنوى المرفوع إلى الجمعية العامة هذا القرار على أساس أنه عمل من الأعمال المجيدة التى أنجزها مجلس النقابة استنادا إلى تقرير بنكى ــ لا قضائى .

ومع هذا فإن الرئيس السادات عندما وقف يدافع عن تصرف الرئيس الراحل قال ما نصه « صحيح قد تكون هناك بعض الإجراءات التي لم تراع من قبل مسئولة ، فى طريقة التوريد ، فى كذا .. (مضبطة مجلس الشعب ١٤ مارس ١٩٧٦ ـ ص ٢٧ ـ السطران ٦ ، ٧) والرئيس السادات يقصد بهذا إجراءات البنك المركزى والتى اعتمدت النقابة فى استنكار موقفى ، على تقريره .

والنقابة ليست ملومة فى استخدام حقها فى محاسبة المخطئين من أعضائها . ولكن هذا الاستنكار كان يجب ألا يتم إلا بناء على حكم القضاء . بل كان يتحتم أن تكون البادئة فى صيانة حقوق الأعضاء حتى تصل بهم إلى الوقوف أمام القضاء لإنصافهم إذا كانوا على حق . بل كان واجبها أيضا المطالبة باذاعة تقرير المدعى الاشتراكى عن التحقيق الذى أجراه حول كتابى وهو التقرير الذى أودع خزينة مكتب رئيس مجلس الشعب ولم يسمح لأحد ـ حتى الآن ـ بالاطلاع عليه .

ومجلس النقابة فى هذا الموقف الحزبى ، لم يفكر فى تغليب مصلحة الصحافة أو حرياتها . متناسيا أن الموقف يتطلب وضع التقاليد التى تطبق على الجميع وتحترم من الجميع سواء أكانوا يدينون بعقيدة ناصرية أو ماركسية أو لا يدينون بها .

ولهذا فإنه عندما أصدر الأستاذ يوسف السباعى رئيس مؤسسة الأهرام قراره بتحويل مجلة الطليعة الماركسية إلى مجلة علمية ، وتدخل فى نظام تحريرها فإن مجلس النقابة لم يفكر فى بحث الموضوع من جميع جوانبه لأنه مجلس بلا تقاليد . بل إن هذا الموضوع الخطير لم يجد إجماعا صحفيا على مهاجمتة وإعادة المجلة إلى أوضاعها الأصلية .

● المثال الثالث : ولعل مكانه هو أول الأمثلة لأنه جاء مع بداية ممارسة حرية الصحافة . فقد تعرض الرسام الكاريكاتيرى صلاح جاهين لمواجهة مع المدعى الاشتراكى الذى سارع فطلب فى بلاغ إلى النائب العام التحقيق معه بسبب صورة كاريكاتوريه نشرها فى الأهرام وانتقد فيها تصرفا للمدعى الاشتراكى . ونشرت الأهرام النبأ . ولم تفعل الأخبار . فكَتَبْتُ فى نفس اليوم مقالا لعله كان أول تحذير للصحافة من التفرق والتمزق . بل إن عنوان المقال تضمن هذه الألفاظ جميعا . وهذا هو نص المقال الذى نشر بتاريخ ٤ نوفبر ١٩٧٤ بعنوان :

تحذير للصحافة من التفرق والتمزق !

«تضايقت أمس أشد الضيق عندما قلبت صحيفة «الأخبار» فى الصباح فوجدت أنها تخلفت عن نشر نبأ له أهميته فى هذه الفترة بالذات .. وهذا النبأ يتعلق بالتحقيق الذى أجراه النائب العام مع زميل صحفى هو الأستاذ صلاح جاهين بناء على بلاغ المدعى الاشتراكى . وسبب الضيق هو إحساسى بأن الصحف كلها مازالت تقف فى جزر متفرقة كما كانت فى الماضى . وأنها لا تجمع صفوفها إذا كانت هناك قضية تتعلق بالرأى . وهذا هو الخطر الأكبر الذى مازال يكمن فى مجتمعنا الصحفى . وهو الأصل فيما تعرضت له صحافة مصر من مهانة وأدى إلى إسقاطها من اعتبار كل مسئول مادام يستطيع أن ينفذ إلى صفوفها فيفرق بين كتابها ومحرريها ويجعل من كل واحد منهم خصما وعدوا للآخر .»

«ولست أريد العودة إلى الماضى وفتح الملف الصحفى والكشف عما كان يجرى فى محيطنا من حرب بين الصحفيين . حرب يمسك فيها كل صحفى بخنجر للآخر سعيا لكسب ثقة المسئول على حساب الآخرين من زملائه الذين يشاركونه نفس المهنة . ونفس الكفاح من أجل شعب يكافح من أجل الحياة الحرة الكريمة .»

«لقد كان مفهوم الصحافة المصرية هو أن تكرس كل جهودها وأقلامها وضمائرها فى خدمة المسئولين أو لتبرير الأخطاء تبريرا مضللا بحيث يرضى المسئول . ولو كان فى هذا الإرضاء دفن الحقائق وإخفاؤها عن الشعب المسكين . ولهذا عاش الفرد المصرى تائها لا يدرى أين الصدق وأين الكذب ؟ ولا يعرف ما إذا كانت المادة الصحفية التى تقدم له كل صباح أو كل أسبوع مسمومة أم نظيفة ؟ .. حتى الكوارث والنكسات التى هى من صنع الإنسان المسئول كانت تصور على أنها انتصارات وأرباح شعبية .»

«وأنا لا أقول هذا الكلام دفاعا عن الزميل صلاح جاهين . ولا اتجاهاته السياسية . ولا عن رأيه ونقده لتقرير المدعى الاشتراكى عن تلوث المياه . وإنما أقوله للتنبيه إلى ضرورة معالجة أنفسنا قبل السعى إلى علاج غيرنا . وإلى إدراك أن قضايا الرأى لا تتجزأ وأنه إذا تعرض زميل لتحقيق أو مساءلة ، فإن الصحافة يجب أن تقدم للقراء جميعا تغطية صحفية خبرية كاملة حتى إذا ثبت أن القانون ليس فى صف المسئول فإن على الصحافة أن تتحد ، وأن تأخذ موقفا موحدا فى مواجهة هذا المسئول .»

«إن الصحافة تؤدى اليوم دورا هاما يستند إلى الحرية ويرتكز على حق الصحفى فى مناقشة المسئول ومحاسبته والكشف عن كل تصرفاته الخاطئة للناس . ومالم تكن الصحف كلها مشتركة فى العمل من أجل تحقيق هذا الهدف ، فإن المسئول سيكون دائما هو الرابح بينما يظل الشعب هو الخاسر . وهكذا كان الوضع فى السنوات الأخيرة السابقة لحركة التصحيح . وهكذا يجب أن نفكر فى مستقبل الحرية التى هى فى أيدينا والتى نمارسها ممارسة فعالة قد لا تظهر نتائجها بسرعة ، ولكننا على ثقة من أنها ستؤتى ثمارها إن عاجلا أو آجلا .»

«وهناك بعد ذلك مسألة هامة ولها خطورتها وهى أن كل صحفى ـ أيا كانت الصحيفة التى يعمل بها وأيا كانت آراؤه واتجاهاته السياسية

والفكرية ـ يجب أن يشعر أن وراءه رجالا لا يتخلون عنه ، ويدركون أن الحرية لاتتجزأ . وأن ما يصيب الصحفى من جراء ممارستها يصيب الآخرين بنفس الضرر ونفس العقاب » .

إن مافعلته جريدة «الأخبار» من إهمال لنبأ التحقيق مع صلاح جاهين هو خطأ أرجو ألا يتكرر للأسباب التى ذكرتها . ثم أيضا لأن النبأ فى حد ذاته يحمل دلالة أخرى كانت تجب المبادرة إلى تسجيلها وهى أن الكاتب أو الصحفى لم يعد يعاقب بقرار فرد كما كان يحدث فى الماضى إرضاء لمزاج هذا الفرد أو لعدم استلطاف حاكم لما يكتبه كاتب ما وإنما لأن القانون قد أصبح هو الفيصل بين كل الأفراد . »

« وإذا كان القانون عاد إلى الوجود بعد غيبة طويلة . فأحسب أن التضامن الصحفى وإزالة الخلافات الذاتية والتطلعات الشخصية فى وسطنا الإعلامى قد أصبحت عودته ضرورة لابد منها .. وإلا فلن نلوم إلا أنفسنا .. »

وبادر الأستاذ أحمد بهاء الدين رئيس تحرير الأهرام فبعث ببرقية إلىّ فى نفس اليوم قال فيها :

« أتمنى أن تكون لكل الصحفيين مثل حكمتك » .

ونشرت البرقية فى باب إلى محرر الأخبار .. ومع هذا هل ساعد الأستاذ أحمد بهاء الدين على تحقيق وحدة صحفية . أم أنه سارع فى أزمة كتاب « حوار وراء الأسوار » فهاجمنى فى صحف الكويت بينما كان الوضع يحتم مشاركته فى البحث عن الحقيقة !

ولست أدعى أنى كنت أعلم الغيب وإنما كنت أخشى أن تتكرر المأساة . وأن تكون عبارة : (التاريخ يكرر نفسه) حقيقة لا تهزم أبدا .. ومع هذا فإنك عندما تقرأ هذا المقال .. وما حدث فى وسطنا الصحفى

مع بداية سنوات ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ تحس أن ما حذرنا منه قد وقع وأن الإنذار لم ينفع .

وليس هذا غريبا . ذلك أن صلاح جاهين الذى وقفت إلى جانبه ، لأنه صحفى ، انضم إلى زمرة المدافعين عن الرئيس جمال عبد الناصر بمجرد أن نشر كتابى حوار وراء الأسوار ، وبادر إلى نشر صورة كاريكاتورية فيها نقد وتجريح رغم اعترافه لى بأنه لم يقرأ كتابى ولم يقرأ دفاعى ولم يقرأ شيئا عن الموضوع على الإطلاق ، وإنما اندفع ينتقد لأنه ماركسى .

ولا أريد المضى فى سرد الأمثلة الأخرى المتعددة وأشغل القارئ بما نشر أو مالم ينشر . فالعبرة هنا بالنتائج التى عادت على الصحافة ككل . وعلى حرية الصحافة والصحفيين فى مجموعها . فقد انتصرت إرادة الذين لا يريدون جبهة صحفية متحدة ، واستطاعوا من خلال انتصاراتهم أن يحدثوا الخلافات القاتلة فى الأسرة الصحفية التى تسهل إحداث الثغرات فى صفوفنا وتحطيم الإرادة الواحدة ، ووأد الحرية الصحفية .

ولم يعد الصحفيون يسألون «أين الحقيقة» تأدية لمهمتهم الأصلية والتزامهم قبل الشعب ، وإنما أصبحوا يسألون : «أين الطريق إلى قلب المسئول للوصول إلى مكان السلطة فى المحيط الصحفى» ولعلك إذا قرأت مقال التحذير المنشور فى ٤ نوفمبر ١٩٧٤ تفهم لماذا لم تحقق الصحافة رسالتها فى عهد الحريات .

ومع هذا كنت أسأل نفسى بين الوقت والآخر خلال هذه الفترة الحرجة هل ضاعت الفرصة نهائيا ؟ وهل أصبح حتمًا على الصحافة أن تظل هكذا ممزقة الصفوف سهلة الانقياد لمن يدفع أكثر سواء أكان الدفع فى صورة

منصب أو فى شكل نفوذ عام ؟ وهل هانت قيمة القلم بحيث لم يعد مغريا بحمله جذابا بقوته وفاعليته ؟ . وكنت أقول دائما إن الفرصة موجودة . ولكن الدم الجديد غير موجود أو على الأصح لم يهيأ لحمل هذه الأمانة الخطيرة ولابد أن يوفر له القادر من رجال الصحافة المناخ الصحى الذى يرى فيه هذا الشباب بين الوقت والآخر تفاعلا صحفيا مع الأحداث فى مقاومة كل اتجاه إلى وأد الحرية .

المهم أن تبقى على أرض المعركة بعض الجيوب القادرة على المقاومة . والمحركة لقضايا الحرية الأساسية وعلى رأسها حرية الصحافة وأن تبحث عن نفسها فى صميم القاعدة الشعبية لتجد منها المؤيد القوى والسند الأكبر فى جمع شمل هذه الجيوب ليتألف منها فى النهاية جيش الخلاص .

٤

جنـاح الديمقراطيـة الثـانى

ولابد لنا بعد عرض الوضع « الديمقراطى » العام من خلال معاملة الرسميين للصحافة من إلقاء نظرة سريعة على وضع مجلس الشعب . وما نعرض له هو الآخر من هزات أدت إلى العصف بكيانه الديمقراطى . ففقدت الصحافة بذلك ركناً من الأركان التى كان يمكن أن تدعم كفاحها من أجل حريتها .

لقد كان مجلس الشعب هو الأمل فى أن يكون العون المباشر للصحافة والمدافع عنها فى تأدية دورها الكامل . وما زلت أذكر أنى فكرت يوما فى كتابة مقال انتقد فيه تصرفا ما للمجلس ولكن بعض الزملاء أشاروا على بعدم كتابة هذا المقال لأننا فى حاجة إليه . أعنى أن حرية الصحفية فى حاجة إلى المجلس فى أزمتها التى كانت تمر بها بعد أحداث ١٨ و ١٩ يناير واقتنعت بهذا الرأى وصرفت النظر عن كتابة المقال .

وكان المجلس السابق للانتخابات التى جرت فى صيف ١٩٧٦ لا يمثل « شيئا » . فهو وليد الاتحاد الاشتراكى العربى وكل عضو فيه تائه لا يعرف إذا كان ملزما بأن يناقش أو ينكر أو يحاسب أو يهادن .. كان يسمع عن الديمقراطية ويتصورها مجرد حضور الجلسات والاستماع إلى البيانات التى تلقى أو تذاع لتسجل فى محاضر رسمية .. ثم يصفق فى المناسبات . ويزداد تصفيقه

ويتعداه إلى الهتاف إذا ما ارتفعت المناسبة إلى الدرجة الممتازة أو التاريخية. وما أكثر ما مر على هذا المجلس وغيره من المجالس السابقة المشابهة من المناسبات التاريخية. ومنها هذه الجلسة التى عقدت فى أعقاب الهزيمة المرة فى ٥ يونيو ١٩٦٧ وبعد إعلان الرئيس السابق جمال عبد الناصر عن استقالته من منصبه. فبادر المجلس إلى عقد جلسة ـ تاريخية ـ طالب فيها الرئيس بالبقاء. وهذا من حقه. ولكن الذى حدث أنه عندما أعلن داخل القاعة أن الرئيس قد نزل على رغبة الشعب. وقف أحد الأعضاء ليرقص رقصة الفرح. هذا بينما كانت فلول الجيش المصرى المهزومة تتراجع فى الصحراء تحت رحمة قنابل الطائرات الإسرائيلية.

على أن آخر مجلس شعب قبل تشكيل المنابر ثم تحويلها إلى أحزاب ـ كان قد تأثر بالاتجاه التحررى الذى ظهر فى بعض الصحف المصرية فى الفترة التى تلت إلغاء الرقابة « الرسمية » على الصحف فى عام ١٩٧٤. وانتقلت عدوى الممارسة الديمقراطية إلى الأعضاء المتفرقين الذين لم يكن لهم ارتباط مباشر بالإتحاد الاشتراكى ولهذا اتخذوا ما يشبه موقف المعارضة.

وبدأت قاعة هذا المجلس تسمع عن وقائع الانحراف ـ وهى الموضوعات التى بدأت بها الصحف ـ وتحرك بعض أعضاء المجلس يطالبون بالتحقيق فيها. وظهرت فكرة لجان تقصى الحقائق. تحال إليها هذه الموضوعات لتحققها. وكانت خطوة ذكية من النظام الحاكم لأن اللجان ـ أى لجان ـ قادرة على قتل أى موضوع إما بالإطالة أو بالتسويف أو بالاحتماء وراء « الدقة » فى البحث والتحرى. ولم تحقق هذه اللجان بطبيعة الحال أية نتائج إيجابية. فازدادت الصحف ضغطاً على المجلس لتحويل هذه اللجان إلى أدوات فعالة تمسك بالمنحرفين وتمهد لمحاكمتهم.

ونتيجة لهذا فقد تفجرت بعض الموضوعات الحساسة داخل جلسات

المجلس . ووضح أن بعض الأعضاء يوشكون على طرق بعض جوانب الانحراف الهامة . ولكن هذه التحركات والتصرفات من جانب بعض لأعضاء أثارت الغضب الرسمى وبدأ أعضاء المجلس ككل ـ يتلقون ـ كما كانت الصحف تتلق دروسا فى الممارسة الديمقراطية . وأن على المجلس ألا يلجأ إلى استخدام الأسلوب الذى يردد فى الشوارع .

صحيح أن الكلام الرسمى وصف المناقشات الحادة التى كانت تجرى فى مجلس الشعب بأنها ـ بغير شك ـ ظاهرة صحية ، إلا أن الدرس حذر فى نفس الوقت من التشكيك والجرى وراء الشائعات التى يطلقها المغرضون . ووصفت الحملات التى توجه إلى بعض المسئولين بأنها حملات ظالمة قد تدفع بهم إلى الانكماش والتقوقع خشية المسئولية

وكانت الدروس قاسية . ولكنها وجدت فى المجلس من يناقشها . ونجحت المعارضة فى عرض وجهات نظرها فيما أثارته من موضوعات متصلة بالانحراف وقدمت ما يؤكد ارتكازها على أساس من الصحة . وأصبح المجلس يملك تقليدا برلمانيا وهو أن كل كلام يلقى فوق منبر المجلس هو كلام قابل للمناقشة مهما كان المصدر الذى صدر عنه هذا الكلام .

ولكن الذى حدث هو أن المعارضة أو القلة من المعارضين هى التى تقوقعت وانكمشت خشية الغضب الحكومى . أى أن الأوضاع داخل المجلس أصيبت بما يسمى «العكسية» فأصبح حق المجلس فى محاسبة السلطة التنفيذية غير مسموح به بينما وقفت السلطة التنفيذية موقف الأستاذ الذى يحدد نوع الممارسة الديمقراطية ..

واستأنست المعارضة داخل المجلس . لتنتهى الرواية إلى القليل من النتائج الإيجابية .. وإلى الكثير من السلبيات البرلمانية الديمقراطية .

ومع هذا فقد كان لبعض هذه الإيجابية آثرها فى أعمال المجلس الذى جاء بعد مرحلة من مراحل التحول الديمقراطى . والتى سمح فيها بقيام بعض الأحزاب .

وبدأ التحول الديمقراطى . وكان فى بدايته يرتكز على الأفكار الرسمية التالية :

- الاتحاد الأشتراكى يمثل تحالف قوى الشعب يكون هو الوعاء الذى يحتوى المنابر الثابتة الثلاثة . اليمين والوسط واليسار
- الاتحاد الاشتراكى رئيسه هو رئيس الجمهورية . عمله ليس له سلطة على المنابر . ولكن المنابر عليها أن تمارس العمل السياسى . وأن تتقدم للانتخابات ببرامجها ومرشحيها .
- الاتحاد الاشتراكى عمله هو حراسة ٣ نقط : الوحدة الوطنية . حتمية الحل الاشتراكى . السلام الاجتماعى
- الاتحاد الاشتراكى ليس له سلطة . ولكن إذا أخطأ منبر فى مبدأ من هذه المبادئ الثلاثة يناقش علنا أمام الشعب .
- الاتحاد الاشتراكى يصبح الوعاء والإطار . أما المنابر فهى التنظيمات السياسية فعلا تمارس بكل الحرية نشاطها السياسى وبرامجها وتتقدم بنوابها . وإذا وصلت إلى قاعة مجلس الشعب تمارس حقوقها الدستورية الكاملة .

هل فهمت شيئاً من هذا الفكر الديمقراطى الجديد ؟ وهل كان هذا الفكر وليد رغبة فعلية فى إرساء الأسس الديمقراطية السليمة ؟ أم أن الأمر كان جزءًا من تمثيلية يراد بها حصر النشاط الديمقراطى ـ صحافة ومجلس الشعب ـ فى نطاق يقع تحت رقابة صارمة ؟

القليل من الناس هم الذين فهموا هذا التحول الديمقراطى . والكثرة هى التى أصيبت بالدهشة من التزام هذا التحول بالتعقيدات القديمة فى الفكر السياسى . ومع هذا فقد تشكلت المنابر . وسط ويمين ويسار . وعندما أصبح رئيس الوزراء رئيسا للوسط بدأ التحول الديمقراطى يأخذ شكله الأساسى إذ انسحب بعض المنضمين إلى اليمين وإلى اليسار ، ـ لأنهم لم يفهموا أصلاً ما هو المقصود بالمنابر ـ وسارعوا إلى تأييد الوسط بعد أن وضح أنه سيكون المنبر الكبير صاحب الأغلبية وصاحب النفوذ ! ؟

بل تكشف أكثر من هذا . فعندما أعلنت الكشوف المشتملة على أسماء أعضاء منبر الوسط إذا بكل رؤساء مجالس إدارات الصحف ورؤساء تحريرها يصبحون من عمد هذا المنبر . ومعنى ذلك أن الصحف الثلاث الرئيسية ـ الأهرام والأخبار والجمهورية ـ أصبحت معبرة عن منبر واحد تاركة كلا من المنبرين الآخرين بلا صحيفة تعبر عنه مما جعلهما يخوضان المعركة الانتخابية بلا صوت مسموع ، ولا رأى مطروح ، بل واجها صحفا تهاجم المرشحين المنافسين لمرشحى الوسط دون إعطاء الحق لهؤلاء المرشحين فى الرد إلا فى الحدود التى يسمح بها رئيس التحرير عضو منبر الوسط .

ورغم كل هذه الفرص غير المتكافئة ، فإن النتائج التى انتهت اليها الانتخابات قد أعطت للمعارضين والمستقلين أمكنة تحت قبة المجلس بحيث توقع بعض المفكرين خيرًا من الخطوة الأولى للتجربة والتحول الديمقراطى . وإن كان البعض الآخر وقفوا من التجربة موقف المتشكك غير الواثق من أمانة التجربة وجديتها نفس النظرة ونفس التشكك الذى قوبلت به تجربة رفع الرقابة عن الصحف .

وفى اليوم الأول لاجتماع المجلس تحولت المنابر إلى أحزاب بقرار من رئيس

الجمهورية ، وبعد نهاية الجلسة اجتمع رئيس الجمهورية بالأستاذ مصطفى كامل مراد وأخطره باختياره زعيما للمعارضة ، وقال المفكرون غير المتفائلين : «كيف يعين زعيم المعارضة بقرار جمهورى ؟» وقال الآخرون : «خطأ أو تسرع - وكل شىء فى بدايته يمتزج بالحماس . والحماس قد يتسبب فى بعض تصرفات مظهرها غير سليم .. والعبرة بالخطوات التالية» .

والواقع الذى كشفته الأحداث فيما بعد أن «تعيين» زعيم المعارضة بقرار شفوى من رئيس الجمهورية لم يكن «خطأ . أو تسرعا» بل كان مقصوداً إذ كانت الفكرة أن تكون المعارضة من النوع الذى يتحتم عليه الالتزام بما يفرضه رئيس الجمهورية من قواعد ومبادئ . نفس الوضع الذى كان يفسر به «حرية الصحافة» وهو أن تكون حريتها ملتزمة بما يفرضه من مبادئ وأفكار !

ومع هذا فقد بدأ المجلس الجديد بداية حماسية . وتسابق المعارضون والمستقلون فى محاسبة الحكومة . وحرص رئيس الوزراء والوزراء على حضور جلسات مجلس الشعب . وهذا مالم يكن متبعا أصلا . وازدحمت قاعة المجلس بالأعضاء فى كل الجلسات ثم شاءت الظروف أن يواجه رئيس الجمهورية بأحداث مظاهرات يناير ١٩٧٧ وإذا به يتخذها تكأة للعصف بحرية الصحافة ، وبالمعارضة البرلمانية .

* * *

فقد حدث بعد أحداث ١٨ ، ١٩ يناير الأليمة ، أن اتجه رئيس الجمهورية إلى الشعب مباشرة يطرح عليه أفكارا واتجاهات معينة فى استفتاء عام . ورأى عضو مجلس الشعب كمال الدين حسين ـ أحد

أعضاء مجلس الثورة القدامى - أن رئيس الجمهورية خالف الدستور . كان هذا رأيه . وهو صاحب حق فى أن يقول رأيه . وفى اليوم التالى لإلقاء خطاب رئيس الجمهورية بعث السيد كمال الدين حسين إلى رئيس الجمهورية ببرقية احتجاج بالغة العنف فى ألفاظها . وأمرت الصحف القومية بأن تعلق عليها تعليقا أكثر عنفا . وأحسست أن مجلس الشعب يوشك أن يواجه أولى الأزمات .

وذهبت إلى السيد كمال الدين حسين فى منزله . أسأله عن الأسباب التى دفعته إلى انتقاء هذه الألفاظ العنيفة . وكان من رأيي أنه كان فى إمكانه أن يضمن البرقية رأيه فى التصرف الدستورى دون حاجة إلى استعمال ما يجرح شخص رئيس الجمهورية . رمز الدولة .

ورد السيد كمال الدين حسين قائلا : «لقد كتبت البرقية بانفعال شديد . عقب سماعى لخطاب الرئيس السادات . ولم يكن فى نيتى إرسالها إلى الصحف لأنى أعلم أنها لن تنشرها وذلك نتيجة لتجاربى السابقة معها فى امتناعها عن نشر أى شيء يأتى من جانبى . وهو الأمر الذى كان يدفعنى إلى طبع بياناتى فى المجلس وتوزيعها على الناس . لكن الذى حدث أنه عندما ذهبت إلى مكتب التلغراف أخرجت عشرة جنيهات لدفع ثمن البرقية المرسلة إلى الرئيس فقط . وقال عامل المكتب إنه ليس لديه فكة . وهنا رأيت أن أبعث بها إلى كل الصحف الثلاث : الأخبار والأهرام والجمهورية ومع هذا فقد كنت فى كل الحالات واثقا أن إرسالها إلى الصحف لن يعنى نشرها اعتمادا على السوابق .»

قلت : «ولكن ألا ترى أن ألفاظ البرقية كانت أعنف مما يجب ..»

وسكت السيد كمال الدين حسين قليلا ثم قال : «ربما . ولكن ماذا

أفعل وقد حاولت مرارًا ـ وفى أشد الأزمات ـ مقابلته فكان يرفض. لقد تابعت معركة أكتوبر بصفتى الفردية. وبصفتى العسكرية كأستاذ فى الاستراتيجية. وتنبأت بالثغرة التى أحدثتها القوات الإسرائيلية فى صفوفنا. وأرسلت إلى الرئيس أطلب منه تحديد موعد لمقابلته لأمر عسكرى هام .. ولكنه لم يقابلنى .. وحاولت .. وحاولت .. ومع هذا فقد كانت الأبواب مغلقة لا تفتح لى أبدا .. كل هذه العوامل هى التى أملت علىَّ كلمات برقيتى الأخيرة.»

قلت: «وما هى توقعاتك للمستقبل القريب؟ ..»

وبدأ السيد كمال الدين حسين يتكلم عن الدراسات التى يقوم بها هو وبعض زملائه فى المجلس لمناقشة تصرف الرئيس الدستورى .. وقاطعته قائلا: «ولكن ألم تفكر فى احتمال إسقاط عضويتك بالمجلس ...»

ولم يتردد فى الرد قائلا: «لا أعتقد ...»

قلت: «بل هذا ما أتوقعه. ليست عندى معلومات أو بيانات ولكن من الواضح من الحملة الصحفية على برقيتك أن الصحافة تمهد لإجراء برلمانى مقبل ..»

وكنت أعلم أن رؤساء تحرير الصحف أخطروا بعد ظهر يوم جمعة بمهاجمة برقية السيد كمال الدين حسين بمنتهى العنف وإظهاره بمظهر من خالف العرف والتقاليد والنظم الدستورية والبرلمانية .. إلى آخر ما يشير بأنه تمهيد لعمل ما. بل إن بعضهم استدعى من إجازته للمشاركة فى هذه الحملة العنيفة. وبحاستى الصحفية أدركت أن هذا كله تمهيد للإجراء البرلمانى.

وفعلا وضح أن حزب «مصر» قد أعد عدته لتقديم اقتراح إلى المجلس

لإسقاط عضوية السيد كمال الدين حسين . ولأن الحزب صاحب الأغلبية المطلقة فقد أصبح مؤكدا أن تتم الموافقة على اتخاذ الخطوة التى لم يكن لها ما يبررها . وكان لابد من تفاديها صيانة للخطوة الأولى فيما أطلق عليه التحول الديمقراطى .

وقد كان حزب «مصر» يملك إجراءات أخرى تجنب الوقوع فى الخطأ . ومنها على سبيل المثال ، لا الحصر : توجيه اللوم إلى عضو المجلس كمال الدين حسين بسبب كذا وكذا .. من التصرفات . أو مناقشة تصرفه من الناحية الدستورية والوصول إلى وضع تقليد يحفظ لمنصب رئيس الجمهورية الاحترام . أو إعطاء العضو كمال الدين حسين الفرصة فى توضيح موقفه وتفسيره تفسيرا قد يرضى به المجلس وينقذ به التحول الديمقراطى من الاهتزاز أو يتحول إلى عملية لا جدية فيها .

كان لابد من أن يجنب المجلس نفسه الظهور بمظهر الراغب فى التخلص من عضو ـ يجلس فى صفوف المعارضة ـ له وزنه لصفته القديمة على أساس أنه واحد ممن اشتركوا فى ثورة ٢٣ يوليو ، ومهدوا لها . ويعرف الكثير من الأسرار والمعلومات والبيانات . ثم إن الحكومة لم تكن فى حاجة إلى التسبب فى تلطيخ التجربة الديمقراطية الجديدة ببقعة سوداء كبيرة لا يسهل إزالتها متى التصقت بالثوب الديمقراطى .

وكان واجب المعارضة التكتل فى مواجهة مثل هذا الموقف بدلا من الظهور بمظهر متفكك بتغيب بعض الأعضاء عن الجلسة أو عن التصويت أو يستغلها عضو وفدى قديم للانتقام الشخصى من رجالات الثورة ككل باستثناء رئيس الجمهورية الحالى .

ومن الغريب أن يقول رئيس المجلس المهندس سيد مرعى إنه كان له

رأى مخالف ولكن الحكومة لم تستمع إليه . والأغرب هو أن رئيس المجلس ، وهذا رأيه ، رأس الجلسات التى نوقش فيها هذا الموضوع .. ولم يترك مقعده ليلقى كلمة هادئة ـ وأكرر كلمة هادئة ـ لا يهاجم فيها اتجاه الحكومة . ولكن يحاول أن يسجل فى محاضر المجلس اقتراحا له وزنه بوضع تقليد دستورى يستند إليه المجلس فى تصرفاته ، ويصبح جزءا لا يتجزأ من لائحة المجلس ويحول دون تلوث التجربة الديمقراطية بالبقعة السوداء .

ولقد تمنيت فى لحظة من لحظات متابعة هذا الأمر أن يقدم رئيس الجمهورية على خطوة جبارة ينفذ فيها ما قاله فى الاجتماع المشترك لمجلس الشعب واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى التى عقدت يوم ١٤ مارس ١٩٧٦ إذ قال : «رئيس الجمهورية .. وكما قلت هنا بيكون حكما بين السلطات جميعا ولا ينحاز .. يهتم ويعمل من أجل القرارات الاستراتيجية المصيرية الأساسية بالتعاون مع المؤسسات القائمة فى الدولة وفى النهاية هو رأس العائلة التى نحتكم إليه جميعا .. ويكون صمام الأمن للكل .» (مضبطة الاجتماع المشترك ١٤ مارس ١٩٧٦ ص ٢٠ الأسطر ٤ ، ٥٠ ، ٦٠) . أقول تمنيت فى لحظة من لحظات متابعة هذا الموقف الديمقراطى لو أن رئيس الجمهورية فاجأ المجلس برسالة منه يحول ـ بما تتضمنها من تسامح بالنسبة لشخصه ـ دون وقوع المجلس فى تقليد خاطئ يعتبر سيفا مصلتا على كل فكر داخل المجلس .

وأسقطت عضوية السيد كمال الدين حسين . وحيل بينه وبين التقدم للترشيح مرة أخرى ، على أساس اتجاهات اختلف فيها الرأى القضائى ، فبينما حكم مجلس الدولة بأحقيته فى الترشيح .. قالت المحكمة الدستورية بأغلبية الأصوات بعكس ذلك .. كانت الحكومة قد نزلت إلى الميدان

بكل ثقلها تريد أن تحول بين كمال الدين حسين والرجوع الى عضوية المجلس . هل كان ذلك لثقة الحكومة فى أن ناخبى دائرة بنها سيعيدون العضو المطرود إلى مكانه فى المجلس ؟ . ورغم إصرار مجلس الدولة على رأيه فإن الحكومة وقعت فى الخطأ الثانى عندما أصدرت تشريعًا يحرم على كل عضو فصله المجلس من التقدم إلى الترشيح مرة أخرى .

والمجال هنا ليس مجال بحث فى دستورية تصرفات الحكومة أو عدم دستوريتها أو فى تطويع القانون لرغباتها وإنما المهم هو أن هذا الإجراء العنيف قد أضاع فرصة استمرار المعارضة فى أداء عملها داخل المجلس .. وأصبح رئيس الوزراء لا يجد ما يبرر ذهابه إلى جلسات المجلس توقعًا لمناقشات حامية أو مهمة فإن المعارضة قد أصبحت راضية بالاسم . ولا حاجة بها إلى عمل قد تتخذ بسببه إجراءات من نوع ما .. وبدأ الأعضاء ينصرفون عن حضور الجلسات . وخرجت الصحف تنتقد هذه التصرفات واتسعت شقة الخلاف بين الصحافة والمجلس وأصبح الذين عاشوا بأمل قيام جبهة متحدة بين الطرفين يتساءلون هل ازدادت الثقوب فى القربة المقطوعة .. ومن كان السبب ؟ .

وإذا كانت الآمال التى بنيت على قيام جبهة قوية بين المجلس ـ ولست أقول المعارضة فقط ـ وبين الصحافة تباشر مهمة مراقبة أعمال الحكومة وتوجهها وترشدها إلى الأخطاء ومحاربة الانحراف الذى استمر يأكل فى جسم الأمة وينهش فى تقاليدها .. إذا كانت كل هذه الآمال قد تزعزعت إلا أنها لم تتحطم نهائيا .رغم أن الكثيرين من الذين يصدرون أحكامهم تبعا للظروف التى تحكم بها الدولة . أكدوا أن لا أمل فى إصلاح القربة . مالم تحدث تغييرات جذرية تنتهى إلى تصور صحيح لحقيقة الحكم الديمقراطى ..

لقد حاولت فى هذا الجزء من الكتاب أن أستخلص من وقائع ما قبل الثورة وما بعدها . أنه عندما تصر الصحافة على مقاومة أى اتجاه للعدوان على حريتها فلابد من قيام جبهة صحفية متحدة لا يسهل النفاذ منها لتحطيم قوة إصرارها على المقاومة . وهكذا استطاعت جريدة المصرى المعبرة عن حكومة الوفد ، ومن ورائها كل الصحف ، أن تفسد تشريعاً أريد به تقييد حق الصحافة فى النقد .

وعندما أمم جمال عبد الناصر الصحف ولم يجد أمامه من يقول له : «لماذا ؟» أو يرفض التأميم ، انتهى الأمر إلى نهاية صحافة مصر .

وعندما أعيدت للصحافة حريتها فى أوائل عهد الرئيس السادات . ومارستها كما يجب أن تمارس . وتجمعت سحب الغضب فى سماء الصحافة المصرية ، وانطلقت الإنذارات الموجهة إلى بعض الصحفيين انكمش الآخرون منهم ودفعهم الخوف إلى الاستسلام ، مما سهل على الحاكم تحطيم وحدتهم والعودة بالصحافة إلى سابق عهدها فى عهد عبد الناصر . بل فتح له الطريق كى يعصف أيضاً بأى نشاط معارض داخل مجلس الشعب مما حفظ للتجربة الديمقراطية الاسم فقط . أما الواقع فكان عودة إلى نظام الحزب الواحد . والرأى الواحد .

القسم الأخير

وما هو الحلّ؟

الواقع الأليم .. وموقف الشباب

الشيء الوحيد الذى كنت أخشاه هو لقاء تحدد له موعد بينى وبين مجموعة من طلابى الذين تخرجوا على يدى من كلية الإعلام جامعة القاهرة . وأصبحوا الآن يعملون كمحترفين فى الصحف المختلفة .

هؤلاء الطلبة تسلمتهم فى السنة الأولى . ثم حاضرتهم على مدى أربع سنوات ، إلى أن تخرجوا فى الكلية يمثلون دفعتها الرائدة . وكنت فخورًا بهم . واتسمت السنين التى قضيتها معهم بالمعارضة والاتفاق فى الحوار . ولهذا فقد كانوا يتساءلون عندما أتحدث معهم عن ممارسة الحرية : «وأين هى هذه الحرية التى نمارسها» وكانت حجتى أنه إذا كانت الحرية غائبة فإن عودتها لا ريب فيها . فلا بقاء لقيد يفرضه فرد . ولا قدرة لفرد على أن يحكم شعبه بإرادته الشخصية ومشيئته الوجدانية .

وكانوا يدخلون قاعة المحاضرات وبأيديهم صحف الصباح ، وعلى وجوههم علامات التحفز يطرحون نوعيات الأنباء ويتساءلون مرة ومرات «وأين تطبيق ما تعلمنا إياه» .

ولم يكن هدف التساؤلات هو التشكيك فيما أعلمهم . وإنما هى الحيرة التى تسيطر عليهم وتدفعهم دفعًا إلى معرفة الأسباب التى تحول دون تطور الصحف إلى مصدر خدمة جيدة تضع فى اعتبارها أن للقارئ احترامه وأن الاحترام يتمثل فى إطلاعه على كل شئ .

وكنت سعيدًا بهذا النوع من الحوار . أشجعه . وأفتح الأبواب واسعة له . وكنت فى النهاية أحس أن هذا التشكيل الأكاديمى لعقول الطلاب

الإعلاميين سيكون له أثره على المدى الطويل ويوم تتحرر الصحافة من القيود المفروضة عليها .

وجاء اليوم الذى قيل فيه إن الرقابة رفعت عن الصحف . وكنت سعيدًا بهذا القرار . لأنه ستتاح لطلبتى فرص جديدة منها متابعة تطبيق ما علمتهم إياه وأنهم سيشهدون ، لأول مرة فى حياتهم ، كيف يمارس الصحفيون هذه الحريات للمصلحة العامة . على أنى صدمت للموقف السلبى الذى وقفه طلبتى من هذا القرار ، بل إن حدة حوارهم لم تهبط وإنما اتجهت إلى الارتفاع . ذلك أن ممارسة الحرية فى بدايتها كانت هزيلة وهم توقعوا أن تلتقط الأقلام كل السلبيات لتحولها إلى سياط تلهب بها ظهور المنحرفين . ورغم أن هذا الواقع من جانبهم كان غريبًا لأنهم لم يعايشوا الفترات التى كان القلم الصحفى يتحول فيها إلى كرباج . إلا أنى أدركت أن ما سمعوه منى قد رسخ فى أذهانهم واستقر فى عقولهم .

ولهذا ــ وعندما طلبوا الاجتماع بى بعد أن وصلت ممارسة الحرية الصحفية إلى ما وصلت إليه وعادت الصحف إلى وضعها القديم ولمسوا بالممارسة أن ما يجرى داخل المؤسسات التى يعملون فيها يؤكد عكس ما يقال عن هذه الحرية ــ لهذا كله أحسست بأنى أوشكعلى مواجهة محاكمة قاسية وأن الحوار الذى يوشك أن يجرى لن يكون بين أستاذ وطلبته . بل بين زميل كبير يواجه مأساة . وزملاء يرقبون هذه المأساة !.

وجاء موعد الاجتماع ، وإذا كنت لا أتذكر تاريخه بالضبط ، الا أنه تم بعد أن امتد قرار حظر الكتابة إلى أكثر من كاتب ، وإلى أكثر من عمود .. وجلست فى مكتبى أستقبل الزملاء واحداً بعد الآخر .. وقد جاءوا جميعًا لا يحملون معهم كراريس المحاضرات بل يحملون معهم قوائم الاتهام .

وساد حجرة مكتبى صمت رهيب . وتظاهرت أنى أخط على الورق بعض الكلمات . والواقع أنى لم أكتب شيئا.كنت أحس برهبة . أليس هذا غريبا ؟ أن يتحول الأستاذ إلى تلميذ يجلس متهيبا أمام أساتذة اجتمعوا ليسألوه فى اختبار شفوى .

ورفعت رأسى عن الورق ، وتطلعت إلى وجوههم الصامتة المتزمتة وقلت :

ـ خير..

وقال زميل يعمل فى غير الأخبار : «جئنا نضع النقط فوق الحروف» .

وسألت : «وماهى النقط . وماهى الحروف ؟»

أجاب : «لقد أقنعتنا من قبل على أن هناك حرية صحافة .. واليوم وبعد تجربة مريرة تعيشها وحدك ، ونعيشها معك كمراقبين من على بعد ، نجد أنك قد ...» .

وتوقف الزميل الشاب عن الكلام . لم يستطع إكمال الجملة .

وسارعت أقول : «تقصد أنى خدعتكم .. ولكن لماذا لا تقولون إننا جميعا خدعنا وأنا فى مقدمتكم .»

وانبرت طالبة تقول : «وليكن . فلنبدأ الحوار من زاوية أخرى ونسأل كيف جاز لرجل مجرب مثلك أن يخدع أو أن يتصور إمكانية حدوث تطور فى الفكر..»

وقلت مقاطعا :«أنا لم أخدع . ولو أنك رجعت إلى مقالى الأول الذى نشر بالأخبار بعنوان «ما أحلى الرجوع إليها» لتأكدت أنى كنت أشك فى جدية التجربة ، ولكن لم يكن مقبولا الوقوف باستمرار موقف

الرفض والتشكك فى كل شيء . كان لابد من اختبار . ولو كان هذا الاختبار على حساب أعصابنا ..» .

وعادت الطالبة تقول : «ولكنك خرجت من اختبار لتدخل آخر . وفى كل واحد منها كانت حرية الصحافة هى الخاسرة ، ومع هذا أصررت على القول بأن الأمل كبير ، وأن الحرية فى طريقها إلى الرسوخ .. فهل الأمر يحتاج إلى هذا المزيد من الاختبارات أم أن الأوان قد حان كى نقول معًا : لقد خسرنا المعركة ..» .

وابتسمت لهذه الكلمات المتدفقة التى مست أوتارا حساسة فى نفسى. وقلت والابتسامة تتلاشى من فوق شفتى «لو قلت إنك صادقة فى كل كلمة نطقت بها ، فمعنى هذا أن نختتم هذا الحوار ونعلن إفلاسنا .. وربما أكون متفقا معك فى الرأى . بل دعينى أصارحك الحقيقة فأقول إنى أقضى ساعات طويلة من الليل والنهار وأنا أردد كل كلمة جاءت على لسانك ، ولكن الإيمان الذى يملأ قلبى يجعلنى أعاود التجربة وأتابع المواجهة بأخرى . إن القلم لا يزال فى يدى . والكفاح يحتاج أحيانا إلى إصرار كى يحقق أهدافه . أما التسليم نتيجة لتوالى الضربات فمعناه أن حملة الأقلام الحرة غير جديرين بحمل لواء المعركة ..»

وانبرى أحد الطلبة يقاطع فى أسلوب يتسم بالتهكم . «أنت تقول حملة الأقلام ، فهل لك أن تعدد لنا من هم هؤلاء . هل أظهروا خلال هذه المعركة قدرتهم على الاستمرار فى المواجهة ، أم أن الكثيرين منهم أغراهم المنصب ووجاهته على التنكر لكل ماض والسير فى طابور الراضين»

قلت : «إنهم يفسرون الحرية تفسيرات لا تتفق مع التفسير الذى علمتكم إياه ..»

سأل : «وهل للحرية تفسيرات مختلفة ؟»

قلت : الحرية أصلاً لها معنى واحد . وكذلك الديمقراطية . وقد ظلت كلتاهما بالمعنى الذى لا يتغير وذلك فى الدول العريقة التى تطورت شعوبها لتصبح هى الحاكمة . أما فى النظم الحديثة وفى الدول التى أسمت نفسها «العالم الثالث» فإن كل واحدة منها تفسر الحريات بتفسير يتفق ومزاج الحاكم وتشكل المؤسسات الدستورية بالصورة التى تتلاءم واتجاهاته .

وسألت زميلة : «وأين نحن من هذا التقسيم ؟ ..»

وأجبت بسرعة : «وهل تصدقين إذا قلت لك إنى لا أدرى .. حتى الذين بيدهم الأمر لا يدرون . لقد أردنا أن نصحح أوضاعا كانت قائمة . ومن بينها كبت الرأى . فقيل للرأى انطلق . أنت حر . فلما انطلق فعلا أحيط به من كل جانب لإخضاعه لنوع من التوجيه وعلى أن تكون حركته داخل قفص اسمه «الحريات الملتزمة» ونحن نتحرك الآن داخل هذا القفص . ومن المؤكد أن أبعاده تسمح بحركة ما . هى فى تصورهم أقصى ما يمكن السماح به . لقد افترض أصلا أن الشعب المصرى قاصر لم يبلغ بعد سن الرشد . وعلى أساس هذا الفرض الخاطئ بنيت سياسة التوجيه والإرشاد والإيحاء ولكنا أصلا لم نكن هذا الشعب القاصر . بل قيل له كن قاصرا . فكان . وعلى هذا فإنه مالم يتحرك لإنهاء الوصاية المفروضة فقد أصبح حقا للوصى الاستمرار فى فرض وصايته ..»

وعادت الزميلة تسأل : «أى أنك تريد أن تلقى اللوم على الشعب .. ؟»

فأجبت : «أريد أن أدلل على صحة كلامى بما حدث فى الهند . وهى واحدة من دول العالم الثالث . إن شعب الهند عاش عشرات

السنين تحت سيطرة الاحتلال البريطانى ومع هذا لم يتوقف عن الكفاح من أجل استقلاله رغم ما كان فيه من فقر وجهل ومرض واتساع رقعة وتزايد سكان .. إلى أن تحقق له ذلك . ولم يحاول الزعماء الذين قادوه أن يسرقوا ثمرة نضاله الدموى بل التزموا بالديمقراطية والحرية واتخذوهما الركيزتين لحكم البلاد . لم يدع الحكام أنهم أوصياء . وأن الشعب مازال قاصرا عن أن يحكم نفسه بنفسه . بل انتهوا من كفاح ليبدأوا آخر .. وجاءت السيدة أنديرا غاندى إلى الحكم بعد وفاة الزعيم الكبير نهرو . ممثلة لحزب المؤتمر وسارت على نفس المبادئ ولم تستطع التمرد عليها إلا بعد أن طالت فترة حكمها وأصبحت غير قادرة على مسايرة الأحداث فلجأت إلى فرض الوصاية القانونية . وصاية باسم قوانين الطوارئ التى أعطت لها حق اعتقال خصومها والزج بهم فى السجون . حق تعطيل الحريات العامة . حق الرقابة على الصحف .. لم تبق حقا من الحقوق غير المشروعة إلا وجعلته « شرعيا » بالقانون . وما أسهل ذلك . ما أسهل أن تعتمد على أغلبية برلمانية لتحرك سلطاتك فى الطريق الذى يخدم أفكارك وأغراضك وباسم القانون .. ولم يستسلم خصوم أنديرا غاندى أو يرهبهم السجن أو الاعتقال أو التشريد ، بل عادوا من جديد إلى الكفاح القديم وبدأوا حربا ضد مستعمر آخر ، مستعمر من الداخل وليس من الخارج . وكانت صفحة الكفاح رائعة الى الدرجة التى جذبت إليها الشعور العالمى الذى بدأت درجة استنكاره لأساليبها ترتفع حدتها درجة درجة إلى أن أحست السيدة أنديرا ــ ولعلها كانت تحت وهم خاطئ ــ أن ما يقوله الشعب ككل يخالف ما يقوله المعارضون لها ، ومن ورائهم العالم كله ورأت أن سبيلها إلى كتم أنفاس هذه المعارضة الداخلية والخارجية هو الاتجاه والاحتكام إلى الشعب . فبادرت فى تصرف مفاجئ . أفرجت عن المعتقلين وأعادت إلى الصحافة حريتها .. ثم دعت إلى إجراء انتخابات

برلمانية كانت قد أجلتها مرة أخرى .

وقال الشعب الهندى كلمته فى هذه الانتخابات فسقطت أنديرا فى دائرتها الانتخابية فكانت بذلك أول رئيس للوزراء يسقط فى دائرته وهو فى الحكم حتى فى أعرق البلاد ديمقراطية . وفشل حزب المؤتمر فى المحافظة على أغلبيته . ورضخت السيدة أنديرا لكلمة الشعب .. ونزلت من فوق مقعد الرئاسة ، وتلك كانت أول تجربة من نوعها فى دولة من دول العالم الثالث .

وقالت زميلة : «ولكن هذا كله لم يكن ليحقق نتيجة إيجابية إلا لأن هناك كفاحا داخليا مستمرا أيقظ الشعور العالمى وأجبر السيدة أنديرا غاندى على التسليم بحق الشعب فى أن يقول ما إذا كان راضيا عن حكمها أم غير راض .

قلت : وهذه هى النقطة التى أريد الوصول إليها . وأنطلق منها بسؤال هو : هل نحن أقل حضارة من الهند ؟ هل نحن أقل قدرة على مواجهة تبعات المشاركة فى الرأى ؟ هل ما زلنا فى طور المراهقة السياسية والصحفية بحيث تفرض علينا وصاية من أى نوع كان ؟ » .

وردت زميلة قائلة : «لا أظن أن شعب الهند يتميز عنا بشىء .. »

فقلت : «بل هناك ما يميزه . إنه يتميز بنوعية مختلفة من الساسة ومن الصحفيين . وأنا أعنى بالنوعية الشجاعة وعدم التردد أو المبالاة بالصعاب . بل إن أنديرا قالت فى أول تصريح لها بعد النتيجة «إن الحكم الجماعى للشعب يجب أن يحترم . ولقد قبلنا أنا وزملائى هذا الحكم بلا تحفظ . وسأتعاون مع الحكومة الجديدة من أجل الهند» وهذه نوعية أخرى .. الاعتراف بالهزيمة بشجاعة ، وبلا تشكيك فى وطنية أحد . أو البحث عن شماعات تعلق عليها الأخطاء والنتائج التى لا تتفق ومزاج الحكم » .

« وأنا أريد لكم أن تتصوروا معى ما كان يمكن أن تفعله السيدة أنديرا غاندى لو أنها لم تواجه من معارضيها بالإصرار على تخطئة تصرفاتها . ولم تجد من الصحفيين استمرارا فى التحدى والتمسك بحرية الصحافة رغم ماهو مفروض عليها من قيود . أو لم تحس بأن جانبا من الشعب لا يؤيدها فى اجراءاتها الوقائية أو التجائها إلى الاعتماد فى حكمها على قوانين للطوارئ . ولم تتعرض لحملة إعلامية فى الخارج تستمد غذاءها الإخبارى من الكفاح الداخلى الذى لا يتوقف بل يتزايد ويتصاعد بحيث أصبحت السجون الهندية لا تتسع للذين طبقت عليهم اجراءات الطوارئ . أريد منكم أن تتصوروا معى ماذا كان يمكن أن يكون موقف أنديرا لو أنها واجهت بدلا من ذلك استسلاما شعبيا على طول الخط . وطابورا من المنافقين يصورون لها إجراءاتها على أنها الإلهام الإلهى الذى سينقذ الهند مما تشكو منه ، إنها بالقطع ستتحول تدريجا إلى أول ديكتاتورة تحكم هذه الملايين من البشر بلا رابط أو ناصح أو مرشد .. ومن هنا كان يمكن توقع لحظة انفجار لا تبقى ولا تذر . وتحول القارة الهندية إلى أرض تغطيها الدماء وتعيدها إلى أسوأ مما كانت عليه خلال فترة الاحتلال البريطانى » .

«فالمعارضة . وشجاعة الصحفى . أنقذتا الهند من هذه الكارثة .. وأعادتا إلى الشعب الثقة فى نفسه .. قد يقول قائل منكم إن الهند ستدخل بهذا الجديد مرحلة سياسية غير مستقرة . لأن الأحزاب المعارضة لابد وأن تحكم معا . وأن الاعتماد فى الفترة الماضية على حزب واحد متماسك هو حزب المؤتمر هيأ للهند استقرارا داخليا . وأنا أنكر قيام الاحتمال بأن الهند بهذه النتائج البرلمانية الجديدة قد تدخل مرحلة عدم استقرار . ولكن من قال إن الكفاح يمكن أن يحقق نتائجه من الجولة الأولى . إن الجولات القادمة قد تحمل معها نوعا من عدم الاستقرار

والإضرابات ولكن الشيء الوحيد الذى لن يمس هو الحريات . لأن أنديرا دفعت الثمن . وسجلت المصير الذى يمكن أن يتعرض له من يمس هذه الحريات .

«ولست أريد الإطالة عليكم فى شرح ما يمكن توقعه ، ومالا يمكن توقعه . ولكن علينا أن نراقب ونتابع التجربة بكل أبعادها . فإن بدايتها كانت إنذارا لكل دول العالم الثالث ، ولابد لكل دولة من دول العالم الاستفادة من دراسة ما حدث وما يمكن أن يحدث .. فالدولة الناصحة هى التى تدرس وتتابع وتحلل .. ثم تستخلص لنفسها النتائج .

«لقد قالت السيدة أنديرا نفسها إنها لن تخطو خطوة سياسية جديدة إلا بعد أشهر من استقالتها ذلك لأنها لابد وأن تقيم أعمالها فى السنتين الأخيرتين وتحلل نتائج الانتخابات وتستفيد من عبرها قبل التفكير فى إعادة تنظيم حزب المؤتمر . حزبها الذى تسلمته متماسكا من والدها وانتهت به الى التمزق . على أن الذى لاشك فيه أن دراستها الأساسية بعد الهزيمة لن تغفل أمرا مؤكدا هو أنها لن تقترب مستقبلا من شعلة الحريات لتطفئها . فقد أخذت الدرس وفهمته . ووعته . ولن تعود إلى ارتكاب نفس الخطأ . لئلا تحترق نهائيا . إن فرصتها فى العودة السياسية قائمة حاليا . فإن لها فى تاريخها السياسى إيجابيات وتضحيات ضخمة ، وفى إمكانها أن تحدث بتصرفاتها السياسية الآن وفيما بعد توازنا يعيدها إلى الميدان العام من جديد .. » .

وكان الزملاء الشباب يستمعون إلى هذا التحليل باهتمام وإن كان يبدو عليهم التحفز بين الوقت والآخر .. ولهذا ما كدت أنتهى من كلامى حتى انبرى أحدهم ليواجهنى بسؤال : «وإذا أردنا إجراء مقارنة بيننا وبين ماهو حادث فى الهند .. نقول ؟ » .

وسألت : «ولماذا لا تقول أنت . لقد أصبحت زميلا . ولم تعد طالبا . وقد تكون خبراتك قليلة إلا أنك بغير شك قادر على أن تجيب على تساؤلك . »

وابتسم الزميل الشاب ، وتحرك فى مقعده حركة تأهب واستعداد ثم بدأ حديثه ليقول كلمات صادقة قوية : «إن المؤسسة الصحفية التى أعمل بها قد هدمت ماتخيلته عن طبيعة العمل الصحفى . وعن الصورة التى ملأت بها رءوسنا فى قاعات المحاضرات . بل إنها تختلف عن عملنا فى صوت الجامعة[1] ودرجة الخلاف الأساسى هى أن لا حياة فيها . لا حركة . لا تسابق لتغطية نبأ أو عمل موضوع تحقيق تبذل فيه كل الجهود كى تأتى كل زواياه مستكملة . لا تعاون فى دفع عجلة العمل الصحفى إلى النوع الذى يرضى عنه القارئ بل إنه بدلا من هذا فإن التنافس يتركز فى الابتعاد عن كل ما يثير المتاعب . إنهم يعقدون الاجتماعات للبحث فى لوائح العمل . وكيف السبيل إلى إرضاء المسئولين بشتى الوسائل . الجرى وراء الشائعات ثم تضخيم البعض منها خاصة مايتعلق منها بحركات تنقلات أو تعيينات تجرى فى المؤسسات الصحفية .. ومجمل القول إن كل ما ليس له صلة بالنشاط الصحفى يزداد الحماس له . وكل ماله صلة بالمهنة الأصلية يزداد الابتعاد عنه . ولسان حالهم يقول «الزم طريق الأمان» .   وتدخلت فى الكلام مقاطعا لأقول : ألا ترى أنك تقسو على زملائك الكبار قسوة بالغة ؟ ..

فأجاب الزميل الشاب بمنتهى الهدوء : «إذن فأنت المسئول . لقد قلت لنا إن الصحافة حيوية ونشاط . وقد وجدناها كذلك فعلا ولكن فى غير المجال الذى تعلمناه . المجال الصحفى . وسأضرب لك أمثلة .

(١) صوت الجامعة هى الصحيفة التى أصدرها طلبة كلية الإعلام بالجهد الذاتى وظلت قائمة تحقق ربحا حتى أوقفتها كلية الإعلام بعد عامها الرابع .

عندما تعرضت أنت لذمة الرئيس عبد الناصر. ماذا كان موقف الصحفيين عامة . هل حاولوا المساهمة فى الوصول إلى الحقيقة . أم أنهم سارعوا إلى المساعدة على ستر هذه الحقيقة ؟ . »

وأحببت أن أعدل مسار تفكير زميلى الشاب فقلت : «ألا يمكن أن يكون من بين هؤلاء الزملاء من يدين بالولاء لعبد الناصر فاتجه إلى الدفاع المباشر بصرف النظر عن الحقيقة ذاتها ؟»

وأجاب فورا : «إنك لم تعلمنا ذلك . فأنت تقول دائما إن الصحفى يجب ألا يدين بالولاء إلا للشعب ولرجل الشارع الذى تؤثر فيع الكلمة المكتوبة إلى أقصى حدود التأثير. ثم ماهذه الموضة الجديدة التى يسعى إليها الصحفيون عندنا وهى الالتصاق بالحاكم وتفاخر كل منهم بأنه هو المقرب الوحيد . ألا ترى معى أن هذا نوع من بيع الفكر لحساب فرد واحد ؟ » .

قلت : «إن الصحفى يهمه بالدرجة الأولى تكوين مصادر أخباره ومعلوماته . وإذا كان هذا المصدر حاكما فهو أقوى هذه المصادر . »

أجاب الشاب : فرق كبير بين أن تكون علاقتى سليمة بكل مصادرى على اختلاف درجات مسئولياتهم . وبين أن أكون أداة طيعة فى يد هذا المصدر يتحكم فى طريقة تعاملى مع قاعدة القراء القاعدة الشعبية . فالحاكم مهما بلغت درجة نزاهته وأمانته لابد من أن يقع فى أخطاء تفرض إبرازها وتشريحها علنا أمام الجمهور .. فإذا كانت العلاقة بين الصحفى والمصدر علاقة تقوم على تبادل المنفعة فإنه يحجم عن مصارحة الجماهير بكل الحقائق فيخفى جانبا ويكشف عن الجوانب الأخرى ، أو يهمل الحقائق كلها .. وهذا ماهو حادث على كل المستويات بل لقد أصبح الوزير متحكما فى إرادة الصحيفة فى اختيار المندوب الذى

يمثلها فى وزارته . وكم من وزير غضب لأن المندوب لم يستمع إلى توجيهاته وتعليماته وخالف الأصول المتبعة فنشر الحقيقة التى يريد الوزير إخفاءها عن الجماهير .. » .

«ولو أن صحفنا رفضت هذا التحكم لأحس المندوب الصحفى بأن وراءه من يسند ويحمى حرصه على مصارحة القراء بالحقائق . ولكنها لم تفعل . وكانت النتيجة استسلام المندوبين لإغراءات العمل بحماس من أجل خاطر الوزير » .

وتدخل زميل شاب من مؤسسة صحفية أخرى ليكمل هذا الكلام الصريح بوقائع أكثر صراحة فقال :

« .. ولأن القطاع العام قد أصبح هو الأساس لإعلانات الصحف . فإن الوزراء عرفوا كيف يشترون المندوبين الإخباريين عن طريق الإعلان .. »

واعترضت على كلام الزميل قائلا : «إن كلمة شراء المندوب كلمة قاسية .. »

ولم يتركنى أكمل اعتراضى بل قال : « ألا يأخذ المندوب الصحفى من قسم الإعلانات بصحيفته عمولة عن كل إعلان ينشر عن طريقه ؟ فماذا تسمى هذه العمولة الخارجة عن اختصاصه المهنى ؟ . ثم أليس صحيحا أن عددا من الصحفيين أثروا ثراءً ملموسا من وراء هذه العمولات ؟ بل أذهب إلى أبعد من هذا ، ألم يتحرك بعض الصحفيين إلى خارج حدودنا واتجهوا إلى البلاد العربية ليحصلوا من حكوماتها على إعلانات رفعت البعض منهم إلى مرتبة أصحاب الأملاك .. ؟ لقد علمتنا أن مهنة الصحافة تأخذ ولا تعطى ، وأن إحساس الصحفى بأنه أدى واجبه للشعب . هو العامل الذى يحقق التوازن بين الأخذ والعطاء . بل إنه يجعل كفة العطاء راجحة

دائما .. لقد كان رأيك دائما الذى كنت ترده فى قاعة المحاضرات على مدى أربع سنوات أن يوم يحس الصحفى بالرفاهية المفرطة .. يوم يفقد قدراته على التحرك الجاد لمحاربة كل أمراض المجتمع .. » .

وتدخلت زميلة فى الحوار لتقول : «فإذا عدنا إلى الأحداث التى وقعت فى الهند ، وأدت إلى سقوط السيدة أنديرا غاندى شعبيا عن طريق صناديق الانتخاب . هل يمكن أن نجد تشابها بين الدولتين ؟ . »

وقلت مقاطعا : «إن السيدة أنديرا غاندى واجهت الموقف الداخلى بإجراءات كبت واعتقال وطرد وفرض رقابة على الصحف .. ولكنا لم نفعل ذلك ..

قالت الزميلة : «لقد فعلت ذلك لأنها واجهت رجالا لم يقبلوا على الإطلاق المساس بجزئية واحدة من جزئيات الحريات العامة . فهم لم يرضوا بأنصاف الحلول . ولم يقبلوا التعامل مع رئيسة الوزراء تعاملا قائما على تبادل المصالح الفردية . بل وضعوا مصالح الشعب فوق كل مصلحة .. ولهذا لجأت إلى الإجراءات التعسفية التى ظنت أنها ترهب . فلم ترهب أحدا رغم تضخم الأعداد التى دخلت السجون والمعتقلات .. ومع هذا فأين هم هؤلاء الآن . ؟ وأين هى السيدة أنديرا غاندى ؟ علينا أن نعترف . بل عليكم أن تعترفوا بأن ما ينقصنا هو نوعية الرجال .

وابتسمت قائلا : ونوعية النساء أيضا.. ؟

وتوقفت الزميلة وقد بهتت وتساءلت : «وهل المطلوب من النساء أن يدخلن السجون ليحركن الرجال .. »

وقلت : «ليس هذا ما أعنيه . إنما الذى أريد قوله هو أن المرأة قد أصبحت جزءًا لا يستغنى عنه فى المهنة وأن ما نطلبه من الرجال نطلبه

أيضا من امرأة بل إن الصحفية قادرة على إلهاب شعور الزملاء الرجال لو أنها أعطت القدوة ..» .

وقالت الزميلة بسرعة : «هل أنت على ثقة من ذلك.. ؟»

وأحسست أن من وراء السؤال مواجهة وأنها تحاول أن تلعب عليّ دور الصحفية فسكت قليلا ولكنها سارعت لتقول : «هل تذكر قصة المرحومة درية شفيق عندما أضربت عن الطعام واتخذت نقابة الصحفيين مقرًّا لها وعقدت بها مؤتمرا صحفيا هاجمت فيه إجراءات عبد الناصر ضد الصحافة .. هل حرك ذلك حماس الرجال فينا أم أنهم اتخذوا من تصرفها مجالا للتندر إرضاء للرئيس الراحل ؟ .

وقاطعتها قائلا : «لاتكونى بهذه القسوة . هذا الكلام فى جملته غير صحيح تماما .. إن الذين تندروا بما فعلته المرحومة درية شفيق إنما فعلوا ذلك نفاقا للرئيس عبد الناصر» .

وسألت الزميلة : والباقون .. ماذا فعلوا ؟ ألم يتركوا الصحفية تستسلم وتعتكف ثم تصاب مع مرور السنوات بانهيار عصبى جعلها تسقط من شرفة دارها ميتة ؟ .

وساد الصمت القاعة .

هل كان صمتا حزينا على نهاية الصحفية درية شفيق .. أم كان حزنا على المواقف التى وقفتها الصحافة المصرية فى مواجهة خصومها وخصوم حرية الرأى .. إلى أن قطع هذا الصمت صوت نفس الزميلة يعود إلى استرجاع كل التاريخ الصحفى القريب . وتطرح الوقائع القديمة التى حاولت أن تؤكد بها أن صحافة الأمس كانت أحسن من صحافة اليوم من حيث نوعية الرجال وهى تبدأ بقصة يعرفها القدامى ، ولكنها كانت

جديدة بالنسبة للآخرين المساهمين فى هذا الحوار .

قالت : هل تذكر يوم أهان رئيس وزراء مصرى رئيس تحرير الأهرام فى جلسة من جلسات مجلس الشيوخ ، فانسحب الرجل الوقور إلى مكتبه فإذا رؤساء تحرير الصحف الأخرى ، وهى كلها صحف منافسة تفد على مكتبه لإخطاره بقرار لم يتخذ فى اجتماع ، وإنما جاء تلقائيا ، وإن اتسم بالجماعية . لقد قرروا ألا ينشروا اسم رئيس الوزراء وأن يهملوا شأنه » .

« ونفذت الصحف كلها هذا القرار .. وأحس رئيس الوزراء وهو صاحب السلطان الكبير ، بأنه يهتز لعمل إجماعى لا عنف فيه ولا تحريض . فما كان منه إلا أن ركب سيارته واتجه إلى الأهرام ودخل على رئيس التحرير ليقدم له الاعتذار . ولم يقبله رئيس التحرير إلا بعد أن أخطر زملاءه ، واتفقوا على رفع الحظر عن رئيس الوزراء والعفو عنه هذه المرة .. » .

وقلت فى سرعة : « أذكر ذلك جيدا . بل لقد عشت هذه الواقعة وأنا شاب فى مثل سنكم . وأحسست يومها أن الانتساب إلى الصحافة هو شرف كبير .. » .

واستمرت الزميلة تسألنى : « أين ذهبت هذه النوعية من الرجال يوم كان ينقل الصحفيون من مناصبهم القيادية إلى مناصب فى المجمعات الاستهلاكية وبيع الأحذية ؟ ويوم كان الصحفى الشجاع يتلفت يمينا ويسارا بحثا عن شجاع آخر يقف إلى جانبه ليقول معه كلمة الحق ، فيجد الجميع حيارى ، لا بحثا عن الحقيقة وإنما بحثا عما ينافقون ويراءون .. ولعل الأصح هو القول بحثا عن ثغرة ينفذون منها إلى وظيفة أكبر أو منصب أعلى يتوج به بطاقته الشخصية أو العائلية .. » .

وسألت : « وهل هذه هى مشكلة الصحافة وحدها ؟ .

فأجابت : «إن الصحافة شيء وكل المواقع شيء آخر . إن الصحافة هى القدوة . لقد كنت أقرأ لك تحريضا للغاضبين فى مواقع عملهم على الرفض ولو أدى الأمر إلى الاستقالة .. وكنت أسأل نفسى ماذا يريد أستاذنا . هل يطالب الآخرين بما لا يطالب به الذين يجلسون معه فى نفس المواقع .. لقد خضت ـ ومعك قلة ـ معارك كبيرة ولكنك تركت بلا عون من زملائك وظلوا فترة يتفرجون عليك ، بلا كلمة تشجيع أو .... » .

قلت : « بل لقد كان الزملاء سباقين إلى تشجيعى بكل وسيلة .. » .

سألت : أى وسائل تعنى.. ؟ أم لعلك تقصد الرسائل الشفهية تبلغ إليك بين جدران مكتبك الأربعة .. وهل تساعد هذه الرسائل على كسب المعارك ، أم أن المشاركة بالكلمة المكتوبة والدراسة المستوفاة هى خير الوسائل ؟ »

قلت : إنك مازلت صغيرة . وأعباء الحياة تفرض على الكبار مسئوليات تحول بينهم وبين التضحيات .. »

وسارعت الزميلة تقول : «وهل كان صحفيو الهند بلا مسئوليات شخصية.. ؟»

قلت : «بعضهم كان فى مثل حالنا .. »

قالت مقاطعة : والبعض الآخر كان له وزنه وكانت له تضحياته وكانت لهذه التضحيات ثمارها . يا أستاذ .. : إن للحرية ثمنها الباهظ . ولا يستحقها إلا القادر على دفع هذا الثمن . » .

وتدخلت فى الحوار قائلا : «إنه ليؤلمنى توجيه مثل هذا الكلام القاسى

إلى زملاء لنا فى المهنة . يؤلمنى أشد أن يأتى الكلام منكم . من الجيل الجديد الذى عليه توقير واحترام القدامى . إن الحياة قاسية . ولقمة العيش ـ كما أراد عبد الناصر ـ فرضت نفسها على كل تصرف من تصرفاتنا . ومن الصعب بعد حياة حافلة هادئة لا كفاح فيها ولا جهاد دامت ربع قرن من الزمان تحويل جيلنا الصحفى الذى عاش هذه الحياة فى اتجاه النضال والتضحية وإقناعه بذلك دون أن نقدم له البديل الذى يشجعه ويؤكد له أن لا ضياع للقمة العيش نتيجة للمواجهة مع المعتدين على حرية الصحافة .. » .

إن الهند لم تمر بالفترة الطويلة التى مررنا بها . ولقد قلت لكم أكثر من مرة إن تأميم الصحافة فى عام ١٩٦٠ قوبل من الصحفيين ـ منا نحن ـ بالصمت المطبق . بل لعلكم تذكرون أنى حدثتكم عن أساتذتنا الذين وقفوا فى اجتماع الرئيس عبد الناصر فى قصر القبة ـ وبدأوا يطلبون من الرئيس الراحل أن يحدد لنا مجال تحركنا منعا لأى لبس فى التطبيق .. لقد اعتبرت هذا القول من أساتذتنا بداية التسليم الكامل وهو القول الذى استراح له عبد الناصر واطمأن منذ اللحظة الأولى إلى أنه أصبح سيد الموقف وأن الصحافة أصبحت ملكا له . تخول له كل سلطات قطع العيش عمن يشاء وإغداقها على من يشاء . ولست أقول إنه كان فى إمكان الصحافة معارضته . ولكن كان فى إمكانهم إشعاره بأنهم لا يستسلمون بسهولة . ولو أن هذا حدث فعلا - بطريقة أو بأخرى لترك الصحفيون لأنفسهم حيزا ـ ولو كان ضيقا ـ يتحركون فيه ويناورون ولا يؤدى بهم الأمر إلى الاستسلام الكامل .

والكلام عن الماضى الصحفى بالتفصيل قد أصبح أمرا معادا . وهو لن يحل المشكلة التى نواجهها الآن ، ولكنه يمهد للتفكير فيما نرسمه

لأنفسنا من حلول ـ إما أن تؤدى إلى إزالة الكرب الذى نعيشه ، وإما أن تفتح الأبواب ليترك الصحافة من يشاء .

وتدخلت الزميلة بسؤال : وهل رسمت لنفسك حلا ؟ ..

قلت : «لو أن الحل كان خاصا بى وحدى لنفذته منذ أشهر طويلة . بل أحب مصارحتكم بأمر لم أصارح به إلا القلة وهو أنى أعتبر وضعى فى الصحافة الحالية منتهيا . ولولا ضغط القلة من معارفى علىَّ لتأجيل تنفيذ هذا الحل من جهة ومسئوليتى بالنسبة لكم ، وأنتم حصيلة عمل جامعى تصل مدته ٤ سنوات وتزيد من جهة أخرى . لولا هذان السببان لكنت اليوم فى المكان الذى أرضى به ضميرى بعد أن حاولت وبذلت وقاومت » .

وقال زميل : « وماهو هذا الحل الآخر ؟ .. » .

قلت : « إذا كانت الصحف الحالية قد أصبحت حكرا لحزب واحد فإن الحزبين الآخرين يجب أن تكون لهما صحافتهما المعبرة عنهما . بل لابد من المطالبة بإصدار صحف أخرى مستقلة تصدرها شركات مساهمة مصرية .. وتفتح بها أبواب الخدمة الصحفية الجيدة التى تقوم على التنافس لكسب ثقة الشعب » .

وابتسم الزميل ابتسامة ذات مغزى وتساءل : « أهى تجربة أخرى ؟ ألم تيأس من كثرة هذه التجارب ؟ » .

قلت : « وما الذى سنخسره من أن نجرب ... »

قال : « ليس هذا ما أعنيه . إنما قصدت سؤالك عما إذا كنت مؤمنا بإمكانية إصدار صحف قادرة على التهرب من رقابة الدولة والتدخل فى شئونها ومستقبل أفرادها » .

قلت : «سأفترض ذلك . بل لا مفر من الافتراض أن المعارضة لن تكون خاضعة لإشراف الدولة ، وإلا فلا حكمة فى تسميتها بالمعارضة » .

قال : «وهل سنبنى تصرفاتنا كلها على افتراض ؟ ألم نفترض أن الرقابة قد رفعت فعلا عن الصحف ثم اتضح ..» .

قلت مقاطعا : «إن الافتراض لم يكن خاطئا . وقد مارسنا مهمتنا تماما على مدار فترة طويلة نسبيا وحركنا قضايا هامة وفتحنا القليل من الملفات القديمة . وأصبحت الكلمة الصحفية لفترة ما ترهب وتخيف . وإذا كان ذلك كله انحسر فإن مرجعه إلى عوامل ضعف واستسلام فى الأغلبية منا . بالإضافة إلى قيام عامل الاحتكار المفروض على الصحف . وإذا كنا لم نربح معركة فليس معنى ذلك أننا خسرنا نهائيا . بل علينا أن نسلك السبل المفتوحة والمتاحة لنا . قد تؤدى هذه السبل إلى طرق مسدودة . وقد نواجه فى نهايتها نفس الذى واجهناه فى معاركنا الأولى .. »

وانبرى زميل آخر يقاطع وهو يرفع إصبعه كما لو كان مازال فى قاعة المحاضرات : «اسمح لى أن أسأل ولماذا لا نستعمل كل السبل المتاحة مرة واحدة . وعلى سبيل المثال لماذا لا يقدم الذين تحاط أفكارهم بأسوار الرقابة على الاستقالة وبذلك نسجل أن لدينا رجالا مثلا ...»

قلت : «هذا فعلاً أحد السبل بشرط أن تكون هناك مجموعة كبيرة مستعدة لتقديم استقالة جماعية كى تحدث أثرها . ولكن لنبحث سويًّا ، وبهدوء ، وبعيدًا عن العصبية والتشنج ، ما سيقال فى حالات الاستقالات الفردية والمتفرقة إن سمح بطرحها على الرأى العام . سيقال رسميًّا إن الرقابة ليست قائمة . وإن رئيس التحرير يتصرف فى حدود اختصاصاته . وأنه ما من صحيفة فى أى بقعة من بقاع العالم تسمح بأن يكون رئيس تحريرها موظفًا بلا اختصاصات واسعة تعطيه الحق فى أن تكون له الكلمة النهائية فيما

ينشر أو لا ينشر . ونحن نعلم تماماً أنه لو كانت الصحافة كلها لا تقع فى دائرة احتكارية لأمكن أن يمتد الحوار فى هذا الأمر طويلاً . وأن تتاح للمستقلين فرصة طرح أفكارهم واعتراضاتهم بلا تدخل من رئيس تحرير يلبس ثوب الرقيب ويستعمل قلمه الأحمر متدخلاً فى رأى خصمه بالحذف والتعديل .

ورد الزميل قائلا : طيب . ما هو تصورك للصحف المعارضة الجديدة وكيف تتوفر لها كل سبل النجاح ؟ .

قلت : «أن تكون مكملة لما هو ناقص حاليا . ذلك أنها إذا صدرت لتعبر عن جانب وتهمل معالجة الجوانب الأخرى فلا قيمة لها بالنسبة للقارئ . وهو لن يجد فيها ما يغريه على تغيير صحيفته القديمة التى تعود عليها . وفى نفس الوقت تفسح مجالا للمستقلين للتعبير عن آرائهم الموضوعية ، فإن ذلك يدعم الرأى المعارض ولا يهدمه أو يضعفه .. ومجمل القول إنه مع الصعوبات القائمة حاليا ، ومع وضوح الرؤيا بأن القربة قد تهلهلت وأصبحت كثيرة الثقوب ، فلابد لنا من الدخول فى تجارب أخرى . تمنع من التسلم ، وتحاول إما إصلاح القربة القديمة ، أو استبدالها بقربة أخرى قد تكون صالحة للحلول محل القديمة ..

وقالت زميلة شابة : «هذا رأى بالغ التفاؤل . ومع هذا فلست أخالفك الرأى فى أنه يتحتم علينا قبول التجربة من جديد ..

وقاطعها آخر قائلا : «ألا يعد هذا ضياعا للوقت .. ؟» .

قلت : « وأى وقت تعنى ؟ .. إن الفرصة مازالت قائمة لاتخاذ مواقف صحفية قادرة على إصلاح القديم .. » .

فقال الزميل مقاطعا : « وما هى هذه الفرصة .. ؟ » .

قلت : « إننا مازلنا نملك القلم فى أيدينا . قد لا يكون هذا القلم قادرا على التعبير عن كل شىء . ولكنه بالقطع ينطلق فى التعبير عن القليل مما نريد التعبير عنه .. » .

قال الزميل : « ومتى تعتبر هذه الفرصة منتهية .. ؟ » .

قلت : يوم يصدر القرار الذى يحول بيننا وبين استعمال هذا القلم . لسبب أو لآخر عندئذ فإننا لن نملك إلا أن نصرخ قائلين « ما أقسى البعاد عنها .. » .

وابتسمت زميلة قائلة : أى أنك بهذا تختم رحلة صحفية استغرقت أكثر من عامين وبدأت بها قائلا : «ما أحلى الرجوع اليها» .

قلت : «نعم . كما أنى لا أجد أحسن ما نختتم به هذا الحوار ـ مؤقتًا ـ من أن أعيد عليكم قراءة مقال كتبته بعنوان : « السلاح الضائع لا يسترد إلا بالإيمان» .. كنت قد نشرته ـ وأنا فى موقع المسئولية وقبل إحداث التغييرات الجذرية فى رئاسات تحرير الصحف ـ تنبأت فيه بما حدث فعلاً بعد فترة من الزمن ولعلنا نعود ـ بعد أن نتم به رحلتنا الطويلة الحالية ـ إلى متابعة كفاحنا وأن نعمل جميعًا ـ وخاصة أنتم ـ على إعداد قربة جديدة لا تقوى أية قوة على إحداث الثقوب بها . إنه كفاح جديد . وبداية جديدة . والإيمان يدفعنا إلى التمسك بهذه النهاية . وأن نمضى إلى الكفاح الجديد بعزيمة أقوى ».

وأمسك زميل بنسخة من المقال أخرجتها من ملف أمامى .. وبدأ يقرأ :

«سألنى صديق بعد عودتى إلى القاهرة : هل دعوت لحرية الصحافة وأنت على جبل عرفات ؟ فإن الكلام يتردد كثيرا خلال هذه الأيام عن تشريعات ومحاولات ظاهرها التنظيم العام وباطنها وصاية علينا من نوع جديد» .

وكان السؤال مفاجأة لى .. على أننى قبل أن أجيب صاحبى على سؤاله بالنفى ، سألت نفسى سؤالا سريعا « .. ولكن لماذا غاب عنى أن

أدعو الله ليحقق الحرية الكاملة لصحافة عاشت فى غيبوبة تامة لفترة طويلة فى أعمارنا ؟» .

ولم أجد إجابة على سؤالى فاكتفيت بالتطلع إلى صديقى وهززت رأسى هزة النفى وساد الصمت بيننا .

ورغم أن سؤالى لنفسى ظل يطاردنى طوال اليوم فقد أحسست فى النهاية بأن الجواب يكمن فى إيمان داخلى بأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، وأن صحافتنا لن تكون جديرة بحرية كاملة إلا إذا غيرنا ما بأنفسنا من عوامل كثيرة ورواسب قديمة ، لعل أبرزها وأهمها هو أننا نسلم بالواقع الذى نعيشه ونرضى بالقليل على أنه أحسن من لا شىء ثم نغرق أنفسنا فى السعى وراء رضى دنيوى .

«بل لعل الذى أنسانى كل أمر دنيوى وأنا هناك هو إحساس الفرد المؤمن بروعة وقفته على جبل عرفات بأنه قريب من الله وفى رحابه . وأنه فى رداء الإحرام الأبيض هو الفرد الحر الذى لا سيطرة لأحد عليه والقوى بإيمانه والقادر ـ بعون من الله ـ على مواجهة البشر . أى بشر . وأنه فى هذه الوقفة المتطلعة إلى السماء ، يتزود بالمزيد من الإيمان والمزيد من الصبر . والمزيد من القوة على مواجهة الاتجاهات البشرية الكارهة للحرية فى مختلف أشكالها لحنينها الدائم فى فرض وصاية على الرأى فى صور ذات أسماء مختلفة يستغل فيها اسم الشعب بينما الشعب نفسه يتمنى أن يلمس الحرية وهى تنطلق من كل قلم ، ومن كل فكر مخلص . بلا قيود أو وصاية حتى منه» .

ولاشك عندى فى أن الشيطان ، وإن كان قد حقق انتصارات فى مواقع كثيرة ، إلا أنه لا سبيل لتحويل هذه الانتصارات إلى هزائم إلا بالعودة إلى رحاب الله والتمسك بالحق الذى وهبه لنا صاحب الكون واستغلاله بكل شجاعة فى دعم حريتنا . إذ لا سبيل لأن ينتصر الشيطان والحرية تستمتع بانطلاقتها الكاملة .

« فليس مفروضا أن نطالب بالكلام بأن نصون حريتنا فى الصحافة وغيرها بل المفروض هو أن نمارس هذا الحق بلا إذن وأن نقاوم كل اتجاه إلى فرض وصاية من أى نوع » .

« وليس مفروضا أن نقف على المنابر للتنبيه إلى الانحرافات ، بل المفروض الإمساك بالمنحرفين لننفذ فيهم ما أقرته كل الكتب السماوية ، وأن نسأل أصحاب الملايين القدامى والجدد ـ أثرياء الاشتراكية ـ كيف حققتم هذا الثراء العريض الضخم فى فترة قصيرة من أعماركم الرسمية ؟ »

« وليس مفروضا أن يقلل الشعب من قيمته باختياره الوسائل السلبية فى المقاومة وفى الرضاء بواقعه الأليم . بينما يستغل اسمه فى كل أمر من الأمور فيقال : صحافة الشعب ، وكرامة الشعب ، ولقمة العيش للشعب . بينما لا شأن للشعب فى أى شأن من هذه الشئون » .

« هذا كله الذى نعيش فيه ، ونقاسى منه إنما هو أصلا من صنع الخوف الذى غرس فينا بمهارة ، بحيث أصبحنا أسرى لأوضاع معينة . ولا سبيل للتغلب على فعل الشيطان بالقعود والتحسر على ما أصابنا ، وإنما يكون برفض ما نحن فيه وبالإصرار على أن نكون شعبا له كيانه وتكوينه السياسى المرتكز على الإرادة المنبعثة من الشعب نفسه لا اسمه . أو بمعنى آخر الشعب الذى لا يرضى لأحد بأن يفرض وصايته عليه » .

« والانتصار على الشيطان يمكن أن يتحول من عملية صعبة إلى عملية سهلة ميسورة إذا ما أدركنا أن الإيمان بكل مقوماته قادر على أن يحطم كل الصعوبات . وأن الخوف الذى فرضه الشيطان علينا لا مكان له فى قلوب تؤمن بأن الله واحد لا مانع لما أعطى ولا معطى لما هو مانع » .

لقد قلت لنفسى وأنا على جبل عرفات يوم وقفة العيد .. إن ما ينقصنا حقيقة هو السعى لاسترداد كل إيمان فقدناه ، أو على الأصح سلب منا . إنه السلاح الذى سحب منا فى فترة من فترات تاريخنا . وآن الأوان كي نسترده . إن لم يكن بالتراضى ، فلا أقل من أن يكون بالكفاح .

ولنتذكر دائما أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم .

«جلال الدين الحمامصى»

الفهـــرس

رقم الإيداع ٨٢/١٩٨ الترقيم الدولي ٥ ـ ٥٣ ـ ٧٣٣٦ ـ ٩٧٧ ISBN



مطابع الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني ـ تليفون ٧٧٤٨١٤ ـ برقيا : شروق القاهرة ـ تلكس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ ـ تليفون : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٥١٠١ ـ برقيا : داشروق ـ تلكس : SHOROK 20175 LE

هذا الكتاب

كان مقدرا أن يصدر فى حينه ..

وعكف كاتبنا الكبير على إعداد مادته ، وتقديمها بالأسلوب التسجيلى الذى تتميز به . ثم دفع به إلينا .

فشرعنا فى الصف وتجاربه . وما أن انتهينا من مراحل التجهيز للطبع ، حتى كان «تقنين القيود» ، وكانت المصادرة وما إليها .. بالقانون !

فتوقفنا .. وبيدى لا بيد عمرو ! وآثرنا الانتظار لننشره فى مصر ، وهى المستهدفة به .. وكان ممكنا أن ننشره خارجها من شروق ببروت !

* * *

والكتاب يعرض قضية الصحافة فى مصر ، بعد أن أُعلن عن رفع الرقابة الرسمية عنها عام ١٩٧٤ .

ومن واقع الممارسة اليومية ، يعرض لنا ماذا كانت الحقيقة ، وماذا كانت البدائل !

هذه البدائل التى تمثل أسلوبا استُحدث وأُمعن الأخذ به فى أكثر من قضية وأكثر من مجال !

فأروع الشعارات وأعظم المبادئ تطلق وتُعلن ويُغلَّف بها كل قانون أو قرار يصدر لتصحيح مسيرتنا نحو الحرية والديمقراطية المأمولتين .

ثم يكون الواقع والتنفيذ ، حيث تكون هذه البدائل التى تفرض مايكاد يقترب من القيود الأولى ، مع اختلاف فى الشكل وتميّز بالقانون ! فلا غرابة أن نصل إلى محن هنا وهناك .. وليس فى الصحافة وحدها !

فهل يسهم هذا الكتاب ، بوقائعه الصادقة المثيرة ، فى إلغاء هذه البدائل المقننة حيث تكون ، وفى وضع خد ـ وإلى الأبد ـ للاستخفاف بالناس وامتهان العقول ، وأن تسمى الأشياء بمسمياتها ! ونتعامل بالصدق وعدم الزيف .. حاكمين ومحكومين ؟ !

هذا ما نرجوه .. لتنطلق مصر جميعها تعمل فى اطمئنان وتجاوب وتبادل للرأى الصائب الأمين !

أما أستاذنا الكبير جلال الدين الحمامصى .. وهو الكاتب الحر الأبىّ فى كل العهود .. فله كل التحية والتقدير .

محمد المعلم

٢٠٠